

أخلاقيات الصحافة

النظرية والواقع

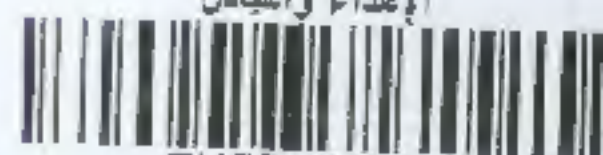
الديساتير ومواثيق الشرف في خمسين دولة

طارق موسى الخوري



مكتبة عبد الحميد شومان العامة

الإهداء والتبادل



EX0707118

**أخلاقيات الصحافة
النظرية والواقع
الدساتير ومواثيق الشرف في خمسين دولة**

صدر للمؤلف
كتاب

صحافة "٩"
٢٠٠٢

أفكار في متابعة الأخبار
"مرشد الصحفي للعمل اليومي"

كتاب يشرح للصحافي وبشكل خاص للمبتدئ والمتدرب
كيفية استنباط مئات الأفكار والعناوين والقضايا من كل ما
يقرأ ويسمع ويحس ويشاهد في مجتمعه وخارجه لكتابة
الخبر والتقرير والتحقيق والتعليق.

أخلاقيات الصحافة
النظرية والواقع
الدرسات ومواثيق الشرف في خمسين دولة

طارق موسى الخوري

رقم الإيداع لدى دائرة المطبوعات والنشر: ٢٠٠٣/١٢/٢٥٦٣

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: ٢٠٠٣/١٢/٢٤٩٨

٠٧٠٤ الخوري، طارق موسى

أخلاقيات الصحافة النظرية والواقع/ للصحافة وموثيق الشرق في خمسين دولة/

طارق موسى الخوري - عمان: المؤلف، ٢٠٠٤

للاصناف/ الصحافة/ علم الصحافة

تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية.

***ETHICS OF JOURNALISM:
Theory and Practice
Codes of Ethics in Fifty Countries
By: Tarek Mousa Alkhoury
News Director
Jordan News Agency (Petra)***

P.O. Box 960346

Amman 11196 Jordan

Tel. Home: 5157112, Office: 4644455

Mobile: 079/5601950

الطبعة الأولى

٢٠٠٤

يطلب الكتاب من المؤلف

ص.ب. (٩٦٠٣٤٦)

عمان ١١١٩٦ الأردن

هاتف: موبيل ٠٧٩/٥٦٠١٩٥٠

منزل: ٥١٥٧١١٢، مكتب: ٤٦٤٤٤٥٥

الحقوق محفوظة للمؤلف

لا يجوز إعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل أو بأي وسيلة، كما لا يجوز تخزين مادته بأي طريقة إلا بالموافقة الخطية والمسبقة للمؤلف، وكل نسخة لا تحمل توقيع المؤلف تعتبر مزورة ومخالفة للحقوق المحفوظة

إلى كل مواطن .. ليعرف حقه على
الصحافة وحدودها تجاهه، والتزامها نحوه.
.. وإلى كل صحافي - صاحب مؤسسة
ورئيس تحرير ومحرر ومندوب - ليعرف
واجبه ومسؤوليته تجاه المواطن وحقه في
كشف الحقيقة وإيصالها إلى الجميع.

.. أهدي الكتاب

تقديم ..

تذكير بقواعد المهنة

لم يعد الإعلام خياراً أمام أحد في هذا الكون، ولربما أتجاوز في القول أن عالم اليوم يشهد سباقاً محموماً في "التسلح الإعلامي" لمواجهة هذا المارد الجديد الساعي بقوة نحو السيطرة على البشرية حد انتهاك الخصوصية أحياناً .

قبل عشرات السنين فقط كانت الصحافة كائناً منمرداً في مجتمعات تتوء تحت وطأة التخاف والقهر والاستعمار والأمراض، ولذلك فقط أطلقت عليها تسميات وأوصاف لعل أشدها حماساً توصيفها بـ "صاحبة الجلالة" و "السلطة الرابعة" .

ومع غروب عهود الاستعمار وصعود نجم الصحافة في المجتمعات المحلية بدأت النخب تنادي بحرية الصحافة وحمايتها من السلطة باعتبار الأخيرة العدو الأول للصحافة وحريتها.

ومع تطور المجتمعات من جهة ووسائل الاتصال من جهة أخرى ظهر سؤال ملح جديد عن الحماية المزدوجة للصحافة من السلطة والمجتمع من الصحافة، فقد مورست باسم الحرية تصرفات وتجاوزات ضد أفراد ومؤسسات في المجتمع طرحت علامات استفهام حول معنى الحرية ومضمونها، ولم تكف القوانين لمعالجة هذه الثغرة بل وفي كثير من الأحيان فقد أسهمت القوانين في تعظيم حجم المشكلة.

وبما أن القوانين هي من صنع سلطة الدولة فقد برزت أهمية مواثيق الشرف الصحفي باعتبارها قواعد أخلاقية تنظم العمل المهني. صحيح أنها لا تصل درجة الزامية

القوانين ولكنها أسهمت كثيرا في " تنظيف " المهنة وتنظيمها.

واليوم يبدو السؤال أكثر أهمية في الأردن لا سيما أننا نقف على عتبة مرحلة جديدة تغيب فيها وزارة الإعلام كسلطة حكومية رسمية ويظهر المجلس الأعلى للإعلام كسلطة أخلاقية بالدرجة الأولى.

الجدد الفكري والبحثي الذي بذله الزميل الأستاذ طارق خوري في هذا الكتاب يستحق الإشادة والتأييد، هذا الجهد يأتي في وقت مناسب أيضا، ذلك أننا نتحول إلى مرحلة جديدة من المنتظر أن تشهد فيها الساحة الإعلامية الوطنية اتساعا ملحوظا بظهور عدد من وسائل الإعلام المختلفة الجديدة.

هذا الكتاب تذكير بقواعد المهنة في عصر طغيان الإعلام وسيادته على المستوى الكوني، أقول طغيان الإعلام وأقصد ما يحمله في كل برهة من مضامين سلبية وإيجابية، وهذه القواعد - المبادئ في مجتمعات كثيرة في هذا العالم تذكرنا بما علينا أن نتحلى به من سمائل وبما نحسن أنفسنا من أسلحة وكوابح كي تعم فوائد المهنة على المجتمع ولأن نكون عوناً له لا عبئاً عليه.

والله الموفق،

فيصل الشبول

المحتويات

١١	المقدمة ..
	الفصل الأول
١٧	الأخلاقيات في تاريخ الصحافة ..
	الفصل الثاني
٣٩	الأخلاقيات بين النظرية والواقع ..
	الفصل الثالث
٦١	السياسات الأخلاقية وموائيق الشرف في خمسين دولة ..
٦١	المملكة الأردنية الهاشمية ..
٦٩	جمهورية مصر العربية ..
٧٥	المملكة المغربية ..
٨٣	الجمهورية الجزائرية ..
٨٦	المملكة المتحدة ..
٩٤	ألمانيا الاتحادية ..
١١٠	الولايات المتحدة ..
١١٨	فرنسا ..
١١٩	الدنمارك ..
١٢٣	أيرلندا ..
١٢٥	النرويج ..
١٣٠	البرتغال ..
١٣٢	السويد ..
١٣٩	فنلندا ..
١٤٣	إيسلندا ..
١٤٦	سويسرا ..
١٤٩	اليونان ..
١٥٠	تركيا ..
١٥٢	إسبانيا ..
١٥٨	النمسا ..
١٦٠	مالطا ..
١٦٢	لاتفيا ..
١٦٥	بولندا ..
١٦٧	كرواتيا ..
١٧١	سلوفاكيا ..
١٨٤	روسيا ..

١٧٧	بلغاريا ..
١٧٩	بيلاروسيا ..
١٨٥	أذربيجان ..
١٨٧	أرمينيا ..
١٨٩	قرغيزستان ..
١٩١	قزاقيا ..
١٩٤	غانا ..
١٩٨	غينيا ..
٢٠٢	أثيوبيا ..
٢٠٥	جنوب أفريقيا ..
٢٠٨	مالاوي ..
٢١٣	ماليزيا ..
٢١٦	البرازيل ..
٢٢٠	باراغواي ..
٢٢٤	كوريا الجنوبية ..
٢٤١	اليابان ..
٢٤٣	أستراليا ..
٢٤٦	هولج كولج ..
٢٤٨	الهند ..
٢٥٠	ماليزيا ..
٢٥٢	الفلبين ..
٢٥٤	منغوليا ..
٢٥٥	سيرلانكا ..
٢٥٧	تايلاند ..
٢٥٨	جزر فيجي ..
٢٦٠	الاتحاد الدولي للصحافيين ..
٢٦٢	الاتحاد الأوروبي ..
٢٦٤	اتحاد الصحافيين لدول جنوب شرق آسيا ..
٢٦٦	دول شرق أفريقيا ..
٢٦٨	منظمة اليونسكو ..

مقدمة

وضعت معظم دول العالم موثيق الشرف والدمائير الأخلاقية لمهنة الصحافة لتأكيد حرية الصحافة أولاً في الوصول إلى الحقيقة بوسائل شريفة وعادلة في معظمها وتقديم هذه الحقيقة للشعب وهو واجبها الأول والأساسي، وهدفت في الوقت ذاته إلى ربط هذه الحرية بالمسؤولية المهنية للصحافيين - مؤسسات وأفراد - في نقل الحقيقة المجردة مع وضع القيود التي يجب على الصحافيين مراعاتها والنقيد بها أثناء ممارسة عملهم.

وحدثت هذه الموثيق والدمائير، مسؤوليات الصحافيين وواجباتهم وأحياناً حقوقهم، إما بشكل مفصل موسع أو بشكل مختصر، وفقاً لما يراه كل اتحاد أو نقابة للصحافيين في دول العالم.

وما يجب ذكره في هذا الصدد هو أن هذه الـدمائير والموثيق لم يتم فرضها على الصحافيين فرضاً ولم تشكل للمخالفين لها محاكم، فهي ليست قوانين، بل هي مبادئ وقيود وضعها الصحافيون طواعية لأنفسهم وبأنفسهم، إلا أن بعض الـدمائير نص على تشكيل هيئات من أعضاء النقابات الصحفية للتحقيق في المخروقات التي قد يقوم بها البعض من الصحافيين للمبادئ الواردة فيها.

إن الهدف الأسمى الذي كنا نسعى إليه من وراء إصدار مثل هذا الكتاب ليس فقط بيان مدى التقيد بتطبيق الـدمائير وموثيق الشرف الصحفية أو مقارنتها مع بعضها البعض على المستوى العالمي بل أيضاً توفير الفرصة أمام الصحافيين وأصحاب المؤسسات الصحفية والإعلامية في الأردن والعالم العربي للاطلاع على هذه الـدمائير لتكوين فكرة حول كيف يفكر العالم من الشرق الأقصى حتى الغرب الأميركي ومن أوروبا حتى أفريقيا بمهنة الصحافة ودورها في المجتمع وواجبات ومسؤوليات وحقوق الصحافيين أثناء ممارستهم لعملهم.

ففي الفصل الأول وجئنا لـه لا بد قبل عرض الـدمائير الأخلاقية الصحفية في دول العالم لن تشير إلى تاريخ نشأة مهنة الصحافة على

المستوى العالمي حتى نعطي صورة ولو بسيطة بما توفر من مصادر حول بدايات الاهتمام بموضوع الأخلاقيات في الصحافة وما هي الدوافع لذلك، وهي الدوافع التي تتمثل بضرورة مواجهة مسألة خروج الصحفيين أو العاملين بهذه المهنة ومؤسساتهم عن خط السلوك والهدف الذي وجدت من أجله في نشر الحقيقة، وكما لاحظنا فإن إحدى الصحف التي ظهرت في المستعمرات البريطانية في الولايات المتحدة عام ١٦٨٩ كان شعارها القضاء على الأخبار الكاذبة وكان دستور للنشر فيها تصحيح ما يتردد من إشاعات كاذبة.

وقد يبدو مستغربا للبعض أننا وجدنا أن مبررات الخروج من قبل بعض المؤسسات الصحفية والعاملين بها عند بداية ظهور مهنة الصحافة قبل أكثر من ثلاثمائة عام عن المبادئ الأخلاقية للمهنة يشابه إلى حد كبير في معظم جوانبه مع ما نشهده اليوم في دول العالم المتحضر في الخروج عن مبادئ الدساتير ومواثيق الشرف الصحفية والذي يوجهه بشكل أساسي المصالح الاقتصادية أو السياسية الوطنية للدول والمؤسسات الصحفية والإعلامية.

إن الممارسات العملية على أرض الواقع تشير إلى أنه كثيرا ما يتم الخروج عن المبادئ السامية والكلمات الجميلة في وصف واجبات ومسؤوليات الصحافة وتحديد سلوك الصحفيين أثناء عملهم من خلال ما يرد في الدساتير الأخلاقية وتوجيههم إلى استعمال الوسائل الشريفة في الحصول على الخبر وإن يكون هدف الصحافة هو خدمة الناس بالدرجة الأولى وإيصال الحقيقة لهم، وهذا الخروج عن المبادئ الواضحة والجليلة إما أن يكون مفروضا من القيادة السياسية للدولة مبررا "بالمصلحة الوطنية" أو أن يكون خروجا تفرضه المصلحة الاقتصادية والتنافس غير الشريف بين المؤسسات الصحفية والصحافيين.

وبرزت من هذا الوضع في بعض الدول مؤسسات أو هيئات وطنية صحفية ترفض مثل هذا الخروج مهما كانت الأسباب وتقوم بمراقبة ورصد ذلك وتنبه المؤسسات الصحفية إليه كما تشرح للرأي العام الانتهاكات التي قامت بها هذه المؤسسات للمبادئ والدساتير الأخلاقية، كما تدعو إلى إعادة ثقة الناس وزيادتها في المهنة للصحافيين والعاملين بها بعد أن أشارت بعض

المسوحات إلى ضعف هذه الثقة والنظرة الهابطة لدى البعض تجاه الصحفيين وارتفاع نسبة الذين يعتقدون بأن بعض للمؤسسات قد حادت عن مبدأ المصداقية.

كما برزت مجموعات وتكتلات من الصحفيين على مستوى عالمي تدعو إلى قيام المؤسسات الصحفية الضخمة وخاصة في الدول الغربية بضرورة استمرارها بالنقيد بالتغطية للصحفية للعائلة ونقل الرأي الآخر خاصة فيما يتعلق بقضايا ومراعات الدول الأخرى واحترام حضارتها وثقافتها.

ولعلنا أوردنا من خلال الفصل الثاني المتعلق بـ "الأخلاقيات الصحفية بين النظرية والواقع" العديد من الأمثلة في انتهاكات الدساتير الأخلاقية حتى من الدول التي توصف بالأكثر ديمقراطية في العالم.

وربما يدور في الأذهان سؤال عما إذا أصبحت الصحافة أو المؤسسات الصحفية الضخمة في العالم قوة وحشية كما وصفها البعض لبتعدت بالمهنة عن قداستها وشرفها وهدفها النبيل في خدمة الحقيقة إلى خدمة احتكارات اقتصادية واستثمارات بمليارات الدولارات موجهة ومنسقة مع احتكارات سياسية قوية تريد تشكيل عالم جديد تابع.

وفي الفصل الثالث الذي تضمن خمسين دستوراً وميثاقاً أخلاقياً من دول مختلفة إضافة إلى بضع دساتير لمنظمات واتحادات دولية قمنا بترجمة معظمها، فقد حاولنا أن نورد دساتير لدول بثقافات مختلفة، قوية وضعيفة، متقدمة ونامية، من أوروبا وشرق آسيا وأفريقيا وأميركا الشمالية والجنوبية إضافة إلى الدول العربية وذلك وفقاً لتمكنا من الحصول على دساتير بعضها من مصادر مختلفة، بعد أن تبين لنا أن بعض هذه الدول لم تضع حتى الآن مثل هذه الدساتير.

وقد وجدنا، كما سيجد للقارئ العزيز، أن بعض نقابات أو اتحادات الصحفيين في دول العالم سواء كانت نامية أم متطورة تكفي بأن تكون دساتيرها مختصرة جداً بتحديد النقاط العامة للرئيسية لمسؤوليات الصحفيين بينما نجد نولا أخرى مثل ألمانيا الاتحادية وكوريا الجنوبية قد وضعت

دساتير أخلاقية مفصلة بشكل دقيق يحدد كيفية قيام الصحفي بواجبه في جميع مجالات ممارسة العمل المهني اليومي.

ونعتقد أنه مهما قصرت نصوص الدساتير الأخلاقية أو طالت فإن المهم هو مستوى الحرية والمصدقية التي تتمتع بها الصحافة وللصحافيون في أي بلد ومدى التقيد بواجبهم ووظيفتهم الأساسية في تقديم الحقيقة ومتابعة السعي من أجلها مهما كان الثمن.

ولا بد من القول أنه مهما تعددت أشكال الخروج على المبادئ الأخلاقية التي تضمنتها الدساتير والمواثيق الصحفية سواء من أشخاص أو مؤسسات إعلامية أو صحفية متنفذة توجهها مصالح جماعات أو دول فإننا نؤكد أن هذه المبادئ لا بد وأن تستمر كأساس يجب الدفاع عنه في تحديد الأهداف المقدسة والنظيفة لمهنة الصحافة والعاملين بها في قول ونقل الحقيقة للشعوب، وأن يكون العمل بها وأهدافها السامية هو الأصل خاصة بالنسبة للأجيال الجديدة من الصحفيين.

إننا نأمل أن يكون الله قد وفقنا في سعيينا، وأن يتجاوز الجميع، زملاء ودارسين، عن أي تقصير أو خطأ ورد في الكتاب، فهم الهدف الأول والأخير من نشر هذا الجهد.

طارق الخوري
مدير الأخبار
وكالة الأنباء الأردنية

الفصل الأول
تاريخ الأخلاقيات الصحفية

الفصل الأول

تاريخ الأخلاقيات الصحفية

لم تكن مبادئ العمل الصحفي وأخلاقياته بما فيها للواجبات والمسؤوليات لأصحاب العمل والعاملين في الصحافة في اهتمامات العمل الصحفي في بداية ظهوره في مراحله الأولى، ولم تكن هناك أسباب تبرر وضع القواعد العامة للسلوك للصحافي سواء ما تعلق منها بالناشر أو بالكاتب لأنه لم تكن قد ظهرت بعد القضايا والمشاكل التي واجهت المهنة الصحفية والتي كانت دافعا للدعوة إلى الحد من التنافس والتسابق بين الناشرين على نشر الأخبار بصرف النظر عن صحتها أو وسيلة الحصول عليها.

وقد خاض الناشرون والصحافيون معارك عنيفة بين بعضهم البعض لاختلافهم حول بعض القضايا التي تعلقت بممارسة العمل بما فيها القضايا المهنية كانت تنتهي في أحيان كثيرة بعمليات التنصيف الجسدية كما استعمل العاملون معهم مختلف الوسائل بما فيها الشتائم في مقالاتهم ونشراتهم على معارضتهم في الصحف والنشرات الأخرى وتسابقوا في جمع الأخبار مستعملين كل الوسائل غير الأخلاقية والدموية.

ولا بد لنا قبل أن نستعرض بدايات اهتمام الصحافة بوضع القواعد والأسس لمسؤوليات وواجبات الصحافة وأخلاقياتها أن نستعرض مجمل الوضع لبداية ما يمكن أن نسميه بعصر ظهور الصحافة بما توفره كتب تاريخ الصحافة في العالم، ومن خلال هذا الاستعراض فإننا نلاحظ بدايات الاهتمام بوضع قواعد وأخلاقيات العمل الصحفي في مختلف الدول.

يؤكد مؤرخو الصحافة أن للصحافة قيمة مثل الدنيا وأنه كان للبابليين مؤرخون مكلفون بتسجيل الحوادث التي اعتمد عليها (بيرون) في القرن الثالث قبل الميلاد في كتابة تاريخ الكلدانيين.

وإذا كان المقصود من عبارة تاريخ الصحافة هو تاريخ إذاعة الأخبار يوما بيوم فمن الواضح أن هذا للتاريخ يبدأ مع بدء الإنسانية.

ويؤكد فولتير انه كانت في الصين منذ زمن سحيق صحف ومجلات، ولا يحدثنا التاريخ عن الطريقة التي استخدمها الاثينيون في تدلول الأنباء اليومية وان كان الاستنتاج يذهب إلى ان الحياة التي كانوا يمضونها راضين في الميادين العامة تمكثهم من تدلول الأنباء شفويا والتعليق عليها فيما بينهم دون أدنى حاجة إلى تكوينها.

وحيثما اتسعت الإمبراطورية الرومانية لم يعد كافيا إعلام الشعب بما يجري داخل أسوار المدينة وبلات من الولوجب توجيه الرأي العام في الأقاليم الجديدة وبذلك أصبح للقول الشفهي واللوحه المنشورة غير كافيين للقيام بهذه المهمة ومن ثم نشأت النشرة العامة وهي ضرب من الأوراق العامة التي تعد أصلا للجريدة الرسمية الحالية.

ومنذ ذلك الحين سار التقدم بخطى سريعة فقد أمر القيصر بتكوين ونشر ما يجري كل يوم بين جدران مجلس الشيوخ وما يقع للشعب من أحداث وبذلك حلت النشرة اليومية محل الحوليات الكبرى وكانت تروى كل الحوادث حتى ألقاها شانا مثل الاحتفالات الدينية والحرائق وأحكام الإعدام وأخبار الإفلاس وأنباء طوبىي العمر.. غير ان الصحف اختفت حينما سقطت الإمبراطورية الرومانية.^(١)

ولم يجمع المجتمعات كانت هناك عدة حلقات لا تحصي من المعلومات ونقلت من خلالها عدة أنواع من المعرفة من خلال التقاليد أو المخترعات.

واكتسب الشكل المطبوع من الصحيفة في نهاية العصور الوسطى في العالم الغربي دورا مهما كحلقة رئيسية بين كثير من هذه الحلقات يزود أعدادا متزايدة من الجمهور بكميات كبيرة من المعلومات مأخوذة من مجالات متعددة لا تحصي.^(٢)

وبدأت الصين واليابان تطور نوعا من الصحافة في نفس الوقت الذي بدأت فيه أوروبا، وكان النظام الإعلامي في الشرق الأقصى من نوع مختلف حيث لم يصمم لمنع القارئ العام في معرفة أحداث العالم للعامة.

والحضارة الصينية واحدة من الحضارات الأولى التي وجدت انه من المناسب ان تنشئ شبكة منظمة لجمع الأخبار عبر أراض واسعة خلال حكم سلالة هان (٢٠٦ ق م - ٢١٩ ق م) وقد اتخذ القيصر الإمبراطوري

إجراءات لتزويده بالمعلومات حول التطورات والأحداث في الإمبراطورية عبر شبكة بريدية شبيهة بنظام الرسائل الذي كان متبعاً في أوروبا في العصور الوسطى.

وخلال حكم سلالة تانج (٦١٨ ق م - ٩٠٧ ق م) أوجد الصينيون نشرة رسمية مكتوبة بخط اليد سميت بالجريدة الرسمية التي كانت تنشر المعلومات التي جمعت عن طريق الرسائل بين اللغات الحاكمة في المجتمع وظهرت صحيفة البلاط وصحيفة البلاط الإمبراطوري.^(٣)

أما النظام السياسي والاجتماعي في اليابان وعلى خلاف النظام الصيني لم يشجع توزيع الأخبار المنظمة ضمن الطبقة الإدارية وفي الحقيقة فإن معلومات الأخبار المتعلقة بالدول الأجنبية كانت ممنوعة، وعندما حضر الألمان مطبعة لليابان في القرن السابع عشر لم يكن بمقدورهم ان يطبقوا مهاراتهم المتطورة في مجال نشر الأخبار.

لقد حدث الازدهار الكبير في الصحافة الإنجليزية خلال فترة التعددية السياسية ولم تشهد الصحافة عصراً مزدهراً من الحرية والراحة مثلما شهدت سنوات ١٦٤٠.

وفي السنوات ما بين العام المذكور وإعادة الملكية فإن ٣٠ ألف نشرة إخبارية ومنتشور كانت تبيع بها شوارع لندن، وكانت صحافة الشارع خلال الحرب الأهلية الرائدة في الصحافة الشعبية وقد انتشرت في تلك الفترة عمليات انتحال الآراء والتزييف في الأخبار بشكل كبير، وكان الصحفيون يلقون احتراماً اجتماعياً قليلاً.

وخلال السنوات ١٧٧١ كانت للصحف تعتمد على تقارير حول الكتب المنشورة حديثاً وظهرت أخلاقيات مختلفة في الصحافة من خلال اختيار مقتطفات من الأعمال الجديدة وإخراج محتواها، وقال محرر إحدى الصحف "ان واجبنا الذي ندين به للجمهور وحكمنا بان لا نخلط النقد مع المقتطفات لان ذلك سيكون خيانة لقرائنا الذين يسترشدون بنا كدليل لمعرفة الكتاب".^(٤)

وفي القارة الأوروبية كانت الرقابة مطبقة كنتيجة لأوضاع الصحافة الإنجليزية خلال تكونها التي ساد فيها عصر من الاستبداد.

وصدر مرسوم في كل الأراضي الرومانية المقدسة في تموز عام ١٧١٥ يأمر جميع من لهم علاقة بالصحافة ان يتقنوا بدقة ويتبعوا القوانين المتعلقة بالتشهير والإساءة للسمعة والقذف الذي طبق قبل ذلك ولكنه فشل في التطبيق.^(٥)

وبعد ٣٠ سنة أوضح الإمبراطور بان القيود التي فرضت على الصحف والمنشورات ستطبق على الكتب للعادية، وفي عام ١٧٩٥ فان فرانسيس الثاني الذي أخافه انتشار الأفكار الثورية القائمة من فرنسا شدد من القيود ضد استيراد ونسخ المولد الأجنبية المطبوعة لأنها تهدت "بقلب الدستور والوضع القائم لسلام الشعب".

إما في المستعمرات الأميركية فان رواد الصحافة اعتمدوا لغة الإثارة ولغة العاطفة والمبالغة وبالضرورة عدم الدقة. وكانت أخلاقيات الصحافة الثورية مختلفة عن الصحافة التي تتبعها الصحافي (توماس باين) التي كانت كتاباته تقرأ للقوات المحاربة قبل المعارك وقد نجح في ان يقدم للجندي غير القارئ معنى القضية التي كان سيحارب من أجلها، وأصبح أكبر صحافي يدافع عن قضية الحرية في فرنسا وأميركا.^(٦)

وعندما حدثت أزمة الصحافة في كانون الأول من عام ١٧٧٦ كانت الصحافة نموذجاً لصحافة الإثارة الشعبية، في هذا النموذج جمعت الصحافة بين المعلومات للحوادث اليومية مع قناعة للدفاع عن القضايا المهمة للقراء.

وبعد سنوات إعلان الاستقلال عن بريطانيا فان الدعوة إلى حرية الصحافة اكتسحت أوروبا مقرونة بالدعوة للتحرر، والكفاح من أجل حرية الصحافة بدأ في إنجلترا من خلال الصحيفة، والكفاح من أجل حرية المعلومات وحرية التعليق كان حقيقة السبب في دخول فترة جديدة بدأت بسحب قوات نابليون المهزومة في العقد الثاني من القرن التاسع عشر وبلغ ذروته في ثورة عام ١٨٤٨، وكان قراء الصحيفة يريدون ان يعرفوا فقط ماذا يحدث في المحاكم والبرلمان وجميع المجالس ولم يفكروا بانفسهم كمواطنين كاملين يرغبون باستعمال صحافتهم كجزء من أدوات حكم الذات.

كانت الصورة للمطبوعة من جريدة "لندن جاريت" مفترق طرق في صحافة الولايات المتحدة، إذ على ضوء هذه التجربة فكر المستوطنون في

إصدار صحف محلية تعنى بأمور للمستعمرة التي تصدر فيها وتنتشر ما تيسر من أخبار سائر للمستعمرات، وأذن المسؤولون في للمستعمرة في عام ١٦٨٩ بطبع جريدة إخبارية وكانت أول صحيفة ناجحة في المستعمرات الأميركية ... وسجلت هذه الجريدة شعارا لها تصدر جميع أعلامها نصه " تهدف هذه الجريدة إلى القضاء على الأخبار الكاذبة " وكان دستور النشر فيها هو تصحيح ما يتردد من إشاعات كاذبة. (٧)

وخطت الصحافة الأميركية خطوات فسيحة نحو حريتها بعد الثورة وعرفت البلاد لأول مرة للصحافة الحزبية وراعى الصحفيون واجبات المهنة في بعض جوانبها كإخفاء مصادر الأخبار ولو أدى ذلك إلى اضطهاد المحرر وسجنه.

ما بعد عام ١٧٩٤ عمدت بعض الولايات إلى سن قوانين اقتصادية يقع عبء بعضها على الصحف وقد ألغيت جميعها بفعل ضغط الرأي العام الصحفي.

لقد كانت حرية الصحافة شيئا مقدسا وقد نصت دساتير تسع ولايات من ثلاث عشرة ولاية على حرية الصحافة غير أن دستور الاتحاد لم ينص على ذلك ودارت مناقشات في هذا الشأن انتهت بقبول الولايات دستور الاتحاد على أمل إدخال تعديلات تنص على حرية الصحافة فيما بعد.

واختلف أحرار الدولة في مفهوم هذه الحرية الصحفية وتساؤل وزير المالية آنذاك ما هو تعريف حرية الصحافة ؟ هل تشمل هذه الحرية الاعتداء على الأخلاق والشخصيات ؟

وتجاوزت بعض الصحف الحد في هذه الحرية وحتى الصحفيين أنفسهم لم ينجروا من قسوة هذه الحرية، ومضى يشتم بعضهم بعضا بأقذع الألفاظ والعبارات وحدث أن نشرت إحدى الصحف هجاء موجه إلى محرر صحيفة أخرى جاء فيه " نعلن في هذا النداء للعالم أنك كاذب ووضع بالرغم من أنك معروف بهذه الصفات إلا أننا سنثبتها للناس".

وكانت قضايا القذف والسب سمة واضحة للصحافة بعد الثورة ولقرابة نصف قرن من الزمان حتى بلغت للقضايا التي لقيمت على جريدة "الاورورا" في سنة واحدة سبعين قضية.

وسنت الحكومة بعض القوانين التي حددت من حرية الصحافة ومن أهمها قانون الخيانة " ونص على أن أي صحفي تثبت عليه تهمة التعرض للكاذب للحكومة أو أفرادها لو بالكونجرس يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تتجاوز ألفين من الدولارات.^(٨)

أما بالنسبة للصحافة في المستعمرات الوسطى والجنوبية عام ١٧٣٤ فكان هناك من الصحفيين من استهان بعقوبة القراء فنشر أخبارا مضى عليها ستة أشهر على أنها آخر الأخبار ومنهم من اختلق الخبر وحسن فيه وأبرزه ولم يكن هذا خلقا تفرد فيه صحفيو أميركا وحدهم بل هي أخلاق صحافية عامة وجدت في جميع البيئات الصحفية في أوروبا وفي الشرق وفي كل زمان ومكان.

وخلال الحرب الأهلية تعرضت الصحافة إلى مضايقات من مكاتب البرق والرقابة العسكرية وتأخرت أخبار المراسلين الصحفيين، وكانت الصحف حائرة فيما تنشره عن الوقائع الحربية فتتلف لبناء ذلك كله من الهمس والشائعات وتسجله تحت عناوين ضخمة بأسلوب غريب فتقول مثلا.. (مهم.. إذا كان صحيحا أو.. إشاعات وتنبؤات)، ولم تنج صحيفة من الوقوع فريسة مرة أو مرات للإشاعات والأكاذيب.^(٩)

وخلال الفترة ما بين ١٨٢٣-١٨٦٠ دافعت الصحف عن الطبقات الفقيرة ومصالح العمال تميزت بالعنف في جدالها مع خصومها . وكانت صحيفة " الويكلي تريبيون " ترفعت عن المساهمة في الفصول والأبواب التي كانت تطرقها الصحف الأخرى الأمر الذي جعلها صحيفة الخاصة والعقلاء وأذاعت على قرائها أنها لا تستضيف التحقيقات التي تكشف مخازي المجتمع وتفضح المواطنين وتعلق عن الحياة المشينة لبعضهم.

وفي ١٨ أيلول ١٨٥١ صدرت جريدة النيويورك تايمز وحمد هنري ريموند مؤسسها سياستها بأن تكون على مبدأ خلقي معين حيث قال بأنه يرى في الصحافة أنها رسالة لجمعية ووجب على صحيفته أن تلتزم بالخلق القويم.

وفي عام ١٨٤٦ صدرت في كاليفورنيا جريدة كاليفورنيان في فترة اكتشف فيها الذهب حيث توافد للمغامرون سعيًا وراء الثروة وتحولت سان

فرانسيكو إلى مدينة ترختر بالنشاط وكان مجتمعها عاصفا مضطربا وصدرت إلى جانبها ١٢ صحيفة أخرى فكان هجوم الصحف على السياسيين مقذعا لا يجيزه عرف ولا دين وكان الصحافيون يهاجم بعضهم بعضا في صحفهم وفي الطرق ولم تزل المشاحنات من جرائم قتل^(١٠).

في السنوات ما بين ١٨٧٠ - ١٨٩٠ بلغ عدد الصحف في الولايات المتحدة ١٢ ألف صحيفة، ومن التغيرات التي حدثت خروج الصحف على السيطرة الحزبية وكانت الصحف للمحايدة تمثل ثالث الصحف حين ذاك وكان السبب في ذلك الاتجاه المتزايد إلى صحافة الخبر والموضوعات أو التحقيقات ذات الصلة الوثيقة بالنواحي الإنسانية والابتعاد عن الافتتاحيات والتعقيبات الخاصة بالشؤون الحكومية والحزبية.

ولجات بعض الصحف إلى نشر الأخبار الكاذبة ففي ٩ تشرين الثاني عام ١٨٧٤ ظهرت جريدة للهيرالد وقد غطت صفحتها الأولى قصة مفصلة عن هروب الحيوانات المفترسة من حديقة الحيوان في نيويورك وأخذت تصف الصراع الدامي الذي شهدته شوارع نيويورك..ورائحة الموت التي انتشرت في المدينة وجثث القتلى.. وحين طالع القراء للقصة ألفت الطرقات من المارة واغلق السكان أبواب دورهم.. وحين بلغ للقراء نهاية القراءة وقعت أعينهم على اسطر قليلة بالبنت الصغير كشفت عن " خديعة الوحوش " كما سمي المقال فيما بعد فإذا هذه السطور تقول " .. ان القصة السابقة كلها وهم وخيال وفبركة وهي ببساطة طرأت على خيال المحرر عندما كان يحملق من خلال القضبان الحديدية في أقفاص الوحوش المفترسة داخل حديقة الحيوان.. فماذا أعدت نيويورك لتقابل مثل هذه المصيبة، فانه من السهل ان تقع في يوم من الأيام " ^(١١)

وظهرت شخصية جديدة في تلك الفترة وفي ١٨٧٢.. هي شخصية بوليتزر الذي قلب صحافة نيويورك رأسا على عقب حيث اشترى العديد من الصحف من بينها صحيفة نيويورك وورلد وعلم الصحافيين على البحث عن الأخبار الحية التي تهم حياة الناس وتهتم بهم دون إهمال الإشاعات والفضائح والأخبار المثيرة عامة... وكان يقول (ان أهم ما ينبغي على الصحفي ان يراعاه في عمله السهولة في التعبير والقدرة على تصوير المعنى وإبرار الحقائق والتحرير الجيد والإيجاز الواعي والدقة.. الدقة.. الدقة .

وإذا قارنا بين صحافة الإنجليز في تلك الفترة ١٨٩٢-١٩١٤ وبين صحافة أميركا وجدنا سلطان الأخيرة قد تجاوز الحدود على حساب المصلحة العامة ولحساب مجدها هي دون نظر أو اعتبار للنتائج^(١٢).

ومن الجديد في الصحافة الصفراء التي ظهرت في هذه الفترة الإسراف في استخدام الصور والخداع في خلق القصص المثيرة وإضافة التواويل إلى الأحاديث والتحقيقات الصحفية ولادعاء العلم بالأشياء مع إخراج ممتع وعباوين جذابة لافتة للنظر مضللة في بعض الأحيان.

وفي أواخر القرن التاسع عشر بدأ الناس ينظرون إلى أن مهنة الصحافة وإن كانت موهبة واستعدادا إلا أنها في حاجة إلى الدراسة والمران والصقل ومضى تعليم الصحافة قدما وشجعه الصحفيون بينما كانوا في الأجيال السابقة يحتقرون فكرة تكريس الصحافة كعلم ومنح بوليتزر جامعة كولمبيا مليون دولار لإنشاء كلية للصحافة عام ١٩١٢ وكانت الدراسات المختلفة بدأت تظهر في كتب مطبوعة منذ عام ١٨٩٤.

وانطلقت الصحافة على سجيبتها في تلك الفترة فكانت حرة لا تقيد بالحدود ولا تحددها القيود غير أن هذه الحرية قد تجاوزتها بعض الصحف إلى السب والقذف والدعوة إلى الفتنة والاعتقال بلا تخرج الأمر الذي دفع المسؤولين إلى تعديل قانون الصحافة سنة ١٩١١ فأصبح بمقتضى التعديل كل من ينشر مقالات من شأنها تشجيع الفتن أو الاعتقال يحاكم كمن ارتكب الفتنة أو الاعتقال^(١٣).

أما خلال فترة ما بين الحربين العالميتين فقد بعثت بعض الصحف بمراسليها على طول جبهات القتال واقتحم بعض المراسلين جبهات القتال وتلصصوا على الأخبار وبعثوا بكل ما رأوه أو سمعوا به إلى صحفهم وكانوا في رواية الحقائق غير متحفظين حتى ضاق بهم المحاربون وكان الصحفيون يلقون العنت أحيانا من الجيوش المتحاربة ورقابتها المختلفة.

وفي الحرب العالمية الأولى ظهر المحللون السياسيون فكانوا يلتقطون الأخبار والبيانات الرسمية ويدرسونها ثم يعقبون عليها ينشر دراسة للموقف الحربي.

وكان القادة يجمعون مراسلي الصحف ويعلنون عليهم أحيانا خطط الهجوم وهي من الأسرار التي يتعرض من يفشي سرها لعقوبة الإعدام.

ولم تكن الرقابة في الولايات المتحدة مفروضة على الصحف منذ بداية الحرب العالمية إلا أنها فرضت بعد عشرة أيام من دخول أميركا للحرب وأصدر الرئيس ولسون بياناً ذكر فيه أن كل من ينشر معلومات قد تساعد العدو ستوجه له تهمة الخيانة العظمى، وكانت الرقابة تعني مسؤولية الصحف عن الأخبار والموضوعات التي تنشرها فكان من حق الحكومة منع الصحفيين من نشر أي نقد موجه للحكومة أو الدستور أو علم البلاد أو الزعيم الحربي ومنعت المحاكم من النظر في أي شكوى يتقدم بها ناشر أو صحفي بهذا الخصوص.^(١٤)

وقد انتشر "عامود الشائعات" في الصحافة الأميركية وأصبح في بداية الصحافة المعاصرة أكثر إثارة فتعرض للخصائص الكبيرة في حياتها الخاصة ولم ينج منه الملوك والأمراء في كافة أنحاء العالم الأمر الذي دفع الشركات الأميركية إلى تعطيل بعض الصحف نتيجة لما تضمنته أعمدة الشائعات من أمور تفسد علاقات الحكومة بالدول الأجنبية.. إلا أن الجديد في عامود الشائعات أنه كثيراً ما لجأ إلى الحسد والتخمين والتنبؤ.. مما اضطر الكثيرون إلى إقامة الدعاوى على الكاتب واضطر آخرون إلى ملاقاته هذا الكاتب والاقتصاص منه بالضرب المبرح، واعتبر العقلاء عمود الشائعات سوقية ووقاحة.

وفي صباح ٦ أيار من عام ١٩٤٥ أعطى المراسلون الحربيون كلمة شرف لمدير العلاقات العامة لقيادة الحلفاء أن لا يذيعوا نبأ الهدنة التي وقعها الألمان إلا بعد أن يصدر بلاغ رسمي في المساء ولم يثن عن ذلك إلا مراسل الأسوشيتد برس إدوارد كنيدي الذي بحث بالخبر إلى وكالته دون انتظار للبلاغ الرسمي متحلاً من قسمه بتعليقات اختلف في أمرها الناس وكان الخبر انتصاراً هائلاً للوكالة تفوقت فيه على جميع وكالات الأنباء في العالم وجاء استسلام ألمانيا على لسان الرئيس ثرومان بعد يوم خبراً فقد جدته وبهاءه بعد أن أذاعته محطات الإذاعة ونشرته الصحف المشتركة بالوكالة.

لكن عمل المراسل هذا أثار كثيرا من الجدل حول صحة سلوكه واعتبر مخالفة صارخة بل جريمة أدبية أساعت إلى أداب المهنة وتقاليدها وعوقبت الوكالة بوقف جميع نشاطها في مسرح العمليات الحربية في أوروبا ولم يكف المراسلون بهذا للعقاب بل وقعوا احتجاجا إلى القيادة العليا يتهمون فيه كنيدي بأنه ارتكب عملا مشينا لم يسبق له مثيل في تاريخ الصحافة.. وأخرجت الوكالة حيا للهجمات التي شنت عليها فاضطرت إلى منح كنيدي إجازة لتبعده عن المسرح ثم اضطرت إلى الاستغناء عن خدماته.^(١٥)

وعمل الصحفيون في نهاية الحرب العظمى الأولى على رعاية شرف المهنة وبذل الجهد في توحيد الصف الصحفي وإيراز مهنة الصحافة كرسالة اجتماعية فكونوا الجمعية الأميركية لمحربي الصحف عام ١٩٢٢ وسنت قوانين يلتزم بها أعضاء المهنة في ممارستهم إياها باعتبارها مهنة تعليم وتوجيه وإرشاد وتقتضي من صاحبها الذكاء والمعرفة والخبرة وقوة الملاحظة والمنطق.

وجاء في هذه القوانين تفسير لمعنى المسؤولية فذكروا أن لكل جريدة الحق في اجتذاب القراء والاحتفاظ بهم بكل طريقة مشروعة بشرط مراعاة الصالح العام في ذلك، ومسؤولية الصحيفة عن هذا المبدأ أو تقاسمه مع العاملين فيها. وأن الصحفي الذي يستخدم صحيفته لصالح شخصي أو لغرض ذاتي دون نظر أو اعتبار للمصلحة العامة إنما هو صحفي غير أهل للثقة العالية الموضوعية فيه وليس معنى إصرار أهل المهنة على حرية الصحافة كحق لا جدال فيه بجانب للخير أو الخروج على الولاء للصالح العام.

وتقرر هذه القوانين أنه لا يجوز نشر أنباء دون أن تنسب إلى مصادرها الصحيحة أو على الأقل التحقق من صحتها كما ينبغي إلا يتحيز المحرر في تعليقه أو يبني معلوماته في هذا التعليق عن غير علم بحقيقة الموضوع، فإن في ذلك تخريبا للوطن وانتهاكا للمبادئ الأساسية لمهنة الصحافة واعتبارها تجارة وخيصة لا معلما وهاديا.

وتقرر هذه القوانين أن يلتزم للصحيفة الصدق لأن قراءها يؤمنون بها فواجبها أن تصدقه الخير ولا عذر لها أن لم تكن رسالتها كاملة وصادقة وأنه ينبغي أن يكون الكمال والدقة من صفاتها الأساسية وتراعي ذلك حتى في

العناوين فضلا عن مضمون المقالات وأنه يجب لممارسة الصحافة ممارسة سليمة أن يكون الفارق واضحا بين الأخبار والتعبير عن الرأي إذ يجب أن تكون الأخبار خالية من الرأي الخاص وليس فيها تحيز من أي نوع.

ثم توصي القوانين بمراعاة العدالة فيما تنشر للصحف من أشياء فلا تتهم أحدا اتهامات تؤثر على سمعته أو تسيء إلى شخصيته الأدبية دون وثيقة في يدها أو دليل تعتمد عليه وحتى في هذه الحالة يجب على الصحيفة أن تتبرع الفرصة للمتهم ليدافع عن نفسه، وتتطلب الممارسة السليمة للمهنة الرفيعة إتاحة مثل هذه الفرصة لمن تتهمه الجريدة دون أن تنتظر حكما قضائيا يلزمها بذلك بل أنه من شرف الصحافة أن تبادر كل صحيفة إلى تصحيح أخطائها وتسرع في ذلك.

وينبغي أن تراعى الصحافة اللياقة في كل ما تنشره فلا تسلك سلوكا مضيقا وهي تورد تفاصيل جريمة أو رذيلة فإن نشر أنباء الجرائم والرذائل ضار بشرف المهنة أن لم يستهدف للخير العام وليست صحافة تلك التي تؤثر في أخبارها إثارة الغرائز الجنسية التي يستهجنها.^(١١)

وليس في هذه القوانين إلزام وليس لها قوة تنفيذية حتى يمكن تطبيقها عمليا وأية تلك أن للصحافة المعاصرة تضم صحفا لا تراعى كثيرا من هذه التوجيهات غير أن معاهد الصحافة ومدارسها وهي قرابة أربعين مدرسة ومعهدا توصي تلاميذها بأن يستهدفوا هذه التوجيهات ويجعلونها تبراسا لهم عندما يسمون دراستهم ويشغلون بالصحافة أو الإذاعة أو غير ذلك من مؤسسات الإعلام.

وقد تضمنت الكتب المؤلفة عن الصحافة توجيهات مماثلة عن رسالة الصحافة الاجتماعية وواجب الصحفي النبيل.

وشهدت إنجلترا منذ القرن الثالث عشر صناعة حقيقية للخبر المخطوط ثم ظهر هذا النوع من الإعلام بعد ذلك بقرنين على نطاق عملي في كل من ألمانيا وإيطاليا وظهرت في فرنسا من عام ١٤٠٩ إلى عام ١٤٤٩ جريدة "بورجوازي باريس" وكانت مليئة بأخبار الغيبة والفضائح والقصص عن حالة المطر والطقس.^(١٢)

وأحدث اكتشاف المطبعة في عام ١٤٣٦ ثورة في وسائل نشر الأنباء وأذاعتها.

وسرعان ما نشأت مشكلة الحرية التي شغلت بال الناشرين والقراء والحاكمين فمنذ القرن السادس عشر نشطت للرقابة ولم يكن التشريع في يوم من الأيام قاسيا على الصحافة مثل ما كان قاسيا في القرن السادس عشر حيث فرض عقوبات بلغت حد الإعدام.

وفي فرنسا وفي نهاية القرن السادس عشر وعندما قامت الحروب الدينية نشأت الجريدة وشاع استخدامها وطبعها على أوراق منفصلة وبيعها بأسعار رخيصة وكانت تضم الحوادث التي تهم القراء وصدرت صحيفة لا جازيت عام ١٦٣١ وكانت تحوي الأنباء السيامية لصالح الحكومة ثم نصوص القوانين والمراسيم والبيانات وأخبار المجتمع من مواليد وزيجات ووفيات بين الشخصيات البارزة في الدولة والحفلات والملاهي والزلازل والعواصف والحرائق والجرائم والقضايا والانتهاكات والعقوبات.^(١٨) وصدرت معها العديد من الصحف، ولتنتشر الصحف في العديد من الدول الأوروبية.

وفي إنجلترا وجد الصحفيون الأوائل أنفسهم يواجهون أصحاب الملك من بيت ستوارت الذين شنوا حربا عوانا ضد الصحفيين مدة طويلة ولم يترددوا أن يستخدموا معهم أعنف وسائل التعذيب واشدها وحشية.

وفي ألمانيا عاونت حرب الثلاثين معاونة كبيرة في نهضة الصحافة لأن المحاربين استخدموا للصحافة بكثرة وهي أسلحة معروفة بخطورتها البالغة.

وكانت الصحافة في مستهل القرن الثامن عشر أبعد ما تكون عن الحرية كما نل على ذلك شواهد العصر نفسه.

وظهرت في عام ١٧٧٧ أول جريدة يومية تحت اسم جريدة باريس وكانت تحوي أنباء أدبية أو مسرحية ونقدا فنيا وأخبارا قضائية وحوادث مختلفة وأسعار السوق المالية ونشرت صحية.

في هولندا كانت الدولة التي كثر فيها ظهور الصحف بالفرنسية في حرية أكثر من أي مكان آخر وبلغت غاية في الجراءة.

كان الهدف الوحيد للصحف في مستهل ظهورها جمع الأنباء ونشرها على الجمهور وكانت للرقابة الغيرة التي تأخذ بخناقها لا تسمح لها بإضافة أي تعليقات عند رواية الحوادث وبذلك أصبحت مهمتها مجرد قصة شاهد عيان يروونها إرضاء للفضول البشري، ثم انقلبت الآية فيما بعد إذ عملت السياسة التي طالما حاربت ظهور الصحف على الإكثار منها ورأت الأحزاب السياسية في الصحف معينا لا غنى عنه وتكبد كبار الشخصيات الكثير من التضحيات حتى تجعل في خدمتها أداة عرفوا خطورتها وسخروها للدفاع عن مذاهبهم ومهاجمة منافسيهم "

وفي مستهل الثورة الفرنسية ظهرت ألف جريدة على الأقل وكان باعة الصحف ينطلقون في الشوارع منذ الصباح الباكر ينادون عليها بأعلى صوتهم وحاول البوليس كما حاول مجلس باريس عدة مرات إيقاف هذا التيار الجارف من الصحف بفرض نوع من التنظيم لها ولكن باعة الصحف احتجوا.. وفي السنة الخامسة للثورة صدر قانون يحرم على باعة الصحف الإعلان عنها بغير عناوينها.

وكانت أوائل أيام الحرية أفضلها أيضا بالنسبة للصحافة حيث اظهر الصحفيون حماسة صانقة وأمانى نبيلة وبدأت الرقابة عاجزة عن الحراك حتى اختفت من تلقاء نفسها غداة سقوط الباستيل وأضحى الناس يعرفون المادة الثالثة من إعلان حقوق الإنسان التي تنص على أن (حرية نشر الأفكار والآراء من ضمن حقوق الإنسان ومن حق كل مواطن أن يتكلم وأن يكتب وأن يعلن رأيه في حرية).

وفي مطلع القرن التاسع عشر كانت الصحافة صحافة رأي قبل كل شيء وشهدت تلك الفترة مناوشات مع السلطات حول موضوع الحرية الصحفية ولم يصمد إلا العدد القليل من الصحف وتسببت محاولة اغتيال لويس نابليون بونابرت عام ١٨٥٨ في إيجاد حالة إرهاب دامت مدة قصيرة، وفي عام ١٨٦٧ أعلنت الحكومة عزمها على التنازل عن حقها في حرية التصرف بالنسبة للشؤون الصحفية وترك البت في جميع القضايا الصحفية لمحاكم الجنج. واستدع نظام "البلاغات الرسمية" الذي يحتم على الصحف نشرها لتصحيح الوقائع التي يزعم أنها محرفة وخاطئة.

ولوحظ أنه لم يكن تحريريا كما كان يرتجى إذ كيف يمكن تجنب الوقوع في مسؤولية نشر الأخبار الخاطئة أو الكاذبة وكيف يمكن مناقشة خطاب أحد النواب دون تلخيصه وكيف يمكن عرض نتائج الجلسات البرلمانية دون وصف ما جرى فيها.

وفي عام ١٨٨١ ظهرت مجموعة تشريعات خاصة بالصحافة ظل العمل جاريا بها حتى القرن العشرين وتتضمن حرية للطباعة وحرية المكتبات على أن يخرج كل منشور تحت مسؤولية متعهده.. كما تتضمن التشريعات حرية نقل وتوزيع المطبوعات وتحدد حق الرد على المعلومات المنشورة أو تصحيحها وتعاقب فقط على جرائم الحث على القتل أو السلب أو إحدى الجرائم المنصوص عليها ضد أمن الدولة وسلامتها وعلى التشهير أو السب أو إهانة رئيس الجمهورية أو رؤساء الدول الأجنبية أو ممثلهم.

وكان القرن التاسع عشر قد لوشك على الانتهاء وبدأت تبشیر القرن العشرين وكانت الصحافة مزدهرة ولكن كان هناك إلى جانب مقالات هؤلاء الكتاب الكبار عامل جديد غير من الصحف تغييرا شاملا، وكان ادوارد لوكوري قد أدرك هذا العامل الجديد منذ عدة سنوات حيث نوه في مقدمة مجلة " حوليات الصحافة " عام ١٨٨٩ " أن الإعلام أو الخبر الدقيق أو غير الدقيق بات يحتل مركزا متزايد الأهمية بين أعمدة الصحف كما أن أسلوب البرقيات أخذ أيضا محل أسلوب الأبناء، أننا نتبع السبل الأميركية يوما بعد يوم وتسير الصحافة في طريق تغير شامل فالقراء على وجه الخصوص يرغبون في الإيجاز قبل كل شيء وأصبحوا يعزفون عن عرض المذاهب والمبادئ وأصبح جمهور القراء متعطشا لقراءة الفضائح أكثر من أي وقت مضى".^(٢٠)

ولم يكن للمندوبين الذين يخرجون لإجراء التحقيقات الصحفية بمصاحبة المصور من غرض سوى إحراز السبق على زملائهم من مندوبي الصحف الأخرى المنافسة والوصول إلى تفاصيل تجعل رواية الآخرين تافهة.

وظلت الصحافة تتمتع بحريتها حتى عام ١٩١٤ وكان للحكومات في جميع الدول المحايدة هدفان مراقبة للصحافة باعتبارها أداة لنشر الأبناء واستخدامها كوسيلة للدعاية وأعلنت في فرنسا الأحكام للعرفية " لمنع تسرب الأبناء عن طريق الصحافة زمن الحرب " وكانت السلطة تعتمد إلى إذاعة

بيانات عرفها للجمهور عن طريق الصحافة وتقال فيها من الفضل وتضخم الفوز وتحل فيها أسباب الأمل محل عوامل القلق ولكن الأمر كان ينتهي دائما بان يعرف المندنيون الحقيقة وهؤلاء بنورهم اعتبروا للصحف هي المسؤولية لما عانوه من تضليل فسخروا من كلامها ودمغوها بالتهويل والمهاترة.. وكان الصحفيون يؤمنون بان رسالتهم تقتضي رفع الروح للمعنوية في الأمة فكانوا يسردون أنباء للجبهة على نحو مولات ويمتحنون بطولة المحاربين ومجهورات القيادة التي تستحق كل تقدير.. وحينما يصل هذا الكلام إلى الخنادق في الجبهة ويقرأه الجنود على مضض ويعلقون بقولهم " ان كانت الحال على هذا النحو من النعيم فلماذا لا يحضرون ليستمتعوا معنا " (٢١)

وكتب روبير دو جوفنل عام ١٩٢٠ وهو لحد الصحفيين الذين لم تعرف عنهم صفات الملق بقول " ان الصحفيين المحترفين يؤمنون برسالتهم ويحبون مهنتهم وهم وإن بدا عليهم التردد إلا انهم على استعداد للدفاع في الحماس إلى أقصى حد وإن كان ظاهرهم النفع إلا انهم قادرون على التزام جادة الحياد بكل دقة وهم بصفة عامة يسمون بشرف للمهنة سموا عظيماء".

وفي فترة ما بين الحربين عادت الصحف الكبرى في فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة والدول الأوروبية إلى التنافس كما استأنفت صحف الرأي صراعها في المجال السياسي.

وظلت المنافسة وحدها تلعب دورها وكانت تقوم منازعات حول استخدام المحررين المشهورين وكبار المراسلين عن طريق إغرائهم بزيادة مرتباتهم إلا ان أصحاب المنشآت الصحفية عقدوا اتفاقا ودبا لوقف المنافسة فقرروا باتفاق بينهم عدم قبول توظيف أي محرر في المستقبل ما لم يتمكن من تقديم ما يثبت ان رئيس تحريره قد استغنى عن خدماته وكان ذلك مثلا للصحفيين في فوائد التضامن المهني.

وكان بعض الصحفيين قد انضموا إلى جمعيات نقابية مهنية هدفها كما نصت عليه لائحة لحداهما هو " إيجاد العلاقات المتبادلة وتأكيد روابط الزمالة.. ولم يكن تكتلهم يهدف إلى تكوين جماعة تناهض أي فكرة أو أي منظمة ولكنه اتحاد اخوي معالم وأخيرا كالت هذه المنظمات تحظر مناقشة سياسية أو دينية في الاجتماعات".

وفي عام ١٩١٨ أسست نقابة الصحفيين الفرنسية وأصبح عدد أعضائها عام ١٩٣٤ ١٨٠٠ عضو. وجاء في نص ميثاق الصحفيين المنضمين للنقابة:

(إن كل صحفي جدير باسمه قمين بأن يتحمل مسؤولية كل كتاباته حتى ولو كانت غير موقعة باسمه وإن يعتبر الافتراء والتشهير والاثام بغير دليل من أكبر أخطاء المهنة ولا يقبل إلا للمهمات اللائقة بشرف المهنة ويمتنع عن اتخاذ أي لقب أو أية صفة وهمية في سبيل الحصول على الأنباء ولا يتقاضى مالا من خدمة عامة أو من مؤسسة أهلية حيث يمكن استغلال صفته الصحفية أو نفوذه أو علاقاته لصالح هذه الهيئات ولا يوقع باسمه مقالات لها صفة إعلانية بحثة سواء أكانت تجارية أو مالية ولا ينتحل أي قول ولا يلتبس مكان زميله أو يسعى إلى عزله مقترحا أن يحل محله بشروط أدنى ويحافظ على سر المهنة ولا يسعى إطلاقا لاستخدام حرية الصحافة في هدف مفرض).

ومما يجدر التنويه به أن قانون ٢٩ آذار ١٩٣٥ المتضمن في الجزء الأول من الباب الثاني من مجموعة قانون العمل نص للمرة الأولى في التاريخ على تحديد دستور الصحفي المحترف فتضمن تعريفا لهذا التعبير ومدة الإنذار في حالة تحرير العقد والمكافأة في حالة الاستغناء وإلغاء العقد فورا في حالة تغيير الصحيفة لاتجاهها والإجازة السنوية بالأجر الكامل وحمل بطاقة شخصية صحفية وحسب لكل شيء حسابه ونظمه تنظيميا. (٢٢)

وجدير بالذكر أن تصرفات النقابات الصحفية والاتحاد العام من حيث الروح الجماعية كانت دقيقة إلى حد كبير لم يكن معهودا إلى ذلك الحين، فكانت العلاقات بين الإجراء وأصحاب العمل سليمة تماما والواجبات والاستثمارات مرعية تمام المراعاة وعند ظهور أي خلاف كانت الوسيلة الوحيدة لتسويته هي الرجوع إلى نص القانون ولذلك كانت الصحافة الصناعة الوحيدة التي لم يضطرب نشاطها أثناء الفترات الحرجة من عام ١٩٣٦.

ومن خلال استعراض تطور الصحافة في العالم فقد كانت المهنة منذ أمد طويل تتبع طريقا يكاد يتشابه فيها جميعا على وجه التقريب ولذلك لم يكن من الغريب تحقيق فكرة إيجاد هيئة دواية للصحافة في وقت قصير.

ففي عام ١٨٩٦ اجتمع ممثلو ثلاثمائة صحيفة من العالم لعقد مؤتمر دولي في بودابست ووافق المؤتمر على اللائحة الأساسية في جو من الحماس . وفي المؤتمر الذي عقد في باريس بعد ذلك تحدث رئيس المكتب المركزي الدولي حول برنامج الاتحاد الدولي فقال :

لقد عقدنا العزم على تأليف هيئة دولية كبرى تكون بمثابة صليب احمر ادبي ونقوم على الاحترام المتبادل وعلى الروابط الوثيقة التي تؤلف بينها مصالحنا المشتركة.. الأمر الذي يستدعي بحال من الأحوال التضحية بالعقيدة الثابتة في حب الوطن.

وفي عام ١٩٢٦ تأسس الاتحاد الدولي للصحفيين وكان يضم ٢٥ اتحادا، وكان كل اتحاد يعترف ضمنا عند انضوئه تحت لواء الاتحاد العام بمبادئ تلك المؤسسة النقابية.

وفي عام ١٩٣١ افتتحت في لاهاي محكمة الشرف الدولية وتتألف هيئة المحكمة من صحفيين محترفين.

ثم توالى الاجتماعات الدولية ونوقشت فيها وسائل محاربة الأنباء الكاذبة ووسائل تنمية المعرفة المتبادلة بين الشعوب.

ويتم على نحو متزايد هذه الأيام بحث القضايا الأخلاقية مثل تضارب المصالح في شرف الأخبار في جميع أنحاء البلاد (الولايات المتحدة)، فطبقا لمسح أجرته جامعة ايوايو الحكومية عام ١٩٨٣ وشمل ٩٠٣ مؤسسات إخبارية، تبين ان ثلاثة أرباعها لديها سياسات مكتوبة حول أمور مثل العمل الخارجي وقبول الهدايا من قبل المراسلين والمحررين والتدقيق في هذه الأشياء ضروري وذلك لأنه في عصر التلفزيون لزدادت الفرص أمام الصحفيين لترجمة بروزهم إلى مال ونفوذ، وعلى سبيل المثال فان أولئك الذين أصبحت وجوههم وأسماءهم مألوفة يستطيعون الحصول على مكافآت مجزية ثمنا لإلقاء المحاضرات وتزويد المكافأة في اغلب الأحيان عن أجره أسبوع كامل.

وليس هناك قواعد رسمية تحكم المهنة ككل وقد تبنت جمعية الصحفيين المحترفين دستورا أخلاقيا عام ١٩٢٦ ثم قامت بتحديثه عام ١٩٧٣ ويقول هذا الدستور بان للعمل الخارجي والنشاط السياسي يجب تجنبهما إذا عرضا

للشبهة سمعة الصحفيين والجهات التي تستخدمهم وبالطبع فإن هذا الدستور الأخلاقي ليس له قوة للقتلون. ونقوم كل مؤسسة إخبارية على حدة بوضع مقاييسها الخاصة، كما أن كل صحفي يقرر بنفسه كيف يتصرف في إطار مبادئ هذا الدستور، وفي صحيفة اللواتشنتن بوست مثلاً يجب أن يحاط المحرر الإداري علماً بأي استخدام خارجي وهو يستطيع الاعتراض على أي شيء يراه غير مناسب، وتؤدي هذه السياسة إلى الحماية من عرقلة العمل اليومي للصحفي كما تحمي الصحيفة من أي إرباك قد تتعرض له من قيام صحفييها بنشاطات صحفية خارجية غير ملائمة.^(٢٣)

لكن تورط للصحفيين في السياسة يصبح مع مضي الوقت أكثر إغواء وتعقيداً ففي عام ١٩٨٤ صدرت دراسة بعنوان "تعارض المصالح" لشارل بيلى المحرر السابق لصحيفة مينوبولس تريبيون والتي أورد فيها عدة أمثلة على وجود أنظمة في المؤسسات الإخبارية تمنع الصحفيين من ترشيح أنفسهم لمناصب سياسية، كما تحدث عن مشاكل المراسلين الذين يعمل أرواحهم في الحكومة أو في السياسة أو في جماعات الدفاع المياسي أو في شركة قانونية لها نشاطات سياسية.

مراجع الفصل الأول والإشارات:

- ١- تاريخ الصحافة، اميل يوفان، ترجمة محمد اسماعيل محمد، الدار المصرية للطباعة والنشر، ١٩٤٩. ص ١٢.
- ٢ The Newspaper, An International History, By Anthony Smith, 1971, Thams and Hudson Ltd, London, Page 7.
- ٣- المرجع السابق ص ١٥
- ٤- المرجع السابق ص ٥٢
- ٥- المرجع السابق ص ٦٣
- ٦- المرجع السابق ص ٧٤
- ٧- الصحافة في الولايات المتحدة- نشأتها وتطورها، الدكتور ابراهيم عبده، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، ١٩٦١. ص ٢٣
- ٨- المرجع السابق ص ٧
- ٩- المرجع السابق ص ١٣٧
- ١٠- المرجع السابق ص ١٢٣
- ١١- المرجع السابق ص ١٦٣
- ١٢- المرجع السابق ص ١٩٥
- ١٣- المرجع السابق ص ٢٣١
- ١٤- المرجع السابق ص ٢٤٣
- ١٥- المرجع السابق ص ٢٨٠
- ١٦- المرجع السابق ص ٢٩٢
- ١٧- تاريخ الصحافة، اميل يوفان، ص ١٣
- ١٨- المرجع السابق ص ١٧
- ١٩- المرجع السابق ص ٤٢
- ٢٠- المرجع السابق ص ١٢٠
- ٢١- المرجع السابق ص ١٣٧
- ٢٢- المرجع السابق ص ١٥٢
- ٢٣- وراء الصفحة الأولى، نيفيد اس بروبر، ترجمة عبد القادر عثمان، ١٩٨٧، مركز الكتب الأرمني، ١٩٩٠. ص ٤٢٢.

الفصل الثاني
الأخلاقيات
بين النظرية والواقع

الفصل الثاني

الأخلاقيات

بين النظرية والواقع

وضعت معظم الدول ونقابات واتحادات الصحفيين والمؤسسات الإعلامية والصحافية في العالم دساتير أخلاقية أو موانيق شرف خاصة بها أو بمجموعة إقليمية من الدول تشرح مفهوم الصحافة وأهدافها في المجتمع وتحدد مسؤوليات واجبات الصحفيين وتنظم عملهم وتوجههم إلى الوسائل الصحفية في كتابة الأخبار والطرق الشرعية في الحصول عليها.

وقد أشارت جميع هذه الدساتير في المولد التي تضمنتها إلى أن واجب جميع المؤسسات الإعلامية والصحفية والصحفيين هو خدمة الشعب عبر البحث عن الحقيقة ونشرها والالتزام بمبدأ مهم تكررت نصوصه فيها يدعو إلى الالتزام بالمصداقية في محتوى الأخبار وعدم تعدد تشويه الحقائق وتصحيح الأخبار الخاطئة بأقصى سرعة وعدم خداع القارئ من خلال الخلط بين الخبر والرأي أو تقديم الإشاعات أو الأخبار غير المؤكدة على أنها حقائق أو إخفاء المعلومات عن الشعب.

والدساتير الأخلاقية بشكل عام تشكل عاملاً مهماً في مساعدة مسؤولي التحرير في حرف الأخبار والصحفيين في اتخاذ قرارات صائبة حول كثير من القضايا الأخلاقية المتعلقة بمحتويات الأخبار التي يواجهونها في عملهم، وتعتبر هذه الدساتير أحد العوامل التي تساعد في بناء مصداقية الصحافة في المجتمع لما تؤكد في نصوصها على دور الصحافة في تنفيذ مهامها في إيصال الحقيقة للشعب بلا تشويه وبكل مصداقية ولما تضعه من قيود ذاتية قبلها الصحفيون من أجل أن تبقى الصحافة والصحافيون ملتزمين بحرية النشر ضمن إطار المسؤولية.

ولا يمكن لأي دستور صحفي أخلاقي في العالم أن يتضمن مواجهة أو تغطية جميع المشاكل التي تواجهها المؤسسة الإعلامية أو الصحيفة أو

الصحافي في تعامله مع الأخبار ولا بد ان يتم في كثير من الأحيان اللجوء إلى التشاور بين المسؤولين لمعالجة أي مشكلة محتملة قد تظهر.

ويؤكد المختصون في دراسة الأخلاقيات الصحافية بان الاعتماد على الدساتير يبعدنا عن تطبيق ما تؤمن به شخصيا أو الاعتماد على آرائنا الشخصية في التعامل مع تقييم الأخبار إلى اعتماد السلوك المنطقي الموضوعي المبني على حكمة الأجيال.

والدساتير توضح لنا دورنا المهم ومسؤولياتنا وتجعل من كل شخص منا حارسا لقيم وسلوك مهنتنا وتبني لنا الطريق لنطبق أفضل ما في المهنة.^(١)

ومن المشاكل التي يواجهها الجدل في حسنات ومثالب الدساتير الأخلاقية الصحفية هي انه لا يوجد حالة أو وضع مشابه للحالة الأخرى في القضايا التي تواجهها الصحافة. كما ان تطبيق الدساتير لا يتم بفاعلية لأن مؤسسات الأخبار تتجنب كل شيء ما عدا أكثر الإرشادات مرونة.

ويقول البعض ان هناك أسبابا لتجنب تطبيق بعض القواعد الأخلاقية منها الضرورات التي يتم تبريرها بواجب اطلاع الشعب على الحقيقة بصرف النظر عن وسيلة الحصول على الخبر أو المصدر ومهما كانت محتوياته حيث لم توضع القواعد ليتم تطبيقها بشكل مطلق ولا بد ان يتم تجنب تطبيقها في حالات محددة.

ان مؤسسات صناعة ونشر الأخبار تختلف عن بعضها لدى كل شعب في دول العالم وتعمل من خلال أرضية أخلاقية مختلفة ومتنوعة فمثلا فان مبدأ دفع المال من قبل المؤسسة الصحفية للمصدر مقابل الحصول على المعلومات الاخبارية قد يعتبر خطأ فظيحا في صحيفة نيويورك تايمز بينما يعتبر عملا عاديا في صحيفة ناشيونال كيوويرر وقد يعتبر عملا يخضع للتساؤل فقط في مجلات التفرزيون.

والصحافة الأخلاقية لها عنصران مهمان دائما هما : النزاهة و الموازنة في الحكم، وحتى يمكن استخدام هذين العنصرين بالشكل المناسب فان النتيجة يمكن ان تواجه مازقا.

ونجد ان عنصر الموازنة في الحكم يحدد أي نوع من المبادئ الأخلاقية يجب ان يطبق في كل حالة، ويمارس الصحفي عمله في جميع الأوقات ضمن ثلاثة ضغوط ومؤثرات أخلاقية تتضمن: وظيفته كمهني ودوره كمواطن ووجوده كبشر أو كائن إنساني، وتتدخل المشاكل الأخلاقية دائما في الحكم حول أي من المقاييس الثلاثة يجب التعامل معها وتطبيقها عند مواجهة صراع ما.

وعلى الصحفي ان يبدأ بالسؤال الأساسي حول أي من المقاييس الثلاثة الأخلاقية يمكن ان يطبق في تعامله مع القضايا الاخبارية التي تواجهه هل هو المقياس الصحفي أم الإنساني أم بصفته كمواطن.^(٢)

ان الأخلاقيات المهنية تتعلق بسلوك الشخص وتصرفه وممارسته عندما يقوم بتنفيذ عمله المهني، ان مؤسسة وتنظيم دساتير السلوك ودساتير العمل عامة لكثير من المؤسسات المهنية لتقيد أعضائها بها. وأي دستور قد يعتبر مجموعة الخبرات يتم وضعها بشكل رسمي ضمن مجموعة قواعد ويتم تبني الدستور من قبل المجموع لان أعضائه يقبلون ويلتزمون به بما فيه القيود المطبقة.

ويجب ملاحظة انه يجب التمييز بين المهنة مثل مهنة الطب والقانون حينما تكون خسارة العضوية قد تعني خسارة الحق في ممارسة المهنة.

إضافة إلى دساتير الأخلاقيات فان الأخلاقيات المهنية تتعلق أيضا بمسائل الأمن المهني، علاوة على ذلك فانه لا يوجد دستوران للأخلاقيات متطابقين تماما، ان الدساتير تختلف حسب الخلفيات الثقافية والمهنية والنظام، والعامل الثقافي هو الأكثر أهمية وتتأقضا وهو الذي يتحدى افتراض وجود مبادئ عالمية للأخلاقيات الصحفية، فبعض الثقافات ترفض تصرفات معينة بينما في ثقافات أخرى فان العكس هو الصحيح.

ان التحدي الحقيقي للمناقشات العالمية المتعلقة بأخلاقيات النظام الإعلامي هو انها يجب ان لا تنغمس في مجالات لا نهاية لها حول وضوح الحاجة إلى دستور أخلاقي ولكن أكثر من ذلك هو ان نكون قادرين ان نصل إلى جوهر مهنتنا حتى نستطيع ان نقدم ضوءا مرشدا لمزيد من الناس المستعدين أو الذين سيكونون يوما ما جزءا من هذه المهنة.

وعلى أي حال فهناك من يقولون بأنه كثيرا ما يتم خرق دساتير العمل الصحفية أو ميثاق الشرف وفقا للمصلحة الخاصة المتعلقة بالمؤسسة أو الدولة وبأن هذه الدساتير لا تقيّد الصحافة ووسائل الإعلام في كل الأوقات باتّباع الطرق الصحيحة في الحصول على الخبر وتقديم الحقيقة للناس وإن بعض الدول رغم وجود دساتير صحفية عريضة لديها فإنها تمارس تطبيقها وفقا لمصلحتها ووفقا للقوة التي تتمتع بها على المستوى المحلي وفي المجتمع الدولي.

إلا أن هذا القول بالرغم من صحته يجب أن لا يصل إلى حد الدعوة إلى إلغاء وجود مثل هذه الدساتير أو للقواعد الأخلاقية الصحفية لأن خرق الدول القوية للمبادئ التي يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة أو مبادئ المنظمات التابعة لها أو غيرها من الاتفاقات الدولية يجب أن لا يستدعي أو يؤدي إلى الدعوة إلى إلغاء منظمة الأمم المتحدة ومبادئها العالمية الإيجابية.

ويبدو من الممارسة العملية لمهنة الصحافة عبر التاريخ حسبما توردته كتب تاريخ الصحافة، منذ أن بدأت تعتبر مهنة قبل حوالي ثلاثمائة عام وحتى يومنا هذا، أن الالتزام بأخلاقيات المهنة سواء أكان متفق عليه شفاهة أو كساية من خلال الدساتير أو الميثاق قد تم الإخلال به في معظم الدول، بما فيها الدول الأكثر ديمقراطية، في الظروف الاستثنائية التي تواجهها مثل الحروب مع دول أخرى أو أوضاع داخلية غير طبيعية.

وعليه فإن وجود الدساتير الأخلاقية التي تنظم العمل الصحفي المهني أمر ضروري يجب أن يتم تشجيعه بين كافة أفراد المهنة بالرغم من الخروقات التي تتم أحيانا من بعض المؤسسات أو للدول.

أن وضع دستور للأخلاقيات يمكننا من :

١. وصف مثاليات ومسؤوليات المهنة.
٢. تثبيت الأمر الواقع وحماية متلقي المعلومات والمهنيين.
٣. تحسين صورة المهنة.
٤. تنشيط والهام الممارسين لدفعهم لتحريف مبرر عملهم في المهنة.
٥. إعطاء إرشادات حول السلوك المقبول.
٦. زيادة الوعي والاهتمام حول مختلف القضايا.

٧. تحسين نوعية العمل واستمراريته.

من الناحية الأخرى فإنه يجب التنبيه إلى:

١. فيما إذا كانت المقاييس الأخلاقية إجبارية أو فقط طموحات.
٢. فيما إذا كان الدستور مرغوباً به أو ملتماً.
٣. فيما إذا كانت القيم الأخلاقية عالمية أو مرتبطة بثقافة واحدة.
٤. الصعوبات التي تواجه وضع دليل عالمي يأخذ بالاعتبار الطبيعة المتغيرة الخواص للمهنة.
٥. الهدف من تحديد المسؤوليات أو وضع وظيفة منظمة محددة للدستور^(٣).

وعند الحديث عن مبدأ الحرية وأخلاقيات الصحافة فإنه لا بد أن نشير إلى ماهية هذه الحرية وحدودها وإطلاقها إلى المدى الذي لا تقيد حدود والمساوى الناتجة عن ذلك خاصة إذا علمنا بأن من يدير أو يمتلك المؤسسات الصحافية أو الإعلامية في العديد من دول العالم احتكارات أو رؤوس أموال حزبية أو شركات اقتصادية لها مصالحها.

وقد تتنازل الصحافة في العديد من الدول عن جانب من حريتها من أجل دعم تحقيق هدف قومي داخلي أو في سبيل مصالحها الخارجية.

وإذا عدنا إلى الوراء قليلاً نجد أمثلة توضح ذلك، فقد كان عدد من الصحفيين الإيطاليين المرموقين في مطلع الثمانينات يؤمنون بأن نقد الصحافة لحكومة منتخبة يجب أن يكون مقيداً في الدول الديمقراطية الحديثة أو المهددة.

وقد شعر أول محرر لصحيفة لوموند " هوبرت بوا ميري " واحد أعظم الصحفيين في القرن الماضي بأن الأزمة الليئسة أو الحرجة التي حدثت في فرنسا عام ١٩٥٨ فإن نوعاً من الدكتاتورية على شكلة حكم الرئيس شارل ديغول كان ضرورياً لحماية نوع من الديمقراطية.

وفي اليابان فإن الصحافة الديمقراطية اليابانية لم تشعر بالخرج ولم تكن خائفة على مبادئها من عقد اتفاقية مع الحكومة الصينية لتعيين مراسلين لها في بكين اشترطت أن لا تقوم الصحف اليابانية بنشر أي أخبار أو تعليقات عدائية حول الصين على صفحاتها.

والعاملون في الصحافة بشكل عام والصحافيون بشكل خاص هم بشر يحملون في أيديهم وقلوبهم حزمة غامضة منظمة من القيم الأخلاقية التي يمكن أن تشكل تحيزاً أو حتى ضرراً، لها تنشأ جزئياً من طبيعة المهنة وجزئياً من القيم السائدة في الدول التي تعمل فيها الصحافة.^(٤)

وفي بعض الديمقراطيات الليبرالية فإن النشر يتم ضبطه بشكل مباشر إما من قبل الحكومة أو تحالف الأحزاب السياسية، كما أنه في دول أخرى فإن الشركات الخاصة وذات الأهداف الربحية تتحكم بالقوة، وفي بريطانيا يتمتع النشر ببعض الحماية من قوى السوق مع الادعاء بالاستقلال السياسي.

وهناك وجهة نظر عامة ترى أن دور وسائل الإعلام هو دائماً كما كان، أن الصحافة والإذاعة دائماً نبأً وتشرع وتقمع، وقد تم القول أن لديها تأثيراً قسرياً على الحياة السياسية، والمزعج في وجهة النظر هذه أن دور الصحافة قد تغير، وأن قوة وسائل الإعلام قد زادت بشكل ملحوظ خلال السنوات الأربعين الماضية وهناك مصادر بديلة أقل للمعلومات بينما أصبحت السيطرة على وسائل الإعلام مركزة في أيدي أقل.

وفي نفس الوقت فإن الصحافة والبيت الإذاعي والتلفزيوني أصبحت أقل مصداقية وأن الوسائل المتوفرة للجمهور في مراقبة الإنجاز أصبحت غير قادرة على السير مع النمو والتغير التكنولوجي في صناعات تزداد تعقيداً، لهذا فالصحافة تمارس قوة كبيرة ولكنها أكثر من أي وقت مضى سلطة بلا مسؤولية.^(٥)

ويبدو واضحاً من التجارب والأحداث أن كل دولة مهما كانت شديدة الثقة بنفسها وأرضاعها وقوتها ووعي الناس لديها فإنها في ظروف محددة تتخذ من الإجسراءات ما يلزم لوقف تنفيذ أساسيات الدساتير الأخلاقية الصحافية وتقوم بتوجيه المؤسسات الإعلامية والصحافية العاملة لديها وتجنيداً لخدمة تحقيق الأهداف العامة للدولة بما تمليه عليها مصالحها الخاصة بغض النظر عن المبادئ.

وبالنسبة للدول النامية، ومعظمها لديها دساتير لأخلاقيات الصحافة مليئة بالمبادئ المتطورة والمتقدمة بولجبت الصحافة وأهميتها ودورها في المجتمع، فهي تعيش تناقضاً واضحاً بشأن التطبيق الفعلي للمبادئ الأخلاقية

الصحافية. ففي الوقت الذي تطالب به هذه الدول وسائل الإعلام في الدول الأخرى خاصة للوسائل المؤثرة بأن تكون صادقة وموضوعية في تعاملها مع قصاها المحلية والدولية فإنها في الوقت نفسه لا تسمح بتطبيق هذا المطلب على وسائل إعلامها المحلية عند تعاملها مع تلك القضايا بل تفرض عليها أحيانا أن تحجب الحقيقة عن الجمهور وأن لا تناقش بعض القضايا المحلية التي قد تتناول قرارات مهمة تؤثر على المصالح الوطنية العليا أو تمس مسؤولين كبارا في الدولة وتفرض تعميما إعلاميا حولها وبذلك تدفعها إلى إخفاء الحقيقة عن الشعب.

ولا نريد العودة إلى الوراء في التاريخ كثيرا فهناك في التاريخ المعاصر والقريب أمثلة كثيرة على العديد من الدول الأكثر ديمقراطية التي سخرت وسائل الإعلام والصحافة ووجهتها في ظروف محددة من أجل دعم المصالح الخاصة وربما دفعتها للتخلي عن المصداقية والحقيقة في أخبارها في سبيل ذلك. وهناك الكثير من المؤسسات الصحافية والصحافيين من قبلوا بهذا الدور في التخلي عن الالتزام بالمبادئ العامة للمهنة في سبيل المصلحة العامة باعتبار أن المصلحة الوطنية تتطلب ذلك في الظروف الطارئة التي تواجهها الدولة.

وقد اعتبر حجب بعض الأخبار عن القراء أو عدم تقديم الحقيقة الكاملة فيها أو تشويهها أحيانا يصب في سبيل المصلحة الأمنية للدولة أو خططها الاقتصادية والعسكرية أو أهدافها النهائية التي تنفذها أو تعد لتنفيذها.

غير أنه بالرغم من ذلك فإننا نجد بعض وسائل الإعلام في دول يتخذ رؤساها قرارات مبنية على معلومات خاطئة يوزعون فيها ببلدانهم في صراعات دولية مكلفة اقتصاديا وماديا وبشريا تقوم بواجبها في المطالبة بضرورة إظهار الحقيقة للناس وإظهار مبررات هذه القرارات عبر وسائل الإعلام بعيدا عن خداع الرأي العام.

ونشير هنا إلى ما قامت به هيئة الإذاعة البريطانية في الأسبوع الأخير من شهر حزيران من عام ٢٠٠٣ بعد الاحتلال الأميركي البريطاني للعراق باتهام رئيس الوزراء البريطاني توني بلير بأحداث تغييرات على الملف الخاص بأسلحة الدمار الشامل في العراق بعد فشله في إثبات امتلاك العراق للأسلحة المحظورة وهو الأمر الذي أثار حفيظة الحكومة البريطانية. وبشرت

الإذاعة تصريحاً لمسؤول كبير في المخابرات البريطانية قال فيه " إن رئاسة الوزراء قد بالغت وأضافت وأعدت صياغة بعض الحقائق في التقرير الأصلي الذي قدمته المخابرات حول الحجم الحقيقي لأسلحة الدمار الشامل التي اتهم العراق بحيازتها".

وبثت الإذاعة في نفس الوقت برنامجاً عن أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية تحت عنوان " سلاح إسرائيل السري " وذلك رغم الضغوط القوية التي مارسها اللوبي اليهودي في لندن لمنع إذاعته واعتراض إسرائيل عليه في ضوء ما تضمنه من انتقادات لاستثناء تل أبيب من جهود نزع أسلحة الدمار الشامل في المنطقة.

واعتبر مراقبون أن عرض الإذاعة لهذا البرنامج في هذا التوقيت كان بهدف إحراج الحكومة البريطانية والرد على الضغوط التي مارسها ضدها وأيضاً كشف الازدواجية التي تتعامل بها لندن وواشنطن مع قضايا الشرق الأوسط.

فالانتقادات التي وجهتها الحكومة البريطانية إلى الإذاعة البريطانية نتيجة محاولتها توصيل المعلومات الصحيحة إلى مشاهديها ومستمعيها تتناقض مع مزاعم حرية الرأي والتعبير والشفافية والديمقراطية التي تدعي هذه الدول أنها تدعمها وتدافع عنها، ولتهم المعهد الدولي للصحافة الحكومة البريطانية بمحاولة التأثير في أسلوب عمل الإذاعة في نقل أخبار الحرب على العراق وتسخيرها لصالحها.^(١)

ولعل ما حدث خلال الاحتلال الأميركي للبريطاني للعراق من أمثلة شاهد على كيفية تصرف وسائل الإعلام القوية في تغطية هذه الحرب.

ووصفت إحدى وكالات الأنباء تغطية وسائل الإعلام الأميركية للحرب على العراق خلال شهر نيسان عام ٢٠٠٣ قائلة:

(على شاشات التلفزة الأميركية يلف الغبار الكثيف للحرب على العراق كما يتصيب الجنود عراقاً وتضئ القنابل الأميركية ليل بغداد غير أن المشاهد لا يرى نما ولا يسمع بكاء.

وصور الحرب التي تعرضها هذه الشاشات لا علاقة لها بتلك التي تبثها الوسائل الأخرى الأجنبية والأوروبية منها بشكل خاص والتي

تظهر صور قتلى وجرحى مدنيين أو عسكريين من الجانب العراقي وأسرى حرب أميركيين.

كما ان التظاهرات ضد الحرب التي تحظى بمكانة جيدة في الشاشات الأجنبية يشار إليها بشكل وجيز فقط في محطات التلفزة الأميركية الكبرى التي تتنافس في البث المباشر المتواصل حول الحرب ضد العراق.

وفي الحقيقة فإن الصحفيين الـ ٥٠٠ الذين يعملون مع القوات الأميركية يتقيدون بـ ١٢ صفحة من التعليمات التي أعطاها البنتاغون من أجل تغطية النزاع، وتسمح التعليمات بنشر الصور في شكل مباشر عندما تقررها السلطات الرسمية مناسبة وبإمكان البنتاغون أيضا ان يقرر منع بث أي صور.

والمشاهدون الأميركيون الغارقون في دفق من التحقيقات المصورة حول الجنود الأميركيين الهائمين والعازمين على القتال لن يروا صور الأسرى والقتلى الأميركيين التي بثتها محطة الجزيرة القطرية كما انهم لم يروا حتى الآن صور جنث المدنيين العراقيين المقطعة بصواريخ القوات الحليفة في العراق.

وقال وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد عن الصور العراقية للجنود الأميركيين التي بثتها قناة الجزيرة انه سيكون من المؤسف ان تبث صور كهذه في الولايات المتحدة.

وأعلنت المحطات التلفزيونية كلها بعد ذلك انها لن تستخدم هذه الصور ولم تظهر سوى صورة جثة قتيل لم تعرف هويته (٧).

وقد ثار جدل أخلاقي كبير حينما اصدر الجيش الأميركي في الرابع والعشرين من تموز قرارا بنشر صور لجثتي عدي وقصي ابني الرئيس العراقي السابق صدام حسين ليثبت للعراقيين انهما قتلا. وقام ضباط في بغداد بنشر الصورتين في مشرحة تظهران رأس عدي والنصف الأعلى لجسده وصورتين أخريين لقصي مع صور أخرى للأخوين كانا على قيد الحياة للمقارنة.

يشار إلى ان التقاليد داخل الجيش الأميركي كما تشير الصحف الأميركية تقضي بعدم نشر صور القتلى.

(لكن نشر هذه الصور قد يكون عملا صعبا بالنسبة لإدارة احتجت عندما بثت تلفزيونات عربية مشاهد لجنود أميركيين قتلوا خلال غزوها العراق في أدار.

وقال مسؤول في وزارة الدفاع الأميركية إن المعايير تتفاوت من منطقة إلى أخرى بشأن ما يمكن عرضه في أجهزة الإعلام).^(٨)

وتراوحت ردود الفعل الصحفية للعالمية حول نشر الصور المذكورة من تاحية الأخلاقيات الصحفية، وقال خبراء أميركيون إن نشر الصور له ما يبرره وتمشى مع تقليد قديم يرجع إلى أيام الاسكندر الأكبر واتفق مع هذا الرأي خبراء في الإعلام وقالوا إن عرض صور الزعماء بعد مقتلهم تقليد يرجع إلى وقت الاسكندر الأكبر منذ وفاته عام ٣٢٣ قبل الميلاد وأشار بول ولفينسون الأستاذ بكلية الصحافة في جامعة فورد ام " من سمع ليس كمن رأى فحين توفي الاسكندر الأكبر في سن صغيرة ٣٣ عاما وضعوا جثمانه في العسل وعرضوه في نعل زجاجي وحافظوا عليه لأطول مدة ممكنة حتى يتمكن الناس من إلقاء نظرة عليه ".

لكن افتتاحية صحيفة فرانكفورت روندشاو الألمانية المستقلة انتقدت نشر صور عدي وقصي.

وقالت الصحيفة " نتحدث هنا عن الكرامة الإنسانية بصرف النظر عن الجرائم التي اتهم عدي وقصي بارتكابها إلا أن عرض الصور يمثل انتهاكا للمبادئ الأساسية للعالم المتحضر.

وقال بوب ستيل وهو خبير في الأخلاقيات الصحفية في معهد بوينتر بفلوريدا إن هناك هدفا صحفيا مشروعاً وراء نشر الصور لكنه صرح أيضا بأن نشرها يتعارض أيضا مع اعتراضات إدارة الرئيس الأميركي السابقة على عرض الأسرى الأميركيين في الحرب العراقية في التلفزيونات العربية.

وقال " هناك تعارض بل تتناقض وربما نفاق حين تؤيد الحكومة بقوة نشر معلومات بعينها ثم تعود بعد ذلك وتحظر بشدة معلومات أخرى وتمنع نشرها".

أما بيتر باثيا رئيس رابطة رؤساء تحرير الصحف الأميركية فقال إن الصور لها قيمة صحفية وأنها تخدم غرضا سياسيا وهو إظهار إن إدارة بوش أحرزت بعض النجاحات في تحقيق أهدافها في العراق، ولكنه أضاف " أرغب أن تكون الإدارة منفتحة وواضحة بالنسبة للمعلومات يوما مثلما كانت في هذه الحالة، لكن هذا ليس حل هذه الإدارة عادة ".

وفي موقعها على الإنترنت عرضت صحيفة " يو إس آيه تودي " صور الجثثتين ومعها تحذير يقول / تحذير من المحرر.. للصور مرفقة برسومات توضيحية / واستاء عدد كبير من المترددين على الإنترنت من الصور.

وكتب أحدهم لوكالة رويترز يقول " لم تتعلموا من سجل الجلود الأميركيين القتلى في شوارع مقديشو وتكررون نفس الخطأ / مشيرا إلى فيلم بثته وسائل الإعلام في أوائل الستينات لسجل جثة جندي أميركي في شوارع العاصمة الصومالية خلال تدخل عسكري أميركي في البلاد " (٩).

وخلصت دراسة أجريت لحساب مجلة " دليل التلفزيون " في لوس انجليس إلى أن عدد مشاهدي التلفزيون الذين يتأثرون من مشاهد العنف أكبر من العدد الذي يتأذى من مشاهد العري أو من التعليقات التي تحمل إيحاءات جنسية.

كما خلص المسح الذي شمل ١٠١٥ بالغاً من مختلف أرجاء الولايات المتحدة إلى أن ٧١ بالمائة قاموا بتغيير قناة المشاهدة لتجنب رؤية مواد يعدونها مؤذية برغم أن ٩١ بالمائة أشاروا إلى أنهم لم يقوموا قط بالاتصال بشبكة تلفزيونية للشكوى من هذه المواد.

وقال نحو ١٧ بالمائة ممن استطلعت آراؤهم إن صور العنف والدم كانت أكثر المواد إيذاء على شاشة التلفزيون مقارنة مع ثمانية بالمائة للغة الخارجة وستة بالمائة للعري أو التلميحات الجنسية.

وأشارت المجلة إلى أن شبكة ان. بي. سي التلفزيونية لم تتلق شكوى واحدة في العام الماضي عندما تقوّم بونو مغني فريق " يو ٢ " بلفظ ناب أثناء بث حي لحفل توزيع جوائز جولدن جلوب التلفزيونية. (١٠)

وأحيانا قد لا يقتصر تشويه الحقيقة على أحداث بعينها بل قد يأخذ صوراً أخرى من بينها قيام وسائل الصحافة والإعلام في دولة ما بتعدديمقراطية

بجملات هجومية، قد تكون مبررة أو غير مبررة، على دول أخرى لاتخاذها سياسة معارضة أو مخالفة للدولة الأولى تجاه قضية دولية أخرى.

وهناك أمثلة عديدة جرت وتجري في العالم على مثل هذه الحالة من أمثلتها ما ذكرته صحيفة واشنطن بوست الأميركية خلال شهر أيار / مايو من عام ٢٠٠٣ من أن فرنسا ستقدم رسماً اليوم شكوى ضد حملة تضليلية بحقها في وسائل الإعلام الأميركية منذ تسعة أشهر من دون أن تسعى الحكومة الأميركية في البحث عن المحرضين عليها.

ونقلت الصحيفة عن مسؤولين فرنسيين قولهم إن هذه الشكوى التي لا سابقة لها وردت في رسالة وقعها السفير الفرنسي جان ديفيد ليفيت وستنقل إلى الحكومة والبرلمان (الكونجرس) الأميركيين.

وقال هؤلاء المسؤولون أنه لا شك لديهم من أن مصادر هذا التضليل التي تهدف على حد قولهم إلى التشهير بفرنسا بحجة أنها كانت متواطئة مع نظام صدام المخلوع نابعة من الإدارة الأميركية نفسها.

وبحسب الفرنسيين فإن الأمر يتعلق بفريق الصقور في وزارة الدفاع الأميركية أو بمقربين منها.

وتدهورت العلاقات بين فرنسا والولايات المتحدة إلى أدنى حد بسبب معارضة باريس مع موسكو وبرلين الحرب على العراق.

وأوردت الرسالة المؤلفة من صفحتين لائحة بالمقالات المتهمة التي نشرتها الصحف الأميركية بدءاً بنبا أصدرته نيويورك تايمز في أيلول (سبتمبر) حول مبيعات أسلحة فرنسية للعراق.^(١١)

كما أن سجلات التاريخ وأحداث الماضي القريب والحاضر تعطي أمثلة كثيرة على كيفية قيام وسائل الصحافة والإعلام في الدول القوية والمؤثرة على الساحة العالمية بقوة انتشارها وتحكمها في مهاجمة المواقف والآراء المتعلقة بالصراعات والقضايا الدولية التي تخالفها حتى ولو كانت مواقف وآراء عادلة تتفق مع للشرعية الدولية وحقوق الدول والشعوب.

ومثال على ذلك فقد كشف الكاتب الأميركي مايكل كزليتز بايبر النقاب عن أن منظمات ومؤسسات يهودية وصهيونية في الولايات المتحدة تمارس

صعوطاً وتهديدات وتشن حملات التشهير ضد كل من يحاول كشف المخططات الإسرائيلية والصهيونية أو الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني ودعم القضايا العربية.

وأوضح الكاتب في دراسة أصدرها مركز زايد لته تعرض هو نفسه لضغوط وتهديدات بسبب كتاباته عن دور المخابرات الإسرائيلية بالتعاون مع المؤسسات والجمعيات الصهيونية لدخل الولايات المتحدة.

وكشف بايبر عن ماهية هذه الضغوط ودور الإعلام الأميركي وكيفية تعامله مع القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي منذ بداية طرحه على الساحة الدولية وتدخل الولايات المتحدة بشكل مباشر في هذا الصراع وتأثير نفوذ هذا الإعلام بكافة وسائله المرئية والمقروءة والمسموعة وغيرها على تشكيل وتوجيه الرأي العام الأميركي تجاه كافة القضايا على الساحة الدولية.

وتناول بايبر مدى تأثير وسائل الإعلام على المواطن الأميركي الذي يستلقي معلوماته وثقافته في الأساس عبرها فيما يغلق أمامه أي مصدر آخر للمعلومات بحيث يصبح الشعب الأميركي أسير هذه المصادر المعلوماتية دون غيرها وهذا ما نجحت فيه جماعات النفوذ والضغط اليهودية والصهيونية من خلال وسائل الإعلام العديدة التي تسيطر عليها.^(١٢)

وتنص معظم الدساتير الصحفية في العالم على حق الصحفيين في رفض الكشف عن مصادر معلوماتهم التي ينشرونها أو ينوون نشرها ومنع تلصص الشرطة على الاتصالات الهاتفية التي تجريها وسائل الصحافة ومحاسبتها عليها إلا إذا كانت تتعلق بالأمن الوطني أو تتطلب ضرورة تدخل الشرطة لمنع جريمة معينة.

ففي مطلع شهر أيلول عام ٢٠٠٢ احتج الاتحاد الدولي للصحفيين على قيام الشرطة الدنماركية بالتلصص على محادثة هاتفية بين محرر صحفي ورئيسه بشأن إشاعات بوجود قائمة ليهود دنماركيين يتم تمريرها بين قوائم الإسلاميين للمتشددين.

وقال ايدن وايت أمين عام الاتحاد إن التسجيل الصوتي لهذه المحادثة بين الصحفي ستيف ماتيسن مع رئيسه تم الاستماع إليها يوم الاثنين أثناء جلسة

سرية بمجمع محاكم كوبنهاجن التي قرر خلالها القاضي إلزام الصحفي بالكشف للشرطة عن مصادره التي استقى منها هذه الشائعة.

وأكد ان تصرف الشرطة لا يعكس فقط الإساءة لاستخدام السلطة ولكن يؤكد احتقار بعض قياداتها لحقوق الصحفيين ووسائل الإعلام، وأوضح ان التقرير الذي نشرته صحيفة "بيلا نذر بوست" التي تعتبر ثاني اكبر صحيفة في الدنمارك يقوم على شائعات منتشرة في مدينة لروس التي تقطنها جالييتان يهودية وعربية كبيرة بخصوص وجود قائمة لاغتيال يهود دانماركيين دون الكشف عن أية تفاصيل أخرى.

وأشار إلى ان رفض الصحفي ورئيسته الكشف عن مصادره يعرضهم لغرامة أو السجن لمدة تصل إلى ستة اشهر حيث يحمي القانون الصحفيين من الكشف عن مصادره الا فيما يتعلق بمعلومات هامة عن التحقيقات التي تجريها الشرطة والتي تتعلق بجريمة خطيرة تهدد الأمن القومي للبلاد. وأكد وابت ان الأمر يكشف مجددا طبيعة الضغوط المتزايدة على الصحفيين للكشف عن مصادره حيث تستغل وسائل الإعلام من اجل التوصل إلى الأدلة، وكذلك يعكس انتهاكا للحقوق الأساسية.^(١٣)

وبينما تعتبر المصادقية من أهم الأسس التي تركز عليها محتويات الأخبار إلا ان الأحداث أثبتت ان أهم الصحف العالمية التي تعرف بتأثيرها الواسع وتركيزها في سمائيرها ومبادئ عملها وتأكيداتها على هذا المبدأ قد سقطت في نشر أخبار وتقارير مزورة سواء كانت محلية أو عالمية.

ففي منتصف العام ٢٠٠٣ استقال اثنان من كبار محرري صحيفة نيويورك تايمز بعد فضيحة قيام أحد صحفييها بتزوير وانتحال موضوعات صحفية نشرتها الصحيفة التي بدأت مهمة صعبة لاستعادة مصداقيتها التي فقدتها في فضيحة التزوير التي أضرت كثيرا بسمعتها.

وتحدثت الصحف الأميركية عن قيام الصحفي جيسون بلير من نيويورك تايمز بتأنيق التحقيقات الصحفية والغش والنقل من مطبوعات أخرى واختلاق أحداث وتفاصيل غير صحيحة في التقارير التي كان يكتبها للصحيفة وتبين من التحقيق انه اختلق تفاصيل لم تحدث في ٣٦ مقالة من اصل ٧٣ مقالة منذ

ان تم تكليفه بتغطية الأخبار المحلية الأميركية، وتحتوي المقالات أخطاء في الوقائع كما تمس أخلاقيات المهنة.

واعتبرت استقالة مدير تحرير الصحيفة هويل رينز والمحرر الإداري جيرالد بويد خطوة إيجابية، وكان رينز قلد الصحيفة إلى النجاح ونفعها العام الماضي إلى الفوز بسبع جوائز بوليتزر محطمة الرقم القياسي.

وكانت استقالتهما بمثابة القبول الرسمي بمسئوليتهما عن الفضيحة التي اندلعت بسبب المحرر الشاب جايسون بلير الذي ثبت أنه نفق العديد من التقارير.

وأثارت فضيحة بلير موجة من المراجعات الأخلاقية والنقد الذاتي وتوجيه الاتهامات ولم يتمكن رينز من تصحيح الوضع كما ذكرت الصحيفة.

وقالت صحيفة وول ستريت جورنال أحد المنافسين الرئيسيين لصحيفة نيويورك تايمز إن المشاكل في الصحيفة تفوق فضيحة بلير وتضرب جذورها في تفضيلها المتزايد لصحافة الرأي بدلا من الصحافة المباشرة.

وقالت إن أفضل الأنباء التي يمكن أن تنتج عن الاضطراب الحاصل في التايمز سيكون إعادة أحياء معايير الصحافة القديمة.

ولم تستطع صحيفة نيويورك بوست التي هاجمت صحيفة نيويورك تايمز واتهمتها بأنها ليبرالية بشكل كبير ولا تتحلى بالوطنية مقاومة إغراء وضع إعلان ساخر لوظيفة شاغرة في نيويورك تايمز على صفحتها الأولى وجاء في الإعلان أن الصحيفة تبحث عن "شخص محب للثقافة الفرنسية لشغل منصب المحرر التنفيذي" وقال الإعلان "يفضل أن يكون المرشح للوظيفة محبا لمهاجمة الولايات المتحدة لما لحدترم الحقائق فهو اختياري للمرشح".^(١٤)

وعلى الرغم من المجادلات والنقاشات التي تتم حول أهمية وجود الدساتير الأخلاقية وضرورة تقيد الصحفيين بها طوعا وعدم خرقها أو الخروج عليها فإننا ننادي ما نقرأ استطلاعات للرأي للعام توضح رأي الفرد، الذي هو الهدف النهائي للخدمات التي تقدمها للصحافة بالصحافي وبمهنته.

فالشعب الألماني مثلا لا يضع للصحافيين في مكانة عالية في المجتمع، ففي مسح أجراه معهد لينزباخ أظهر أن ١٣ بالمائة فقط من سكان ألمانيا

(الغربية سابقاً) يضعون الصحفيين بين الناس الأكثر احتراماً بينما حصل الأطباء على نسبة ٧٧ بالمائة والمهندسون على ٦٠ بالمائة.

وهذا الرأي تجاه الصحفيين يرتبط بعدة حقائق :

- الصحفيون غالباً ما ينتقدون ولهذا يبدوون انهم يرهقون الدولة والشعب.
- وسائل العمل والسلوك لدى القلة من الصحفيين تبدو وكأنها صفات عامة للصحفيين.
- الفوائد التي يدرها عملهم عليهم بالنسبة لكل شخص في دولة ديمقراطية ليست واضحة مثلما هو في حالة الطبيب أو المهندس.
- لا يوجد امتحان نهائي للصحفي بعد فترة التدريب العملية.^(١٥)

وخلال الستينات والثمانينات أجاب مشاهدون وقراء ومستمعون بنسبة أكثر من اليوم على سؤال فيما إذا كان التلفزيون أو الإذاعة أو الصحف تقدم تقارير صادقة وتقدم تقارير كما حدث حقيقة، وهناك أسباب عديدة لانخفاض المصداقية لكن الناس مع دور فعال لوسائل الإعلام والصحافة يجب ان يسألوا أنفسهم حول مساهماتهم الشخصية لهذا التطور، ان الدستور والقوانين تعطيهم الحق ان يكشفوا الانتهاكات والأخطاء والسقطات للصحافة، ويبتهم الصحفيون بحق بقلة المصداقية إذ وخلال حكمهم على تصرف وسلوك الآخرين يطبقون مقياساً لا يعتبرونه مقياساً ينطبق على أنفسهم.

ومن المقلق ان ثلث الصحفيين في ألمانيا تحت سن الخامسة والثلاثين يعتبرون انه من المبرر الحصول على وثائق سرية عن طريق دفع المال للمصدر لهذا فانه بالنسبة لكثير منهم فانهم لا يجدون خطأ في استعمال طريقة (صحافة دفتر الشيكات).^(١٦)

وفي الولايات المتحدة أظهرت الأبحاث الأخيرة ان الصحافة تقيم دورها كـ (كلب حراسة) أكثر مما يقيمها الجمهور. ويؤمن ١٠ بالمائة فقط من وسائل الإعلام بان نقد الصحافة للقادة السياسيين يمنع هؤلاء القادة من القيام بعملهم، ولكن ٣١ بالمائة من الشعب يعتقد بأنه يتعارض مع قيام القادة بواجباتهم.

ونشرت مؤخرا معلومات مقلقة فقد أشارت وثيقة حول استطلاع وطني استياء كبيرا تجاه الصحافة الأميركية وممارساتها، واستعمل الجمهور كلمات مثل: متغطرسة، عديمة الإحساس، متحيزة، غير دقيقة وعاطفية في وصف وسائل الإعلام.^(١٧)

وأجرى (منتدى للحريات)، وهو مؤسسة دولية غير متحيزة مسحا أشار إلى أن ٥٣ بالمائة من المشاركين فيه قالوا بأنهم يعتقدون بأن الصحافة تمتلك حرية أكثر من اللازم، وهذا يشكل زيادة بنسبة ١٥ بالمائة نقطة عن مسح مشابه أجري عام ١٩٩٧. وقال ٤٥ بالمائة فقط بأنهم يعتقدون بأن وسائل الإعلام تحمي الديمقراطية مقارنة مع ٥٤ بالمائة في عام ١٩٨٥. وقال ٣٩ بالمائة بأن وسائل الإعلام تضر بالديمقراطية فعليا. وقال ٦٥ بالمائة بأن الصحف يجب أن لا تتمكن من الصدور بحرية.

وعبرت أعداد متزايدة من الذين تم استطلاع رأيهم عن اعتقادها بأنه يجب أن لا يسمح للصحافة بانتقاد المرشحين السياسيين وأن لا تستعمل كاميرات مخفية لجمع الأخبار وأن لا تتمكن من نشر أسرار الحكومة.^(١٨)

ويتم اتهام الصحافيين بأنهم "قوة وحشية" بدون مسؤولية، ولكن مجموعة من ٢٠٠ محرر وكاتب ومنتج ومراسل صحفي يعملون في المملكة المتحدة امضوا العام الماضي في العمل تحت شعار: (إذا لم تكن نحن، فمن يكون. وإذا لم يكن الآن، فمتى). وقد اصدروا معا كتابا حول التغطية الاخبارية للعالم ليكون دليلا "للتغطية الأخلاقية" في أوقات الصراع.

وبالنسبة لمعظم الأميركيين فإن صدمة الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، بما فيها مدى ردة الفعل العالمية، كانت عنيفة وغير مستوعبة بسبب أن وسائل الإعلام حظرت تغطية أحداث عالمنا المتدخل، لقد قللت الصحافة الأميركية التغطيات العالمية التي تقوم بها بنسبة حوالي ٨٠ بالمائة خلال العقدين الأخيرين.

إن فشل الصحافة الأميركية في التغطية الدولية، والاتجاه نفسه ينمو في بريطانيا، لم يؤد فقط إلى جهل الشعب حول تأثير ثقافة وحكومة ما على للعالم ولكن قد يكون فعليا فاقم الصراع. وفي عصر المعلومات فإن الصحافيين هم مراقبون غير منفصلين ولكنهم مشاركون فعليين في طريقة

تفهم المجتمعات والطوائف لبعضهم البعض وفي طريقة إشعال الأطراف للصراعات.

لقد أراح الصحفيون أنفسهم دائما بفظرية " بأننا فقط ننقل الحقائق وسمي ذلك بالعقد الأخلاقي، ولكنه خيار بين الحقائق، تلك التي يتم كتبها وتلك التي يتم حذفها، حيث يحل مبدأ أخلاقي آخر، مبدأ المسؤولية الأخلاقية. وقد عمل أكثر من ٢٠٠ خبير إعلامي بتكاتف لمواجهة التحدي لوضع إطار لمساعدة أنفسهم وزملائهم لتغطية الصراعات بطريقة تكتشف وتتفحص التعقيدات، ومحتوى الصراعات وإمكانياتها. وكان من نتيجة عملهم الخروج بكتاب (تغطية الصراعات) بالإضافة إلى ذلك توصلوا إلى وضع قائمة لمساعدة المراسلين الصحفيين في الاندماج بالتفكير والعمل وفق المضامين الأخلاقية في عملهم.

وخرج المشاركون بعد نقاش بدليل عملي للتغطية للصحفية الأخلاقية للصراعات في القرن الحادي والعشرين من خلال وضع ما يحتاج المشاهدون والقراء أن يعرفوه من الأخبار العالمية وما يمكن أن يعملوه ليقوموا بتقديمه لهم.^(١٩)

ويعتقد في هذا المجال أن مثل هذه المبادرات من قبل الصحفيين أنفسهم التي البنت من وقع الأزمات التي تمر بها المهنة الصحفية أو تعيشها والانحرافات التي يقوم بها البعض - صحفيون ومؤسسات - أثناء ممارسة المهنة هي مؤشر على تأكيد قدسية هذه المهنة والوعي بأهمية التقيد بأخلاقيات الصحافة التي أكلتها جميع دول ومؤسسات العالم ومنظوماته والدعوة لضرورة تلافي الأخطاء التي يقع فيها بعض العاملين بالمهنة سواء عن قصد أو غير قصد خاصة في تغطية الأحداث الدولية المهمة والصراعات السياسية والعسكرية لتكون المصدقية وخدمة الناس وإطلاعهم على الحقيقة وسماع الرأي الآخر والتنبيه إلى عدم التغطية المتحيزة والمنطلقة من المواقف الشخصية أو المصلحية التي تمثل طرفا واحدا خاصة في الصراعات الدولية.

ولا بد من القول أنه مهما تنوعت أشكال الخروج عن المبادئ الأخلاقية الصحفية وموانيق الشرف الصحفي وأسس وأهداف المهنة الصحفية سواء من أشخاص بعينهم أو مؤسسات صحفية وإعلامية متنفذة توجهها رؤوس

أموال لمصالح شخصية أو اقتصادية أو سياسية فإبتنا نؤكد أن هذه المبادئ لا بد وأن تستمر في تشكيل الأهداف الثابتة والمقدمة للمهنة والعاملين فيها ليس في قول ونقل الحقيقة للشعوب فقط بل وفي الدفاع عن الأهداف التي وضعت من أجلها ليكون العمل بهذه المبادئ العامية لمهنة الصحافة هو الأصل خاصة بالنسبة للأجيال الجديدة والقائمة من الصحفيين.

مراجع ومصادر الفصل الثاني والإشارات

- ١ The American Editor, September/ October issue, Ethics Codes and Beyond
- ٢ Columbia Journalism Review, November/ December 1999,
- ٣ IS World Net Professional Activities, August 2000 Professional Ethics, By Robert Daison and Ned Kock.
- ٤ Powers of the Press, Martin Walker, Quarter Books Limited, London, 1982-Page 11,12
- ٥ Powers Without Responsibility, James Curran & Gean Seaton, 1981, William Collins Sons Co. Ltd, Glasgow, Page 11.
- ٦ صحيفة العرب اليوم ٢٠٠٣/٨/١
- ٧ وكالة الأنباء الفرنسية ٢٠٠٣/٣/٢٤
- ٨ وكالة رويترز ٢٠٠٣/٧/٢٤
- ٩ وكالة رويترز ٢٠٠٣/٧/٢٥
- ١٠ وكالة رويترز ٢٠٠٣/٧/٢٥
- ١١ وكالة الأنباء الفرنسية ٢٠٠٣/٥/١٥
- ١٢ وكالة أنباء الإمارات ٢٠٠٣/٤/١٤
- ١٣ صحيفة الأسواق ٢٠٠٢/٩/١
- ١٤ وكالة الأنباء الفرنسية ٢٠٠٣/٦/٧
- ١٥ Mass Media in the Federal Republic of Germany, Herman Meyn, 1994, Interpress Verlag GmbH, Hamburg. Page 140
- ١٦ The Previous referance. Page 144
- ١٧ Pew Center for Civic Journalism, Media and Ethics, The Role of Media in Building Community, By Jan Schaffer, April 2001
- ١٨ The previous referance.
- ١٩ Mediachannel. Org- Reporting the World: How Ethical Journalism Can Seek Solutions, By Jake Lynch, 24/01/2002

الفصل الثالث

السلوك الأخلاقي

ومواثيق الشرف الصحفي في خمسين دولة

الفصل الثالث

الدساتير الأخلاقية

ومواثيق الشرف الصحفي في خمسين دولة

المملكة الأردنية الهاشمية

ميثاق الشرف الصحفي

(أقرته الهيئة العامة لنقابة الصحفيين الأردنيين في اجتماعها بتاريخ ٢٥ نيسان
(أبريل) عام ٢٠٠٣)

تمتاز وسائل الصحافة والإعلام بوجود عوامل تنظيمية خاصة بها تتصف
بالمرونة والحرية باعتبار أن حرية الرأي والتعبير والحصول على
المعلومات جزء ثابت من حقوق الشعوب والأفراد وأن الحرية الصحفية
ركيزة أساسية من ركائز العمل الصحفي.

ومع الإيمان بأن نفع الصحفيين عن الحرية لا يعني إغفالهم لخطورة
وحجم المسؤولية التي يحملون أعباءها عبر سنوات العمل الصحفي وأن
لخلافات المهنة جزء من حريتها ورسالتها.

وانطلاقاً من المبادئ التي أقرها الدستور والقوانين والضوابط الناظمة
لممارسة مهنة الصحافة واسترشاداً بالرؤية الملكية حول الإعلام الأردني
بضمان حرية التعبير عن الرأي وتأكيد النهج الديمقراطي واحترام عقل
الإنسان وكرامته وعدم المس بحريته أو الإساءة لحياته الخاصة، وحيث أن
الصحافة رسالة وطنية لا سلعة فقط، وأن ثقة القراء والبحث عن الحقيقة
والمعلومة للصانقة هي الغاية والهدف.

فإن الهيئة العامة لنقابة الصحفيين بالمملكة الأردنية الهاشمية قد قررت
في اجتماعها بتاريخ ٢٥/٤/٢٠٠٣ اعتماد ميثاق الشرف الصحفي بنصه
التالي وقررت إصداره ليكون مرجعاً لجميع العاملين في مختلف وسائل
الصحافة والإعلام ووسائل الاتصال الجماهيري، يسترشدون به ويلتزمون

بما جاء فيه وإن هذه الميثاق يعتبر جزءاً من النظام العام وإن أي مخالفة له تعتبر مخالفة مسلكية وتصرف ينال من شرف المهنة.

المبادئ والأهداف:

- الصحافة مسؤولة اجتماعية ورسالة وطنية.
- تأكيد سيادة القانون ومساندة العدالة فيما يتصدى له القضاء.
- حق الشعوب والأفراد في حرية التعبير والحصول على المعلومات الصادقة.
- العمل على تأكيد الوحدة الوطنية واحترام الأديان وعدم إثارة النعرات العنصرية أو الطائفية.
- الالتزام بالموضوعية والدقة والمهنية العالية وعدم استغلال المهنة للحصول على مكاسب شخصية.
- احترام حق الفرد والعائلات في سرية شؤونهم الخاصة وكرامتهم الإنسانية.
- الابتعاد عن الإثارة في نشر الجرائم والفضائح والالتزام بالقيم الدينية والأخلاقية للمجتمع.
- احترام حقوق الملكية الفكرية وعدم الخلط بين المادة الإعلامية والإعلانية.
- المحافظة على سرية مصادر المعلومات والتحقق من الأخبار قبل نشرها.
- الابتعاد عن الأساليب الملتوية وغير المشروعة في الحصول على الأخبار والمعلومات.
- مراعاة حقوق الفئات الأقل حظاً وحماية الأطفال ونوبي الاحتياجات الخاصة.

مواد الميثاق

المادة (١) حرية الرأي والتعبير حق من حقوق الأفراد والشعوب ومبدأ كفله الدستور، يلتزم الصحفيون بالدفاع عن قضايا الحرية وتعميق ممارسة الديمقراطية وتأكيد حق المواطن في المشاركة إيجابياً في أمور وطنه.

المادة (٢) يدرك الصحفيون أنهم مسؤولون عن الأخطاء المهنية والمسلكية التي تعني مخالفة القوانين والأنظمة مما يلحق ضرراً مادياً أو معنوياً بالآخرين، وعليه فإن ممارسة المهنة للصحفية بصورة تخالف القوانين والأنظمة المعمول بها تعد خرقاً لواجبات المهنة وتجاوزاً على أدبها وقواعد سلوكها الأمر الذي قد يعرضهم للمساءلة القانونية.

المادة (٣) يلتزم الصحفيون بمساعدة عدالة القضاء وتأكيد سيادة القانون وعدم التحيز لجانب على آخر أو قضية على أخرى من القضايا التي لم يصدر فيها حكم.

وفي هذا الجانب لا ينشر الصحفيون معلومات حصلوا عليها من مصادر غير قضائية منعت الهيئات القضائية خطياً نشرها، ولا يشمل هذا الحظر نشر المادة الصحفية إذا كانت تسلط الضوء على الفساد الظاهر في الإجراءات التي تسبق المحاكمة.

المادة (٤) يلتزم الصحفيون باحترام الأديان والعمل على عدم إثارة النزعات العنصرية أو الطائفية وعدم الإساءة إلى قيم المجتمع أو التحريض على العصيان أو ارتكاب الجرائم، كما يمتنعون عن تحقير السلطات والترويج لمناهضة المبادئ التي يقوم عليها الدستور الأردني.

المادة (٥) يلتزم الصحفيون بالعمل على تأكيد الوحدة الوطنية والدعوة للتضامن الاجتماعي وتجنب الإشارة للمؤذية والمسيئة لعرق الشخص أو لونه أو دينه أو جنسه أو أصله أو أي مرض جسدي أو عقلي أو إعاقة يعاني منها، على أنه يمكن ذكر (التمييز) فقط في حال كان ذلك يحقق مصلحة وطنية.

المادة (٦) يلتزم الصحفيون باحترام الحقوق الأدبية للنشر والملكية الفكرية والاعتراف بحقوق الآخرين وعدم اقتباس أي عمل من أعمال الغير أو زملاء المهنة دون الإشارة إلى مصدره.

المادة (٧) للصحافي الحق في الوصول إلى المعلومات والأخبار والإحصاءات التي تهم المواطنين من مصادرها المختلفة ونشرها والتعليق عليها.

ويلتزم الصحفيون بحماية مصادر معلوماتهم ولا يفشي الصحفي عن مصادر أخباره السرية للناس أو لزملاء المهنة، لأن ذلك قد يؤدي إلى بعض الضرر لهذه المصادر أو يجعلها تحجم عن الكلام تترجيا مما يضر بمستوى سريان المعلومات إلى المجتمع.

المادة (٨) يلتزم الصحفيون بعدم نشر المعلومات التي حصلوا عليها باعتبارها غير قابلة للنشر لكنهم يستطيعون توظيفها بشكل غير مباشر من خلال الاستقصاء والتحري عن جديتها وصدقها أو عن طريق نشر مضامينها دون الإشارة إلى المصدر الذي أدلى بها.

وعليهم احترام مواعيد إذاعة البيانات ونشرها في الوقت الذي عين لها من المصدر أو من زملاء المهنة.

المادة (٩) رسالة الصحافة تقتضي الدقة والموضوعية وإن ممارستها تستوجب التأكد من صحة المعلومات والأخبار قبل نشرها.

وفي هذا الإطار يراعي الصحفيون ما يلي:

- أ- عدم نشر معلومات غير مؤكدة أو مضللة أو مشوهة أو تستهدف أغراضا دعائية بما في ذلك الصور والمقالات والتعليقات، كما يجب التمييز بوضوح بين الحقيقة والتعليق أو بين الرأي والخبر.
- ب- يلتزمون بتصحيح ما سبق نشره إذا تبين خطأ في المعلومات المنشورة، ويجب على المؤسسة الصحفية أو الإعلامية أن تنشر فوراً التصويب أو الاعتذار عن أي تشويه أو خطأ كانت طرفاً فيه، وإعطاء الحق في الرد على أي معلومة غير صحيحة للأفراد ومؤسسات المجتمع الرسمية والمدنية ذات الصلة بموضوع النشر وحيثما يتطلب ذلك، وعليها نشر الاعتذار في الحالات المناسبة وحسب الأصول.
- ج- يمارسون أقصى درجات الموضوعية في عزو المواد التي تنشرها الصحف إلى مصادرها وإن ينكروا مصدر كل مادة صحفية أو نص يتم نشره وعليهم أن يراعوا عدم "العزو" إلى مصادر مجهولة، إلا إذا حقق هدفاً صالحاً عاماً أو لاحتقال الحصول على المعلومات بعير هذه الوسيلة.

د يلتزمون بأن يكون العنوان معبرا بدقة وأمانة عن المادة الصحفية المنشورة وعليهم بيان مكان الحدث ومصدره سواء كان خارج المملكة أو داخلها.

المادة (١٠) يلتزم الصحفيون بعدم نشر الأعمال ذات المستوى الفني الهابط التي تثير نزعة الشهوانية أو تشجيع للرذيلة أو للجريمة أو إثارة المشاعر المريضة التي يكون نشرها مخالفا لقيم المجتمع وأخلاقياته، وعليهم:

أ- الابتعاد عن الإثارة في نشر الجرائم والفضائح وتجنب الألفاظ البذيئة والغريبة.

ب- عدم تشجيع ونشر أخبار المشعورين والدجالين في القضايا الروحية والعنصرية.

ج- عدم تركيب الصور للأفراد أو استخدام الصور المركبة لهم والتي تحط من قيمتهم أو تشوه سمعتهم.

د- عدم اللجوء إلى المبالغة في تعطية الأخبار وكتابة التقارير أو تحريف البيانات التي يتلقونها أو إحداث تغيير في الوثائق التي تصل إليهم.

وعليهم لزيادة مصداقيتهم الاستعانة بالوثائق والمنشورات الرسمية واللجوء إلى مصادر متعددة وإجراء اللقاءات مع الأشخاص المعنيين مباشرة واستخدام التسجيل إذا لزم الأمر.

المادة (١١) يلتزم الصحفيون باحترام سمعة الأسر والعائلات والأفراد وسرية الأمور الخاصة بالمواطنين وذلك طبقا للمبادئ الدولية وأخلاقيات العمل الصحفية والقوانين المعمول بها في المملكة.

وفي هذا الإطار يجب مراعاة ما يلي :

أ- لكل شخص الحق في احترام حياته الشخصية والعائلية والصحية ومراسلاته ويعتبر التشهير بهم أو الاتهام بالباطل أو السب والقذف والقذف ونشر أسرارهم الخاصة والنقاط الصور لهم بأي وسيلة للأشخاص دون موافقة منهم في أماكن خاصة تعديت ملكية يحرمها القانون.

ب- عدم الحصول على معلومات أو صور من خلال التخويف أو المضايقة أو الملاحقة وعلى الصحفيين أن لا ينشروا مواد صحفية من مصادر أخرى لا تلتزم بهذه المتطلبات.

ج- التفريق في النشر بين الخبر العام والحقيقة الخاصة التي لا تهم الرأي العام ويراعون في جميع الأوقات الخصوصية الفردية وبحسنون التعامل مع الأشخاص الذين تتناولهم الأخبار إلا إذا كانت هذه الخصوصية ذات مساس بالمصلحة العامة أو الحياة السياسية لدخل المجتمع.

د- تجنب ذكر أقارب وأصدقاء الأشخاص المدانين أو المتهمين بجريمة دون موافقة أي منهم، والانتباه بشكل خاص إلى الأطفال الشهود أو الضحايا، كما يجب عدم ذكر أسماء ضحايا الإساءة الجنسية إلا إذا كان هناك مبرر يسمح به القانون.

المادة (١٢) رسالة الصحافة مقدسة لا تخضع للانتهازية أو الاستغلال الشخصي أو الاقتراء أو التشهير المتعمد أو الوشاية أو للتهم الجوافية التي لا تستند إلى دليل أو تفتيق لقول ونسبها إلى الغير.

وفي هذا السياق يلتزم الصحفيون بما يلي :

أ- عدم الحصول على المعلومات أو نشرها من خلال استخدام أساليب ملتوية ووسائل غير مشروعة.

ب- عدم قبول أي هبات أو تبرعات مالية أو عينية أو مساعدات أخرى مهما كان نوعها أو صورتها.

ج- عدم انتحال أي شخصية للحصول على المعلومات إلا إذا كان ذلك الأمر ملحا وضروريا وللصالح العام فقط أو إذا كان لا يمكن الحصول على المادة الصحفية بأي طريقة أخرى سواها.

د- يجب أن لا يتم الدفع أو العرض بالدفع لمصادر المعلومات مهما كان نوعها سواء مباشرة أو من خلال وسطاء، كما يشمل الحظر أيضا الدفع لأي شاهد يستدعى لإعطاء دليل أمام المحاكم أو الهيئات القضائية.

هـ- يتأكدون أن المعلومات التي يجري تسريبها إليهم لغايات النشر لا تخدم مآرب شخصية ولا تستهدف ممارسة نفوذ شخصي على أفراد أو جهات أو هيئات بقصد إرهابها أو الإساءة إليها، على أنه يمكن استخدام مثل هذه

المعلومات إذا ما تأكد الصحفي أن هذه المعلومات تستهدف تصحيح أوضاع خاطئة في المجتمع.

و- التعريف بأنفسهم عند إجراء التحقيقات والمقابلات أو القيام بأعمالهم لدى أي جهة كانت.

ز- عدم استخدام المعلومات المالية التي يحصلون عليها قبل نشرها للجميع أو عدم تمريرها للآخرين طمعا في كسب خاص.

ح- يتجنبوا الكتابة عن الأسهم أو السندات التي يطمون أنهم سيستفيدون منها هم أو أقاربهم المباشرون.

المادة (١٣) للمرأة حق على الصحافة في عدم التمييز أو التحيز أو الاستغلال بسبب الجنس أو المستوى الاجتماعي وفي هذا السياق يراعى الصحفيون ما يلي:

أ- عدم استغلال المرأة باعتبارها جسدا للإثارة.

ب- الدفاع عن حرية المرأة وحقوقها ومسؤولياتها.

المادة (١٤) يلتزم الصحفيون بالدفاع عن قضايا الطفولة وحقوقهم الأساسية المتمثلة بالرعاية والحماية، ويراعون عدم مقابلة الأطفال أو التقاط صور لهم دون موافقة أولياء أمورهم أو المسؤولين عنهم، كما لا يجوز نشر ما يسيء لهم أو لعائلاتهم خصوصا في حالات الإساءة الجنسية سواء كانوا ضحايا أو شهود. ويلتزمون برعاية حقوق الفئات الأقل حظا ونوي الاحتياجات الخاصة.

المادة (١٥) للزمالة في أسرة الصحافة حقوق مرعية تقوم على الدفاع عن شرف المهنة وكرامتها وفي هذا السياق يراعى الصحفيون ما يلي :

أ- الابتعاد عن المهاترات الشخصية والمعارك الصحافية التي تحط من كرامة المهنة.

ب- عدم الخروج على قواعد اللياقة وتقاليد المهنة التي تحط من كرامة المهنة.

ج- تحذير نقابة الصحفيين أي خلافات بين الأسرة الصحافية والحفاظ على كيان النقابة لخدمة رسالة الصحافة والعاملين بها والاحتكام إلى قوانينها وأنظمتها فيما يتصل بالمسائل الصحفية.

د- للصحافي الحق في الامتناع عن العمل ضد قناعاته وله الحق في الحماية لا نقابية والمحاكمة العلنية في قضايا المطبوعات والنشر.

المادة (١٦) يتولى رئيس التحرير المسؤول في أي مطبوعة صحافية مهامه وواجباته التي نص عليها القانون وعليه ان يشرف إشرافا تاما على الصحيفة التي يعمل بها وخلاف ذلك يكون قد قصر في أداء واجباته المهنية.

المادة (١٧) لا يجوز الخلط بين المادة الإعلانية والمادة التحريرية ولا بد ان تتضح التفرقة بين الرأي والإعلان فلا تنمى على القارئ آراء وأفكار سياسية ودعائية في صورة مواد تحريرية.

وفي هذا السياق يجب مراعاة ما يلي:

أ- ان الإعلان خدمة اجتماعية وظيفته الترويج لمصنوعات تفيد المستهلك وان هذا الترويج لا يستلزم الكذب والخداع، وعلى وسائل النشر التحقق من الحقائق والأرقام الواردة فيه.

ب- يحظر نشر الإعلانات السياسية التي تقدمها الهيئات الأجنبية إلا بعد التحقق من قهائتفق والسياسة الوطنية ويكون تحديد أجور هذه الإعلانات طبقا للأسعار المعلنة حتى لا يصبح الإعلان إعانة غير مباشرة من دولة أجنبية.

ج- يلتزم الصحفيون بعدم التوقيع على الإعلانات حتى يستغل المعلنون مكانة الصحفي أو تأثيره الأنبي.

د- يجب ان يتم النص صراحة على المادة الإعلانية (سواء التحريرية أو غيرها) بأنها إعلان.

جمهورية مصر العربية

نقابة الصحفيين المصريين

ميثاق الشرف الصحفي

أعدته اللجنة المختصة للمشكلة بقرار من مجلس النقابة تنفيذًا لقرار الجمعية العمومية التي أقرته في أيار (مايو) عام ١٩٩٦

نحن الصحفيين المصريين أسرة مهنية واحدة، نستمد كرامتها من ارتباطها بضمير الشعب، وتكتسب شرفها من ولائها للحقيقة وتمسكها بالقيم الوطنية والأخلاقية للمجتمع المصري.

وتأكيدًا لدور الصحافة المصرية الرائد على امتداد تاريخنا الحديث في الدفاع عن الوطن واستقلاله وسيادته والذود عن حقوقه ومصالحه وأهدافه العليا، والإسهام في حماية مكتسبات الشعب وحياته العامة، وفي مقدمتها حرية الصحافة والرأي والتعبير والنشر.

وإيمانًا منا بأن تعزيز هذه الحريات وصيانتها، ضمانة لا غنى عنها لدفع المسار الديمقراطي، الذي يتأكد به سلامة البناء الوطني، وتحقيق من خلاله كافة أشكال التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي في بلادنا.

واتساقًا مع مبادئ الدستور ونصوصه التي كفلت للصحافة والصحفيين أداء رسالتهم بحرية واستقلال، تعبيرا عن اتجاهات الرأي العام في إطار المقومات الأساسية للمجتمع.

وارتباطًا بالأهداف والحقوق والالتزامات السامية لرسالة الصحافة التي تضمنتها المواثيق الدولية وعلى وجه الخصوص المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

اعترافًا بحق القارئ في صحافة موضوعية تعكس بأمانة وصدق نبض الواقع وحركة الأحداث وتعدد الآراء وتصور حق كل مواطن في التعقيب على ما ينشره الصحفي وعدم استغلاله في التشهير أو الابتزاز أو الافتراء أو الإساءة الشخصية.

وإدراكنا منا لواجبات الزمالة وما تحتمه من علاقات مهنية نزيهة تحفظ لكل صاحب حق حقه دون ضغط أو إكراه أو تمييز أو تجريح بين أفراد الأسرة الواحدة رؤساء كانوا لم رؤوسين.

نعلم التزامنا بهذا الميثاق ونتعهد باحترامه وتطبيقه نصا وروحا في كل ما يتصل بعلاقتنا بالآخرين وفيما بيننا.
أولا : مبادئ عامة

- ١- حرية الصحافة من حرية الوطن، والتزام الصحفيين بالدفاع عن حرية الصحافة واستقلالها عن كل مصادر الوصاية والرقابة والتوجيه والاحتواء واجب وطني ومهني مقدس.
- ٢- الحرية أساس المسؤولية، والصحافة الحرة هي الجديرة وحدها بحمل مسؤولية الكلمة وععبء توجيه الرأي العام على أسس حقيقية.
- ٣- حق المواطنين في المعرفة هو جوهر العمل الصحفي وغايته، وهو ما يستوجب ضمان التدفق الحر للمعلومات وتمكين الصحفيين من الحصول عليها من مصادرها وإسقاط أي قيود تحول دون نشرها والتعليق عليها.
- ٤- الصحافة رسالة حوار ومشاركة، وعلى الصحفيين واجب المحافظة على أصول الحوار وأدابه ومراعاة حق القارئ في التعقيب والرد والتصحيح وحق عامة المواطنين في حرمة حياتهم الخاصة وكرامتهم الإنسانية.
- ٥- للصحافة مسئولية خاصة تجاه صيانة الآداب العامة وحقوق الإنسان والمرأة والأسرة والطفولة والأقليات والملكية الفكرية للخير.
- ٦- شرف المهنة وأدائها وأسرارها أمانة في عنق الصحفيين، وعليهم التقيد بواجبات الزمالة في معالجة الخلافات التي تنشأ بينهم أثناء العمل أو بسببه.
- ٧- نقابة الصحفيين هي الإطار الشرعي الذي تتوحد فيه جهود الصحفيين دفاعا عن المهنة وحقوقها وهي المجال الطبيعي لتسوية المنازعات بين أعضائها وتأمين حقوقهم المشروعة. وتضع النقابة ضمن أولوياتها العمل على مراعاة الالتزام بتقاليد المهنة وأدائها ومبادئها وأعمال ميثاق الشرف الصحفي ومحاسبة الخارجين عليه طبقا للإجراءات المحددة المنصوص عليها في قانون النقابة.

ثانيا : الالتزامات والحقوق

يلتزم الصحفي بالواجبات المهنية التالية:

- ١- الالتزام فيما ينشره بمقتضيات الشرف والأمانة والصدق بما يحفظ للمجتمع مثله وقيمه وبما لا ينتهك حقا من حقوق المواطنين أو يمس إحدى حرياتهم.
- ٢- الالتزام بعدم التحيز في كتاباته إلى الدعوات العنصرية أو المتعصبة أو المنطوية على امتنان الأديان أو الدعوة إلى كراهيتها أو للطعن في إيمان الآخرين أو تلك الداعية إلى التمييز أو الاحتقار لأي من طوائف المجتمع.
- ٣- الالتزام بعدم نشر الحقائق مشوهة أو مبتورة، وعدم اختلاق الوقائع أو تصويرها على نحو غير أمين.
- ٤- الالتزام بتحري الدقة في توثيق المعلومات ونسبة الأقوال والأفعال إلى مصادر معلومة كلما كان ذلك متاحا أو ممكنا طبقا للأصول المهنية السليمة.
- ٥- الالتزام بعدم استخدام وسائل النشر الصحفي في اتهام المواطنين بغير سند أو في استغلال حياتهم الخاصة للتشهير بهم أو تشويه سمعتهم أو لتحقيق منافع شخصية من أي نوع.
- ٦- كسب خطأ في نشر المعلومات يلتزم ناشره بتصحيحه فور اطلاع على الحقيقة وحق الرد والتصحيح مكفول لكل من يتناولهم الصحفي، على أن لا يتجاوز ذلك الرد أو التصحيح حدود الموضوع والا ينطوي على جريمة يعاقب عليها القانون، أو مخالفة للأداب العامة مع الاعتراف بحق الصحفي في التعقيب.
- ٧- لا يجوز للصحافي العمل في جلب الإعلانات أو تحريرها ولا يجوز له الحصول على مكافأة أو ميزة مباشرة أو غير مباشرة عن مراجعة أو تحرير أو نشر الإعلانات، وليس له أن يوقع باسمه مادة إعلانية.
- ٨- لا يجوز نشر أي إعلان تتعارض مبادئه مع قيم المجتمع ومبادئه وأدابه العامة، أو مع رسالة الصحافة ويلتزم المسئولون عن النشر بالفصل الواضح بين المواد التحريرية والإعلانية، وعدم تجاوز النسبة المتعارف

عليها دوليا للمساحة الإعلانية في الصحيفة على حساب المادة التحريرية.

٩- يحظر على الصحفي استغلال مهنته في الحصول على هبات أو إعانات أو مزايا خاصة من جهات لجنبية أو محلية في الصحيفة مباشرة أو غير مباشرة.

١٠- يمنع الصحفي عن تناول ما يتولاها سلطات التحقيق أو المحاكمة في الدعاوى الجنائية أو المدنية بطريقة تستهدف التأثير على صالح التحقيق أو سير المحاكمة، ويلتزم الصحفي بعدم إبراز أخبار الجريمة وعدم نشر أسماء وصور المتهمين أو المحكوم عليه في جرائم الأحداث.

١١- احترام حق المؤلف واجب عند اقتباس أي لثر من آثاره ونشره.

١٢- الصحفيون مسؤولون مسؤولية فردية وجماعية رؤساء كانوا أم رؤوسيين عن الحفاظ على كرامة المهنة وأسرارها ومصداقيتها، وهم ملتزمون بعدم التستر على الذين يسيئون إلى المهنة أو الذين يخضعون أقلامهم للمنفعة الشخصية.

١٣- يمنع الصحفيون في علاقاتهم المهنية عن كافة أشكال التجريح الشخصي والإساءة للمادية أو المعنوية بما في ذلك استغلال السلطة أو النفوذ في إهدار الحقوق الثابتة لزملائهم أو في مخالفة الضمير المهني.

١٤- يلتزم الصحفيون بواجب التضامن دفاعا عن مصالحهم المهنية المشروعة وعما تقرره لهم القوانين من حقوق ومكتسبات.

ويتمسك الصحفي بما يلي من حقوق باعتبارها التزامات واجبة الاحترام من الأطراف الأخرى تجاهه :

١- لا يجوز أن تكون مباشرة الصحفي لمهنته أو ممارسته للحق في نقد الشخصيات العامة أو من في حكمها أو نشره للمعلومات أو الأخبار التي يعتقد صحتها سببا لمعاقبته أو المساس بأمنه.

٢- لا يجوز تهديد الصحفي أو لبتزازه بأي طريقة في سبيل نشر ما يتعارض مع ضميره المهني أو لتحقيق مآرب خاصة بأي جهة أو لأي شخص.

- ٣- للصحافي الحق في الحصول على المعلومات والأخبار من مصادرها والحق في تلقي الإجابة عما يستفسر عنه من معلومات وإحصاءات وأخبار، فضلا عن حقه في الاطلاع على كافة الوثائق الرسمية.
- ٤- لا يجوز حرمان الصحفي من أداء عمله أو من الكتابة دون وجه حق أو نقله إلى عمل غير صحفي أو داخل المنشأة الصحفية التي يعمل بها بما يؤثر على أي من حقوقه المادية والأدبية المكتسبة.
- ٥- لا يجوز إجبار الصحفي على إفشاء مصدر معلوماته ولو كان ذلك في نطاق تحقيق جنائي.
- ٦- لا يجوز منع الصحفي من حضور الاجتماعات العامة والجلسات المفتوحة ما لم تكن مغلقة أو سرية بحكم القانون.
- ٧- عدم التسامح في جريمة إهانة الصحفي أو الاعتداء عليه بسبب عمله باعتبارها عدوانا على حرية الصحافة وحق المواطنين في المعرفة.
- ٨- ضمان أمن الصحفي وتوفير الحماية اللازمة له أثناء قيامه بعمله في مواقع الأحداث ومناطق الكوارث والحروب.
- ٩- حق الكشف عن الذين يدخلون على الصحفي الغش في الأنباء والمعلومات ومن ينكرون ما أدلوا به ليتحملوا المسؤولية عن ذلك.

ثالثا : إجراءات تنفيذية

انطلاقا من الإرادة الحرة التي املت على الصحفيين المصريين إصدار ميثاق الشرف الصحفي ووفاء منهم بكل ما يربيه من التزامات وحقوق متكافئة، نعهد باعتبار أحكام هذا الميثاق بمثابة دستور أخلاقي للأداء الصحفي والسلوك المهني للمستول.

تنفيذا لكل ذلك نقرر:

- ١- كل مخالفة لأحكام هذا الميثاق تعد انتهاكا لشرف مهنة الصحافة وإخلالا بالواجبات المنصوص عليها في المادة ٧٢ من قانون نقابة الصحفيين رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠.
- ٢- يتولى مجلس نقابة الصحفيين النظر في الشكاوي التي ترد إليه بشأن مخالفة الصحفيين لميثاق الشرف الصحفي أو الواجبات المنصوص

عليها في قانون النقابة، ويطبق في شأنها الإجراءات والأحكام الخاصة بالتأديب المنصوص عليها في المولد من ٧٥ إلى ٨٨ من هذا القانون.

٣- يحيل نقيب الصحفيين الصحفي الذي تنسب له مخالفة تأديبية إلى لجنة التحقيق المنصوص عليها في المادة ٨٠ من قانون النقابة على أن تنتهي اللجنة من إجراء التحقيق خلال ثلاثين يوما ولها أن تستأذن مجلس النقابة إذا رأت حاجة التحقيق إلى مدة أطول.

٤- تتشكل هيئة التأديب الابتدائية للمنصوص عليها في المادة ٨١ من قانون النقابة ويتولى رئيس لجنة التحقيق النقابية توجيه الاتهام أمامها إلى من تتوافر في حقه أدلة كافية على ارتكاب المخالفة.

٥- للهيئة التأديبية الابتدائية أن توقع على من تثبت مخالفته لأحكام ميثاق الشف الصحفي إحدى العقوبات التأديبية التالية :

أ. الإنذار.

ب. الغرامة.

ج. المنع من مزاولة المهنة مدة لا تتجاوز سنة.

د. شطب الاسم من جدول للنقابة.

٦- تستأنف قرارات هيئة التأديب الابتدائية أمام هيئة تأديب استئنائية تتكون من إحدى دوائر محكمة استئناف القاهرة وعضوين من أعضاء مجلس نقابة ويرفع الاستئناف خلال ١٥ يوما من تاريخ إبلاغ الصحفي بقرار هيئة التأديب الابتدائية.

٧- يقوم مجلس نقابة الصحفيين بتسليم المجلس الأعلى للصحافة نسخة من ميثاق الشرف الصحفي فور إصداره عن الجمعية العمومية للنقابة.

٨- يلتزم المجلس بتسليم جميع أعضاء النقابة المقيدون بجدولي المشتغلين وتحت التمرين صورة من الميثاق كما يلتزم بتسليم صورة منه إلى كل من يقبل أوراق قيده مستقبلا في النقابة.

المملكة المغربية

ميثاق أخلاقيات وأداب مهنة الصحافة

تم إقراره في الرباط في شهر تموز (يوليو) عام ٢٠٠٢

دباجة

تجدد الصحافة المغربية إرانتها والتزامها بمواصلة النضال من أجل تعزيز حرية التعبير والرأي وإقرار حق المواطن في إعلام تعددي حر ونزيه نسام وقائم على قواعد احترافية عصرية باعتبار ذلك أحد الشروط الأساسية لبناء ديمقراطية مستقرة ولتفكيك رأي عام قوي فاعل في الشؤون العامة للبلاد.

وإذا كان الحق في الإعلام يعني حق الجمهور في الاطلاع على مختلف الأحداث والحقائق والأراء في المجتمع فإنه يعني أيضا بنفس القدر حرية الصحافة والصحافيين للولوج إلى كل مصادر الأخبار والمعلومات وحرية معالجتها وبثها بدون إكراه أو عراقيل.

وفي المقابل تشترط الحرية والبحث عن الحقيقة التحلي بالمسؤولية إزاء المجتمع واحترام كرامة الأشخاص وحياتهم للخاصة.

من هنا تأتي ضرورة التزام الصحافة والصحافيين وبكيفية تلقائية بالضوابط الأساسية للممارسة وظيفتهم الإعلامية في شروط تضمن الاستقلالية المهنية والكرامة الإنسانية.

يستمد الميثاق التالي لأخلاقيات مهنة الصحافة مقوماته من المبادئ الكونية لحقوق الإنسان ومن الدستور الذي ينص على حرية التعبير والرأي.

وعليه يتعهد الصحافيون للمغاربة بمزاولة مهنتهم بكامل الدقة والموضوعية طبقا للمبادئ المنصوص عليها في هذا الميثاق، كما أن أرباب المؤسسات الإعلامية الإلكترونية يلتزمون بالاحترام الكامل لمجموع مقتضياته.

الواجبات الأساسية

البند ١ : البحث عن الحقيقة

احتراما لحق المواطن في إعلام صادق ونزيه يعكس بأمانة الوقائع والأحداث، يلتزم الصحفي بالبحث الدؤوب عن الحقيقة مهما كانت تبعات ذلك.

البند ٢ : الدفاع عن حرية الكلام

يتشبه الصحفي بالدفاع عن حرية الكلام والحقوق التي تنطوي عليها، أي حرية التعليق والنقد والاستقلالية والكرامة المهنية.

البند ٣ : السر المهني

يحافظ الصحفي على السر المهني ولا يكشف عن مصادر معلوماته، وذلك بالامتناع عن ذكر اسم صاحب الخبر أو مصدره ولا يتم الكشف عن مصادر الأخبار والمعلومات إلا في الحالات التي يحددها القانون.

البند ٤ : الإثبات

لا تنشر ولا تبث ولا تداع إلا الأخبار والوثائق والصور الموثوق بها، مع اجتناب المعطيات غير الدقيقة وخصوصا التي من شأنها الاستخفاف بشرف الأشخاص أو المساس بالمؤسسات العمومية أو الخاصة.

وفي حالة الشك يبدي الصحفي التحفظات الضرورية كما تقتضي ذلك القواعد المهنية.

يجب على الصحفي ان يشير بكيفية واضحة إلى استطلاع لم يتمكن من إنجازه ولكنه قام بتمثيله وإخراجه كما ينه إلى استعمال صور من الأرشيف أو القيام ببث مباشر تلفزي أو إذاعي غير مباشر أو معوه.

البند ٥ : احترام التعدد

يحرص الصحفي على إبراز تعدد المواقف ووجهها النظر إزاء مختلف الأحداث والقضايا التي يعالجها، ويعتبر ذلك مساهمة منه في الدفاع عن حرية الإعلام وإشاعة الحوار الديمقراطي داخل المجتمع.

البند ٦ : حق التصويب والرد والتعقيب

يعمل الصحفي بشكل تلقائي على تصحيح الأخطاء الزائفة ذات المعلومات الخاطئة التي يثبت بطلانها.

ان حق الرد أو التعقيب مضمون للجميع في إطار الشروط المنصوص عليها في القانون.

البند ٧ : احترام الحياة الخاصة

يحترم الصحفي حق الإنسان في الكرامة والحياة الخاصة ويتجنب البحث غير الضروري في الشؤون الخاصة للأشخاص، كما يجب تفادي القذف والتجريح أو استعمال ألفاظ، رسوم، كاريكاتير أو صفات تضر بالأشخاص معنويًا أو ماديًا، ولا يمكن تهديد نشر أخبار أو معلومات تمس الحياة الخاصة لشخص ما إلا إذا كانت ذات صلة بمصلحة عامة.

البند ٨ : التمييز بين التعليق والخبر

يجب على الصحفي اجتناب الخلط بين التعليق والخبر.

وأثناء التعليق يستحضر ضرورة التوازن واحترام التعدد كقاعدة أساسية للعمل الصحفي.

البند ٩ : البراءة هي الأصل

ان التقارير الاخبارية والاستطلاعات التي تعالج الشؤون القضائية يجب ان تحترم قاعدة " البراءة هي الأصل " لفائدة الأشخاص المتقاضين.

وبعد إعلان المحكمة عن قرار الإدانة في حق ظنين ما، يجب على الصحفي مراعاة مشاعر عائلة وأقرباء الشخص المعني، وكذا حفظ إعادة إيمانه الاجتماعي في المستقبل. كما ان قرار المحكمة بحفظ ملف المتابعة أو النطق ببراءة أو بعدم متابعة المتقاضين يجب ان يأخذ حيزا متناسبا مع التغطية التي كانت قد حظيت بها القضية منذ البداية. وفي حال نشر هوية الشخص الظنين يجب إخباره بقرار تبرئته أو عدم متابعته وذلك ضرورة للإنصاف.

البند ١٠ : حماية الضحايا

إن التقارير الأخبارية والصور والمشاهد التلفزيونية حول أحداث مأساوية مثل الحروب والجرائم والكوارث الطبيعية يجب أن تحترم الكرامة الإنسانية وتراعى مشاعر الضحايا وعائلاتهم وأقربائهم، ويمتنع الصحفي عن سرد الأحداث بكيفية تحط بالشخصية الإنسانية.

البند ١١ : الإثارة

يتجنب الصحفي استغلال المعطيات والأخبار المتوفرة لديه بغرض الإثارة خارج السياق، كما يمتنع عن كتابة العناوين المثيرة غير المتناسبة مع المضمون أو استعمال الصور والمشاهد التي يمكن أن تمس المشاعر والأحاسيس.

البند ١٢ : عدم الخلط بين العمل الصحفي والإشهار

لا يخلط الصحفي بين عمله المهني القائم على الأخبار والتعليق ومهنة الإشهار الهانفة إلى الدعاية والترويج التجاري أو السياسي، ويرفض نشر أو بث الإشهار المقنع الذي يمكن تمريره ضمنيا كأخبار.

البند ١٣ : حماية الأطفال

يعمل الصحفي على احترام وحماية حقوق الأطفال ويعالج الأخبار التي تخصهم بعناية فائقة مع اجتناب ذكر الهوية أو نشر صور يكون فيها الأطفال ضحايا ما عدا في حالة القتل المفترض - أو شهودا أو متهمين أمام العدالة، خصوصا في قضايا ذات حساسية اجتماعية كما هو الحال بالنسبة للاعتداءات الجنسية، كذلك يجب اجتناب ذكر أسماء أقربائهم أو المقربين منهم في هذه الحالات.

البند ١٤ : احترام المرأة

يجتنب الصحفي للترويج لصورة مهينة لكرامة المرأة ويتفادى عرض المواضيع النسائية كمادة استهلاكية مبنية على المثيرة والمفرض القائمين على

نماذج نمطية مجتعة في حق المرأة، كما يعمل على إبراز الأدوار الجديدة التي تقوم بها كمساهمة فعلية في التنمية.

المادة ١٥ : القرصنة

تعتبر القرصنة تصرفاً غير شريف ويجب على الصحفي الامتناع عن السطو على مقالات، أخبار، تحاليل أو تعليقات صادرة عن الغير لكن يجوز استغلال المساهمات الإعلامية لزملائه شريطة ذكر مصدرها.

البند ١٦ : الشرف المهني

يتحاشى الصحفي استعمال أساليب غير شريفة من أجل الحصول على معلومات أو أخبار، صور أو وثائق، كما يجب عدم الخلط بين دوره كصحفي ودور أجهزة الأمن أو إخفاء الصفة إلا في حالة الاضطرار.

البند ١٧ : التضامن والزمالة

يسمى الصحفي إلى توطيد أواصر الزمالة داخل المهنة ويجنب استغلال أصدقاء الصحف أو برامج الإذاعة والتلفزة بفرض تصفية حساب مع زملائه. لا يطمح في موقع زميل ولا يتسبب في تسريحه من العمل مقابل عرض للعمل بدلا عنه، كما يتحلى الصحفي بروح عالية للتضامن والتآزر خصوصا في حالات المتابعة أو المضايقة الناجمة عن الممارسات النزيهة للمهنة.

البند ١٨ : التنافس

تتنافس مهنة الصحافة مع مهنة الملحق الإعلامي أو المكلف بالعلاقات العامة.

البند ١٩ : النزاهة المهنية

يرفض الصحفي بشكل قاطع استلام أموال أو هبات عينية من جهة معينة بهدف إغرائه على التصرف بطريقة غير مهنية وغير أخلاقية.

ويربأ عن أي ابتزاز لنشر أو عدم نشر مادة صحفية مقابل مكافأة ولا تتخلل المكافأة التي يتقاضاها الصحفي من مشغله في هذا النطاق.

البند ٢٠ : رفض الامتثال

يرفض الصحفي أي ضغوط ولا يقبل الامتثال والخضوع لأية تعليمات عدا تلك الصادرة عن رؤسائه والتي لا تتناقض مع المبادئ الأخلاقية المنصوص عليها في هذا الميثاق.

البند ٢١ : احترام أخلاقيات المهنة

يلتزم كل صحفي مهني بمضمون ميثاق أخلاقيات واداب المهنة الذي ينص على واجباته وحقوقه الأساسية وبالعمل على بلورة هذا المضمون أثناء الممارسة.

البند ٢٢ : سلطة المهنة

يعترف الصحفي بالسلطة المعنوية التي يجب ان تحظى بها المهنة وخاصة على المستوى الأخلاقي، ان خرق أخلاقيات واداب المهنة يخول للهيئة الوطنية المستقلة لأخلاقيات المهنة وحرية التعبير اتخاذ القرارات المناسبة بشأن هذا الخرق.

الحقوق الأساسية

البند ٢٣ : الولوج إلى الأخبار

يجب ضمان حق الصحفي أثناء مزاولته للمهنة في الولوج إلى كافة الأخبار والمعلومات وفي التحري التام في جميع الوقائع والأحداث المتصلة بالحياة العامة ويعتبر الحرمان من هذا الحق انتهاكا للحق في الإعلام.

البند ٢٤ : الحماية الشخصية

يبغى ضمان حق الصحفي أثناء مزاولته لعمله في الحماية القانونية واحترام وضمان سلامته الشخصية وسلامة أدوات عمله على امتداد التراب الوطني دون قيد ولا شرط.

البند ٢٥ : بند الضمير

يمكن للصحافي أعمال بند الضمير برفض كتابة أو قراءة افتتاحيات أو تعاليق تتعارض مع قناعاته أو مع القواعد الأخلاقية للمهنة أو تمس سمعته المهنية، كما يتمتع عن ممارسة للرقابة على مقالات أو أعمال إذاعية، تلفزية أو إلكترونية من إنجاز زملائه، وذلك باعتماد معايير غير مهنية، ولا يلحوه صرر من جراء ذلك وفي حال نزاع يتصل ببند الضمير يستطيع الصحافي التحرر من كل التزاماته التعاقدية بإزاء الغير ضمن نفس الشروط المعمول بها في حالة التسريح.

البند ٢٦ : رفض الإمضاء أو للظهور

يمكن للصحافي ان يسحب إمضاءه أو يرفض كتابة أو تلاوة أو تقديم أي خبر إذاعي أو مصور وذلك عندما يتعرض الخبر لإجراءات رقابية من شأنها ان تغير معناه أو شكله، ولا تؤدي ممارسة هذا الحق إلى عقوبة أو ضرر أو إعفاء.

البند ٢٧ : التعاقد

اعتباراً لوظيفته ومسؤوليته، يجب ان يتمتع الصحافي بشروط عمل تحددها الاتفاقية الجماعية، كما يستفيد من عقد عمل فردي يؤمن استقراره المادي والمعنوي ومن مكافأة تتناسب مع دوره الاجتماعي وتضمن استقراره الاقتصادي.

البند ٢٨ : المشاركة

يعترف للصحافي بحق المشاركة المهنية من خلال مجلس التحرير كتنظيم ديمقراطي يمثل ضماناً للحقوق المعترف بها في الميثاق.

البند ٢٩ : الاستشارة

يلزم اخبار الصحافيين من خلال مجلس التحرير، وبكيفية مسبقة، بأي قرار هام يمس حياة المؤسسة الصحافية. كما يجب استشارة المجلس قبل

اتخاذ أي قرار يرمي إلى تغيير تركيبة أو تنظيم طاقم التحرير، خصوصا في حالة توظيف جديد، تسريح، تنقيح أو ترقية.

البند ٣٠ : التكوين المستمر

يستفيد الصحفي من برامج ملائمة للتكوين المهني والتكوين المستمر.

الجمهورية الجزائرية

ميثاق الأخلاقيات الشخصية والمهنية

تبدأ مؤتمر الصحفيين الجزائريين والاتحاد الوطني للصحفيين في الجزائر في ١٣ نيسان (أبريل) ٢٠٠٠

ان الصحفي الممتن، مهما كان وضعه هو الشخص الذي يكون عمله المنتظم والرئيسي المنفوع من ممارسة المهنة في واحدة من وسائل الإعلام أو أكثر، التي منها يأخذ الجزء الأكبر من دخله. الحق في المعلومات والحرية في الكلام والنقد هي واحدة من الحريات الأساسية التي تتشارك في الدفاع عن الديمقراطية والتعددية الإعلامية، ومن هذا الحق، في المعرفة ونشر الحقائق والآراء، تنبثق جميع واجبات وحقوق الصحفيين.

ان مسؤولية الصحفي تجاه الناس أكثر أهمية من أي مسؤولية أخرى، خاصة مسئوليته تجاه الذي يعمل لديه وتجاه السلطات السياسية. ان مسؤولية الإعلام تتضمن حدودا على الصحفيين ان يفرضوها على أنفسهم بحرية، من هنا وجد الإعلان الحالي للواجبات، ولكن الواجبات المهنية يمكن فقط فرضها بصدق إذا وجدت جميع الشروط المحددة من أجل استقلالية الصحفي، من هنا صدر إعلان الحقوق اللاحق.

الميثاق الحالي لا يعتبر قانونا يفرض كما أنه ليس دستورا يضع القيود : انه يحدد ويعرف سلسلة من قواعد السلوك المبنية على المبادئ المعروفة عالميا. وهذه القواعد التي تم قبولها بحرية واعتمادها بديمقراطية يجب ان تكون مرشدا للسلوك في ممارسة مهنة الصحافة.

ستنقوم لجنة للأخلاقيات الشخصية والمهنية مكونة من صحفيين عاملين بمراقبة احترام هذه المبادئ.

إعلان الواجبات

يأخذ الصحفي بالاعتبار ان من واجبه :

- ١- ان يحترم للحقيقة، مهما كانت النتائج بالنسبة له، لأن حق الشعب هو في معرفة الحقيقة.
- ٢- يدافع عن حرية الإعلام، والتعبير عن الآراء والتعليق والنقد.
- ٣- ان يفصل الحقائق عن التعليقات.
- ٤- ان يحترم للحياة الخاصة للناس وحقهم في ضبط استعمال صورهم.
- ٥- ان يبشر فقط للمعلومات التي تم التحقق منها، ويمتنع ان يغير المعلومات. ويسعى ان يضع الحقائق في مضامينها.
- ٦- ان يمتنع عن نشر الإشاعات.
- ٧- ان يصحح أي معلومات تم نشرها والتي يتبين أنها غير دقيقة.
- ٨- يحافظ على السرية المهنية ولا يكشف عن مصادره.
- ٩- يمتنع عن انتحال الآراء والاقتراء وتشويه السمعة والاتهامات التي لا أساس لها.
- ١٠- لا يخلط بين مهنة الصحافة وبين الدعاية والإعلان، وان لا يقبل أي تعليمات مباشرة أو غير مباشرة من المعلنين.
- ١١- لا يقبل توجيهات في التحرير إلا من رؤساء غرف التحرير فقط ضمن حدود ما يمل به الضمير.
- ١٢- يمتنع بأي شكل من الأشكال عن مدح العنف والإرهاب والجريمة والعنصرية والتمييز بين الجنسين وعدم التسامح.
- ١٣- الصحفي الجدير بهذا الاسم، بينما يحترم قوانين الدولة العامل فيها، عليه ان يقبل في مسائل الشرف الصحفي حكم نظرائه فقط من أجل إبعاد التدخل من جانب الحكومة أو أي جهة أخرى.
- ١٤- يمتنع عن الحصول على أي منافع شخصية من وضع يمكن فيه ان يتم استغلاله كصحافي أو استغلال تأثيره أو علاقاته.
- ١٥- ان لا يسعى إلى احتلال مركز زميل له أو يسعى إلى إقصائه من خلال قبوله القيام بعمله براتب أقل.
- ١٦- لا يخلط بين وظيفته ووظيفة للقاضي أو رجل الأمن.
- ١٧- يحترم مبدأ افتراض البراءة.
- ١٨- ان لا يستعمل وسائل غير علنية للحصول على المعلومات أو الصور أو الوثائق.

إعلان الحقوق

الصحافي له الحق بما يلي :

- ١- حرية الوصول إلى جميع مصادر المعلومات وإن يستقصي بحرية جميع الحقائق التي تؤثر على حياة الشعب. ويمكنه في ظروف استثنائية أن يمتنع عن ذكر المصادر وأدوات مبينة وواضحة.
- ٢- مبدأ حكم الضمير (هو حق الصحافي بترك العمل في المطبوعات أو الإذاعة إذا هي غيرت طبيعتها أو توجهها السياسي دون أن يخسر أي حقوق في نهاية الخدمة).
- ٣- يجب أن يتم إعلامه بأي قرار رئيسي يمكن أن يؤثر على المؤسسة التي يعمل بها.
- ٤- له الحق بوضع مهني.
- ٥- له الحق بتدريب وتعليم مهني مستمر كجزء من وظيفته.
- ٦- له الحق بشروط اجتماعية ومهنية تتطلبها حاجات المهنة، عقد عمل شخصي ضمن اتفاقيات جماعية تضمن أمنه الاقتصادي واستقلاله.
- ٧- الاعتراف والتعويض لحقوقه كمؤلف.
- ٨- احترام نتاجه الصحافي ومحتواه.

المملكة المتحدة

مستور السلوك

تباه الاتحاد الوطني للصحفيين البريطانيين في ٢٩ حزيران (يونيو) عام ١٩٩٤

- ١- على الصحفي واجب المحافظة على أعلى المستويات المهنية والأخلاقية.
- ٢- سيدافع الصحفي في كل الأوقات عن مبادئ حرية الصحافة ووسائل الإعلام فيما يتعلق بجمع المعلومات والتعبير عن التعليق والنقد، وسوف يبذل كل جهده للابتعاد عن التشويه ومنع نشر الأخبار أو حجزها والرقابة عليها.
- ٣- سيضمن الصحفي بأن المعلومات التي ينشرها ستكون عادلة ودقيقة يتجنب فيها تعبير التعليق الشخصي أو التخمين كحقائق أساسية كما يتجنب تزوير المعلومات عن طريق التشويه أو الاختيار أو سوء تقديم المعلومة.
- ٤- سيقوم الصحفي بالتصحيح الفوري لعدم الدقة الضارة في الأخبار ويضمن بأن التصحيح والاعتذار المطلوب الذي يتلقاه ينشر بشكل بارز ويعطي حق الرد للأشخاص الذين يتم انتقادهم عندما يتعلق الموضوع بقضية مهمة.
- ٥- سيحصل الصحفي على المعلومات والصور والتوضيحات بالوسائل الصحيحة، واستعمال الوسائل الأخرى يمكن تبريرها فقط لاعتبارات قاهرة تتعلق بالمصلحة العامة. للصحفي مخول بأن يمارس ضميره الشخصي في رفض استعمال مثل هذه الوسائل.
- ٦- وفيما يتعلق بموضوع تبرير الاعتبارات القاهرة المتعلقة بالمصلحة العامة، سوف لن يقوم الصحفي بأي إجراء يخوله التطفل على أو اقتحام الحزن الشخصي للأفراد أو المحن التي يمرون بها.
- ٧- سوف يحمي الصحفي المصادر السرية للمعلومات.
- ٨- سوف لن يقبل الصحفي الرشوات ولا يسمح لأي اغراءات أخرى بأن تؤثر على إنجازاته لواجباته المهنية.

٩- سوف لن يسمح للصحافي لنفسه بتشويه الحقيقة أو حجبها لأسباب تتعلق بقضايا إعلانية أو أي اعتبارات أخرى.

١٠- ان لا يشير للصحافي إلى عمر الشخص المعني أو قوميته أو عقيدته أو عدم ملائحته شرعاً، إعاقته، حالته الاجتماعية، عرقه، إلا إذا كانت هذه المعلومات على صلة وثيقة بالموضوع الذي يكتبه. وسوف لن يكتب أو يقدم مادة تشجع على التمييز أو السخرية أو الكراهية أو إلحاق الإحباط في أي من الأسس المذكورة سابقاً.

١١- ان لا يحصل للصحافي على أي منفعة شخصية من المعلومات التي حصل عليها خلال أداء واجبه قبل ان يتم نشر هذه المعلومات على الشعب.

١٢- ان لا يوافق الصحافي عن طريق التصريح أو الصوت أو الظهور على تقديم إعلان عن أي منتج تجاري أو خدمة تؤثر سلباً على تطوير عمله أو على المؤسسة الإعلامية التي يعمل بها.

دستور العمل

تمت مراجعته من قبل لجنة الشكاوي للصحفية في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٩٧.

على جميع الصحفيين الالتزام بأعلى المستويات المهنية والأخلاقية وهذا الدستور يحدد العلاقات الهادئة لهذه المستويات التي تحمي حقوق الأفراد وتؤكد حق الشعب في المعرفة.

ان هذا الدستور هو حجر الزاوية لنظام التنظيم الذاتي الذي التزمت به صناعة الصحافة التزاماً وثيقاً، وعلى رؤساء التحرير والناشرين ان يؤكدوا انه يجب التقيد بالدستور بشكل ملازم ليس فقط من العاملين لديهم ولكن من أي شخص يساهم في المطبوعات الصادرة عنهم.

ومن الضروري من أجل تنفيذ هذا الدستور المنفق عليه ان يتم احترامه ليس فقط بحرفيته بل بروحه كاملاً، ويجب عدم تأويل هذا الدستور بشكل ضيق بحيث يسعى إلى الالتزام باحترام حقوق الأفراد ولا بشكل واسع يمنع النشر بشكل يسعى للمصلحة العامة.

إنها مسؤولية رؤساء التحرير للتعاون مع (لجنة الشكاوي الصحفية) بأسرع ما يمكن لحل جميع الشكاوي.

أي صحيفة يتم انتقادها من قبل لجنة الشكاوي للصحفية تحت أي بند من البنود التالية عليها طباعة الحكم القضائي الذي يلي ذلك بتوصيه الكامل وبالشكل البارز المطلوب :

المصلحة العامة

يمكن أن يكون هناك استثناء للجمل (التي تحمل إشارة النجمة) إذا تم إثبات الموضوع أنه يأتي ضمن المصلحة العامة.

١- تتضمن المصلحة العامة ما يلي:

أ- كشف وفضح الجرائم أو الجناح الفظيعة.

ب- حماية الصحة والسلامة العامة.

ج- منع تضليل الجمهور ببيان أو فعل صادر عن فرد أو منظمة.

٢- في أي قضية يتم الادعاء بأنها تتعلق بالمصلحة العامة فإن على لجنة الشكاوي أن تطلب تفسيراً كاملاً من رئيس التحرير يثبت من خلاله كيف تم خدمة المصلحة العامة في القضية المنشورة.

٣- في الحالات والأخبار المنشورة المتعلقة بالأطفال على رئيس التحرير أن يثبت أن المصلحة العامة الاستثنائية كانت تفوق بالأهمية مصلحة الطفل.

(١) الدقة

١- على الصحف والمجلات أن تكون حذرة بأن لا تنشر مواد غير صحيحة أو مضللة أو مشوهة بما فيها الصور.

٢- في أي وقت يتم التحقق فيه من نشر تقرير يحتوي على معلومات غير دقيقة بشكل كبير أو جملة مضللة أو مشوهة الحقيقة يجب تصحيحها فوراً بالشكل البارز المطلوب.

٣- يجب نشر اعتذار عندما يكون ذلك مناسباً.

٤ - وبالنسبة للصحف فإنه بالرغم من حريتها في الالتزام مع أي طرف فإنها يجب أن تميز بوضوح بين التعليق والتخمين من جهة والحقائق من جهة أخرى.

(٢) إعطاء فرصة للرد

يجب إعطاء الأفراد والمؤسسات فرصة للرد على الأخبار غير الدقيقة عندما تدعو أسباب منطقية لذلك.

(٣) الخصوصية *

١ - كل فرد له الحق باحترام حياته الشخصية والعائلية وبيته وصحته وما شابهها، ويتوقع من جميع المطبوعات أن تبرر الاختراق أو التطفل على الحياة الخاصة للفرد بدون رضاه وموافقته.

٢ - من غير المقبول استعمال الكاميرات ذات العدسات بعيدة المدى لأخذ صور لأشخاص في الأماكن الخاصة بدون رضاهم.

ملاحظة: تعتبر الأماكن عامة أو أملاك خاصة عندما يكون هناك أسباب منطقية لخصوصيتها.

(٤) المضايقات *

١ - على الصحفيين والمصورين أن لا يحصلوا أو يحاولوا الحصول على المعلومات أو الصور من خلال التهديد أو المضايقة أو الإصرار والملاحقة المتواصلة.

٢ - يجب أن لا يقوموا بتصوير الأشخاص في الأماكن الخاصة (كما هو مبين في الفقرة الثالثة) بدون رضاهم، وعليهم أن لا يصروا من خلال المكالمات الهاتفية أو الاستجواب والملاحقة المتواصلة بعد الطلب منهم بالكف عن القيام بذلك، أن لا يبقوا في الأماكن الخاصة بعد أن يطلب منهم مغادرتها ويجب أن لا يطاردوا المصدر من مكان إلى آخر.

٣ - على رؤساء التحرير أن يتعهدوا بأن العاملين معهم متقيدون بهذه المتطلبات وأن لا ينشروا مادة من مصادر أخرى لا تتقيد بها.

(٥) التطفل على أحداث الحزن والصدمات الشخصية

في الحالات المتعلقة بالحزن أو للصدمة الشخصية، يجب طرح الأسئلة على المعنيين باستخدام كل وسائل التعاطف والتعقل والحذر، ويجب أن تتعامل التقارير الصحفية بحساسية في مثل هذه الظروف، ولكن هذا يجب أن لا يفسر بأنه تحديد لحق كتابة التقرير حول الإجراءات القضائية حول الحدث.

(٦) الأطفال *

- ١- يجب أن يتمتع الأطفال خلال دوامهم المدرسي بكل حرية بدون أن يواجهوا خلاله أي مضايقات أو تدخل خارجي غير ضروري.
- ٢- على الصحفيين أن لا يقوموا بإجراء مقابلات أو تصوير طفل تحت سن السادسة عشرة حول مواضيع تتعلق بالأوضاع الاجتماعية له في غياب أو بدون رضى أحد الوالدين أو الوصي على الطفل.
- ٣- يجب عدم الاقتراب أو تصوير التلاميذ في المدارس بدون إذن من إدارة المدرسة.
- ٤- يجب أن لا يتم دفع نفود للصغار للحصول على مواد إخبارية حول وضعهم الاجتماعي وكذلك عدم دفع نفود لوالديهم أو المسؤولين عن حمايتهم لكتابة مادة حول أطفالهم أو الذين تحت وصايتهم حتى يثبت أن ذلك في مصلحة الطفل.
- ٥- عند نشر مادة حول الحياة الخاصة بالطفل يجب أن يكون هناك مبرر لنشر المعلومات المتعلقة بموضوعات السمعة السيئة والشهرة أو الوظيفة لأحد والديه أو الوصي عليه.

(٧) الأطفال وقضايا الجنس

- ١- على الصحافة (حتى عندما لا يمنع القانون ذلك) أن لا تكشف هوية الأطفال تحت سن السادسة عشرة الذين يتورطون أو يكون لهم علاقة في موضوعات تتعلق بالاعتداءات الجنسية سواء أكانوا ضحايا أو شهود.
- ٢- في أي تقرير صحفي في قضية اعتداء جنسي ضد طفل :

- يجب عدم تعريف هوية للطفل.
- يمكن ذكر هوية للشخص البالغ.
- يجب عدم استعمال كلمة (سفاح للقريب) إذا أدى ذلك إلى تعريف الطفل للضحية.
- يجب الحذر بأن لا يتم من خلال التقرير التلميح إلى القرابة بين المتهم والطفل.

(٨) أجهزة التنصت *

على الصحفيين ان لا يحصلوا على معلومات أو ينشروا مواد باستعمال أجهزة تنصت سرية أو اعتراض مكالمات هاتفية خاصة والاستماع إليها.

(٩) المستشفيات *

- ١- على الصحفيين والمصورين عند القيام بإجراء تحقيقات في المستشفيات أو ما يشابهها من مؤسسات ان يقدموا أنفسهم لمسؤول كبير في المستشفى ويحصلوا على إذن قبل دخولهم أمكنة غير عامة فيه.
- ٢- ان القيود المفروضة على (إقتحام الخصوصية) تتعلق بشكل خاص بالتحقيقات حول الأشخاص المقيمين في المستشفيات أو المؤسسات المشابهة.

(١٠) الأقارب والأصدقاء الأبرياء *

على الصحافة ان تتجنب كشف هويات أقارب وأصدقاء الأشخاص المتهمين أو الذين تمت إدانتهم بجرائم بدون رضی هؤلاء الأصدقاء أو الأقارب.

(١١) عدم التعريف الصحيح بالشخصية

- ١ على الصحفيين ان لا يحصلوا أو يسعوا للحصول على معلومات أو صور من خلال عدم التعريف الصحيح على أنفسهم أو من خلال اتباع الحيل.
- ٢- يجب استعمال الوثائق والصور بعد الحصول على موافقة مالكيها.

٣- استعمال الحيل والذرائع في الحصول على المعلومة يمكن تبريرها فقط إذا كانت من أجل المصلحة العامة وعندما لا يمكن الحصول على المادة بوسائل أخرى.

(١٢) ضحايا الاعتداءات الجنسية

على الصحافة أن لا تكشف أو تعرف هوية ضحايا الاعتداءات الجنسية أو تنشر مادة قد تساعد على هذا التعريف إلا إذا كان هناك مبرر أو إذا سمح القانون بذلك.

(١٣) التمييز

على الصحافة أن تتجنب الإشارة الازدرائية أو الضارة لقومية الشخص أو لونه أو دينه أو جنسه أو ميوله الجنسية، مرضه أو إعاقته الجسمية أو الذهنية إلا إذا كانت هذه المعلومات مرتبطة مباشرة بالقصة الاخبارية.

(١٤) الصحافة المالية

- ١- على الصحفيين أن لا يستغلوا لمصلحتهم الشخصية معلومات مالية حصلوا عليها بشكل مسبق وعليهم أن لا ينقلوا مثل هذه المعلومات للآخرين قبل أن يتم نشرها حتى وإن لم يمنع القانون ذلك.
- ٢- وعليهم أن لا يكتبوا عن الأسهم أو المستندات المالية والتعامل بها التي يعرفون بأنهم أو أحد أفراد عائلاتهم لهم فائدة مالية كبيرة من ورائها بدون الكشف عن هذه الفائدة للمحرر المسؤول أو المحرر المالي.
- ٣- عليهم أن لا يبيعوا أو يشتروا، سواء بشكل مباشر أو من خلال وكلاء أو وسطاء، أسهما أو سندات مالية كانوا قد كتبوا عنها قبل فترة قريبة أو يلوون أن يكتبوا عنها في المستقبل القريب.

(١٥) المصادر الموثوقة والسرية

الصحافيون ملتزمون أخلاقيا بحماية مصادر المعلومات الموثوقة أو السرية.

(١٦) الدفع مقابل المقالات *

١- عمليات الدفع أو عرضها مقابل الحصول على الأخبار أو المعلومات الأخبارية يجب أن لا تتم بشكل مباشر أو من خلال وكلاء إلى الشهود أو الشهود المحتملين خلال سير الدعاوى القضائية المتعلقة بالجرائم إلا عندما تكون المادة المراد الحصول عليها للنشر ضرورية من أجل المصلحة العامة أو الوعد بتقديم نفقة مالية لعمل ذلك.

وعلى الصحفيين أن يتخذوا كل الإجراءات الضرورية حتى لا تؤثر الدفعات المالية على الدليل الذي قد يقدمه هؤلاء الشهود أمام المحكمة. (المحرر المسؤول المخول بإعطاء النفقة يجب أن يكون مستعدا لكي يثبت أن هناك مصلحة عامة شرعية معرضة للخطر تتعلق بمسائل تشير إلى حق الجمهور بالاطلاع على الموضوع. عندما يتم قبول عملية الدفع أو عرضها على أي شاهد يمثل أمام القضاء لإعطاء الدليل يجب أن يكون مكشوفاً للدعاء العام والدفاع ويجب أن يتم إعلام الشاهد ونصحه بذلك).

٢- الدفعات المالية أو عرضها مقابل الحصول على الأخبار أو الصور أو المعلومات يجب أن لا تعطى مباشرة أو من خلال وكلاء عن المجرمين الذين تتم إدانتهم أو المعترفين أو لشركاتهم الذين قد يكونوا من أفراد العائلة أو الأصدقاء أو الزملاء إلا عندما تكون المادة الأخبارية ضرورية للنشر من أجل المصالح العام ويكون الدفع ضروريا من أجل إتمام ذلك الهدف.

جمهورية ألمانيا الاتحادية

مبادئ دستور الصحافة

وضعه مجلس للصحافة الألماني بالتعاون مع نقابات الصحفيين وقدم من الرئيس الاتحادي في ١٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٣ في بون وعُدل في ٢٣ شباط (فبراير) ١٩٩٤ ثم عدل عام ١٩٩٩.

حرية الصحافة مضمونه في القانون الأساسي لجمهورية ألمانيا الاتحادية الذي يتضمن استقلال وحرية النشر والتعبير والرأي والنقد. والناشرون والمحررون المسؤولون والصحافيون الذين يمارسون مهنتهم يجب ان يكونوا على الدوام واعين لمسؤولياتهم تجاه الجمهور وواجبهم إعلام هبة الصحافة وعليهم ان ينفذوا واجباتهم الصحفية بأقصى طاقاتهم وإيمانهم وعليهم ان لا يسمحوا لعملهم ان يتأثر بالمصالح الشخصية أو بالدوافع الخارجية.

وهذه المبادئ الصحفية وضعت لحماية الأخلاقيات المهنية ولا تشكل أساسا للمساءلة القانونية.

المادة ١

احترام الحقيقة والإعلام الصادق للشعب هي المبادئ العليا للصحافة.

دليل ١ - ١ الاتفاقات الخاصة

المعلومات العامة حول الأحداث والتطورات التي تكون أهميتها ومحتواها وتأثيرها ذات اهتمام عام وضروري لوجهات النظر السياسية والرأي العام يجب عدم تقييدها أو إعاقته من خلال اتفاقات فردية خاصة تحجب هذه المعلومات عن الشعب كاملا وحقه في الاطلاع عليها، أي شخص يحاول احتكار المعلومات بمنع أجهزة الصحافة الأخرى التي تسعى إلى الأخبار من الحصول عليها من خلال عقد مثل هذه الاتفاقات يمارس دورا يعتبر نقیضا لمبدأ حرية المعلومات.

دليل ١ - ٢ كتابة أخبار الحملات الانتخابية

في مصلحة العدالة الصحفية ضمان حرية المعلومات للشعب والفرص المتساوية للأحزاب الديمقراطية، ويجب على الصحف والمجلات التي تغطي الحملات الانتخابية أن تنشر وجهات النظر التي لا تؤمن بها، ويجب تبني نفس السياسة فيما يتعلق بالمسائل الإعلانية التي يجب أن يتم شمولها بمبدأ الصحافة الأساسي.

دليل ١-٣ البيانات الصحفية

البيانات الصحفية التي تصدرها الوكالات الحكومية والأحزاب السياسية والنقابات والمنظمات أو المؤسسات الأخرى يجب أن يتم تعريفها وذكر أنها صادرة عن مثل هذه المؤسسات إذا نشرت بدون تحرير.

المادة ٢

الأخبار والمعلومات القابلة للنشر يجب التحقق منها من ناحية الدقة بأقصى ما تسمح به الظروف. يجب عدم تشويه معناها أو تحريفها بالتحرير أو بالعناوين أو العناوين الفرعية، أن محتوى الوثائق يجب إعادة تحريره بأمانة. التقارير غير المؤكدة والإشاعات والافتراضات يجب أن يتم التحقق من صحتها وأن تكون معرفة. عند نشر صورة توضيحية يجب أن يوضح في الشرح أنها صورة غير وثائقية.

دليل ١-٢ استطلاعات الرأي

يوصي مجلس الصحافة الألماني بأن تقوم وكالات الأنباء والصحف والمجلات عند نشرها نتائج استطلاعات الرأي أن تشير إلى عدد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم وتواريخ إجراء الاستطلاع وهوية الجهة الممولة للاستطلاع.

وعندما لا يكون هناك تمويل يجب أن يشير التقرير بأن البيانات تم جمعها من خلال الاستقصاء لمعهد استطلاعات الرأي نفسه.

دليل ٢-٢ الصور الرمزية

التوضيحات غير الوثائقية (خاصة الصور) التي قد يخطئ القارئ العادي في فهمها وتمييزها عن التوضيحات الوثائقية يجب ان تكون موسومة بعلامة وفقا لذلك.

النقاط التالية يجب تعريفها ووصفها بوضوح سواء بالشرح أو إرفاقها بمادة مكتوبة لضمان بأنها لن تفسر بطريقة سيئة حتى بالنسبة للقارئ العادي:

- التوضيحات البديلة أو الدلالية (نفس الرسم لمناسبات مختلفة، رسم مختلف لمناسبات متشابهة).
- التوضيحات الرمزية (منظر معاد تركيبه، أشكال رسم لفنان لاحداث موصولة في المادة المكتوبة).
- المونتاจ التصويري أو الأشكال الأخرى.

دليل ٣-٢ محتويات المقالات التي يتم نشرها مسبقا

الصحف والمجلات التي تنشر زوايا تضم ملخصا لمحتويات الأعداد المقبلة والتي قد يعاد نشرها من قبل وكالات أنباء تتحمل المسؤولية من ناحية قانونية ومهنية لدقة نشر ملخص هذه المحتويات، الحذف أو الإضافة للملخص يجب ان لا يشوه المحتوى الأصلي للمادة أو يسمح باستنتاجات خاطئة يمكن ان تكون مهمة للحقوق الشرعية لأطراف ثالثة.

دليل ٤-٢ المقابلات

تكون المقابلة ضمن الحدود الصحفية المناسبة إذا كان مصرحا بها من الذي تتم مقابله أو من يفوضه. وفي ظروف ضغط الوقت الاستثنائية فانه من المقبول نشر التعليقات في مقابلة غير مصرح بها طالما ان الذين تجري معهم للمقابلة واعون لهدف نشر تصريحاتهم الكلامية أو جوهرها وعلى الصحفيين ان يعرفوا على أنفسهم دائما في هذا المجال.

وسواء كانت المقابلة شفوية أو مكتوبة فإنها ليست فقط مادة إخبارية ولكنها عمل محمي بحقوق النشر خاصة إذا احتوت تقييما أو تعليقا حرجا ذا

طابع شخصي. عند نشر مثل هذه المقابلات بشكل جزئي أو كامل يجب ان تشير الصحيفة أو المجلة النشرة إلى المصدر.

وحتى عندما تتم إعادة صياغة مفهوم الأفكار التي تم التعبير عنها في المقابلة فان اللياقة الصحفية تتطلب ان يتم الإشارة إلى مصدرها. عند نشر المقابلات بشكل ملخص يجب على الذي أجرى المقابلة والمشاركين في كتابتها عدم تشويه أو الانتقاص من قدر المعلومات فيها لان ذلك يشكل خطراً لمصلحتهم الشخصية وحقوق النشر.

دليل ٢-٥ الموعد النهائي للنشر

إذا تأجل نشر بعض المواد فان ذلك يمكن تبريره فقط إذا كان ذلك في مصلحة الكتابة الموضوعية والدقيقة. وهذا بشكل أساسي هو مسألة اتفاق اختياري بين من أعطى المعلومة والوسيلة الإعلامية. وموعد النشر يجب التقيد به إلا إذا كان هناك سبب شرعي، مثلاً في حالة وجود نص خطاب لم يتم إلقاؤه. وكذلك المواد التي تصدر مسبقاً حول التقارير السنوية أو معلومات حول مناسبات وأحداث متوقعة (اجتماعات، قرارات، احتفالات أو تقديم جوائز). موعد النشر المحدد لأغراض إعلانية فقط يجب عدم التفكير في تغييره.

دليل ٢-٦ رسائل القراء

١- يجب ان تنشر الدوريات مضمونا مناسباً لرسائل القراء وذلك لإعطاء القراء فرصة نشر آرائهم وللمساعدة في تشكيل الرأي العام، بهذه الطريقة يمكن للصحيفة ان تتبنى وتطور طريقة لمناقشة خطها التحريري الخاص بها وتنشط النقاشات الشعبية وتقوي المبادرات الفردية.

٢- الرسائل الموجهة للناشرين أو لدوائر التحرير في الصحيفة أو المجلة يمكن نشرها تحت رسائل القراء إذا كان واضحاً من الشكل والمحتوى بان ذلك بناء على رغبة المرسل. ويمكن افتراض رضى المرسل إذا أشارت الرسالة إلى مقال نشرته الصحيفة أو المجلة يتعلق بمسألة ذات اهتمام عام، وليس للقراء حق قانوني في نشر رسائلهم.

- ٣- من المناسب ومن الممارسة الجيدة ان يتم نشر أسماء القراء مع رسائلهم
ولنفس هدف إرسال الرسالة بأن القارئ يبدي رضى ضمنيا لنشر اسمه.
- ٤- في الحالات الاستثنائية فقط يمكن نشر اسم مختلف بداء على طلب
الكاتب.
- ٥- ان التزام الصحافة في ان لا تنشر مادة ذات محتوى عقابي ينطبق أيضا
على رسائل القراء، بموجب قولتين الصحافة فان المحررين مشاركون
في المسؤولية المترتبة على نشر رسائل القراء التي تحتوي على
اتهامات تنتقص من قدر طرف ثالث معرف.
- ٦- ان نشر رسائل القراء الزائفة تمثل خداعا للجمهور وتتناقض مع واجب
الصحافة. إذا كان هناك شك حول اصل الرسالة فان من الواجب
الإلزامي للمحرر ان يتأكد من موثوقيتها.
- ٧- عندما تحتوي رسالة القارئ ادعاءات حقيقية حول طرف ثالث فهذا
الطرف الحق بموجب قانون الصحافة بالرد على الادعاءات كتابة.
- ٨- حق الصحافة في رفض إعطاء الأدلة تشمل أيضا رسائل القراء، رسالة
القارئ التي يتم نشرها في دورية تعتبر كمسألة تدخل ضمن نطاق عملية
التحرير وتعطي كاتبها الحق في رفض إعطاء الأدلة.
- ٩- القوانين التي تحمي الحق العام للفرد تمنع بشكل رئيسي التغيير أو
اختصار الرسائل من المعنيين بدون رضاهم، وهذا يتعلق بالرسائل التي
لا تحمل طابعا قريبا ولهذا فهي غير محمية بحقوق النشر.
- يمكن تقصير الرسائل إذا كانت زلوية (رسائل القراء) تحتوي على
إشارة لحق الناشر بكتابة الرسالة بشكل محرر، وإذا طلب صاحب
الرسالة بشكل واضح منع إجراء التغيير أو الاختصار فان دائرة
التحرير يجب لها ان تتصاع لرغبته أو ترفض النشر حتى مع انها
تحتفظ بحق تحرير رسائل القراء.
- ١٠- كل رسائل القراء التي تصل إلى مكاتب التحرير يجب معاملتها كوثائق
سرية. ويجب عدم تمريرها لطرف ثالث تحت أي ظرف.

المادة ٣

التقارير الصحفية المنشورة والمعلومات التي تكتشف فيما بعد لها غير صحيحة يجب تصحيحها سريعا بالطريقة المناسبة من قبل الصحيفة أو النشرة المعنية.

دليل ٣-١ تصحيحات التحرير

ان التصحيح الذي يقوم به التحرير يعني ان يلتفت نظر القارئ إلى الحقيقة بان التقرير المنشور سابقا كان بشكل كامل أو جزئي غير صحيح، ولهذا يجب ان يحتوي ليس فقط تصحيح الحقائق ولكن أيضا ان يشير إلى تحديد الخطأ الذي حصل في التقرير محل السؤال.

يجب نشر الحقائق الصحيحة وتصحيح الخطأ حتى ولو أصبحت الأخطاء معروفة وجرى تصحيحها في أي مكان آخر.

ان واجب تصحيح المعلومات غير الصحيحة هو من صلاحية دائرة التحرير وهذا الواجب لا يتم فقط من خلال نشر رسائل للقراء.

المادة ٤

الوسائل غير الشريفة يجب عدم استعمالها للحصول على الأخبار والمعلومات والصور.

دليل ٤-١ البحث

البحث هو وسيلة شرعية للعمل الإعلامي ولكن يجب القيام به ضمن حدود الدستور والقانون واحترام كرامة الإنسان. ومن حيث المبدأ فان الصحفي الذي يقدم معلومات غير صادقة عن هويته أو هوية المؤسسة الصحفية التي يمثلها يعتبر مذنباً من ناحية السلوك الذي لا يتلاءم مع كرامة ودور الصحافة.

البحث السري يمكن تبريره في حالات فردية إذا تم الكشف عن معلومات متميزة تهم المصلحة العامة والتي لا يمكن الحصول عليها بوسائل أخرى.

في حالات الحوادث والكوارث يجب على الصحافة ان تأخذ بالاعتبار بان عمليات إنقاذ الضحايا والأشخاص الذين هم في خطر تأخذ الأولوية على مبدأ حق الشعب في المعرفة.

ولا يبرر مبدأ حق الشعب في الإعلام والمعرفة أي أفعال فضيحة يرتكبها الصحفيون للحصول على مادة إخبارية.

مرشد ٤-٢ الأبحاث المتعلقة بالأشخاص المحتاجين للحماية

عند القيام ببحث حول أشخاص يطلبون الحماية يجب اللجوء إلى السرية الخاصة، وهذا يتعلق بالأشخاص الذين لا يتحكمون بقواهم العقلية أو الذهنية أو الجسدية أو الذين تعرضوا إلى حالة عاطفية عنيفة وكذلك الأطفال والأشخاص الصغار، ويجب عدم استغلال ضعف الحالة الذهنية أو الوضع الخاص لهؤلاء الأشخاص من أجل الحصول على المعلومات.

المادة ٥

كمبدأ عام فإن السرية التي يتم الاتفاق عليها أثناء إعطاء التصريحات والمعلومات خلال المقابلات المتعلقة بخلفية الأحداث يجب التقيد بها.

مرشد ٥-١ للسرية

عندما يوافق المصدر على إعطاء معلومات للصحيفة بشرط عدم التعريف به وحمايته كمصدر فإنه يجب احترام هذا الطلب، ويمكن تجاوز مبدأ السرية إذا كانت المعلومات تتعلق بالتخطيط لعمل إجرامي في هذه الحالة فإن واجب الصحفي ان يخبر السلطات عن القضية، ويجب عدم التقيد بالسرية إذا كانت هناك اعتبارات ملموسة دقيقة وأسباباً مهمة تدعو إلى ذلك تضعها في الأولوية فوق مبدأ السرية.

هذا الوضع قد يظهر بشكل خاص إذا كان هناك احتمال بان يتعرض النظام الدستوري للدولة إلى الخطر.

الكتابة حول الخطط والنشاطات التي تصنف بأنها سرية أمر مسموح به إذا وجد وبعد اعتبارات دقيقة ان إعلام الجمهور كان أكثر أهمية من مبدأ

السرية، ولكن هذا لا يبرر ان يقترب الصحفي أفعالا محظورة للحصول على المعلومات (انظر مرشد ٤-١)

المادة ٦

على جميع الصحفيين التقيد بالسرية المهنية ويمارسوا حقهم في رفض إعطاء دلائل ويمتنعوا عن كشف هوية المصادر بدون رضاهم الصريح.

مرشد ٦-١ الخدمات الاستخبارية

أي صحفي أو ناشر له علاقة بعمل استخباري فانه يدمر مصداقيته الصحفية ويقلل الثقة الموضوعية في مهنته.

مرشد ٦-٢ فصل الصحافة عن الوظائف والواجبات الحكومية

إذا دخل الصحفي في الخدمة الحكومية أو عمل في وكالة حكومية فعلى جميع الأطراف ان تكون حذرة لضمان فصل واجباته الصحفية عن واجباته الرسمية بشكل كامل خاصة إذا كانت الواجبات الرسمية تتصل بعمل وسائل الإعلام، ونفس الشيء ينطبق على المسؤولين الحكوميين الذين يتولون وظائف في الصحافة.

الفصل الواضح (المثبت في عقود العمل) ضروري لتجنب أي شكل من أشكال تقسم الولاءات أو التعرض لخطورة المعاملة المهنية أو اختلاطها مع الوظيفة الأمر الذي يمكن ان يدمر سمعة ومصداقية وسائل الإعلام ويضع المهنة موضع تساؤل.

المادة ٧

مسؤولية الصحافة تجاه الشعب تمنع نشر المواد التي تتأثر بالمصالح الشخصية أو قطاع الأعمال أو طرف ثالث، ويجب على الناشرين والمحررين ان يقاوموا أي محاولات لمثل هذا التأثير ويضمنوا بان تكون المسائل التحريرية مفصولة بشكل واضح عن المسائل الإعلانية.

مرشد ٧-١ فصل المواد التحريرية عن المواد الإعلانية

الإعلانات التي تشبه للمادة الأخبارية يجب طباعتها ضمن حروف ومكان وشكل يميزها عن المواد الصحفية للصحيفة أو المجلة بحيث تكون معروفة كإعلانات حتى للقارئ للعادي ويجب أن تكون موسومة بكلمة " إعلان".

إذا كان صاحب الإعلان غير معرف بشكل واضح في مادة الإعلان يجب طباعة اسمه في موقع واضح مقروء، ونفس الشيء ينطبق على الأجزاء الإعلانية وأية منشورات ممولة من شركات أو أفراد أو مؤسسات لها مصالح أو صبغة شخصية أو تجارية أو سياسية في محتواها الإعلاني. وفيما يتعلق بالجزء الإعلاني فإنه إذا احتوت الصحيفة على مقال متخصص له مصلحة في نشره فيجب أن يشار إلى ذلك ووظيفة الكاتب.

مواد العلاقات العامة التي يرتبط محتواها فعلياً بالإعلانات يجب أن تكون موسومة بذلك أو أن يتم إخراجها بطريقة تميزها عن الأخبار والمواد التحريرية لضمان أنها لن تضل للقراء.

مرشد ٧-٢ الإعلان المخفي في المواد الأخبارية

أن نشر أخبار تشير إلى شركات أو منتجات هذه الشركات أو خدماتها يجب أن لا يغطي الحدود ما بين حرية التحرير والإعلان المخفي.

ومن أجل ضمان مصداقية الصحافة كمصدر للمعلومات على المحررين أن يلتزموا بالحيثر الخاص عندما يتعاملون مع المواد الواردة من أقسام العلاقات العامة وصياغتها كمادة تحريرية. المنشورات والمطبوعات الخاصة تخضع لنفس القواعد في المسؤولية التحريرية كغيرها من جميع المواد التحريرية المنشورة.

المادة ٨

على الصحافة أن تحترم الحياة الخاصة والظروف الشخصية للأفراد، وإذا أثر التصرف الشخصي لفرد ما على المصلحة العامة فإنه يمكن أن تتم مناقشة ذلك من خلال الصحافة، وفي هذه الحالة يجب للحر من أجل ضمان أن لا ينتهك النشر الحقوق الشخصية للأفراد الذين لا علاقة لهم بالحدث.

مرشد ٨-١ نشر الأسماء والصور

كقاعدة عامة فإنه لا يوجد مبرر لنشر أسماء وصور المعتدين والضحايا في التقارير الأخبارية المتعلقة بالحوادث والاعتداءات الجرمية والتحقيقات الجرمية أو مناقشات المحاكم. في جميع الحالات يجب الحذر والموازنة بين حق الشعب في الإعلام والحقوق الشخصية للأفراد المعنيين. ويجب إعطاء ضحايا الحوادث والجرائم لفتباه خاص من حيث نشر أسمائهم. هوية الضحايا المعنيين بالحادثة ليست ضرورية من أجل فهم القضايا المحيطة بالحدث أو الجريمة إلا إذا كان متورطا بها شخص ذو أسبقية أو إذا كانت تتعلق بشكل وثيق بالمصلحة العامة.

في حالة الأقارب الذين لا علاقة لهم بالحادثة فإنه يجب احترام حقوقهم الشخصية الشرعية من حيث المبدأ واعتبارها فوق حق للشعب في الإعلام. أسماء الأفراد المعنيين وعائلاتهم يجب حمايتها أيضا فيما يتعلق بالتصوير في القضايا المتعلقة بالجرائم التي تنشر بعد موت الشخص المعني. في هذه الحالات فإنه من الضروري أن يتم التثبت فيما إذا كانت الحادثة تعتبر جزءا من تاريخ إجرامي ومرتكبها شخصية مهمة. (انظر مرشد ١٣-٢ و ١٣-٣).

مرشد ٨-٢ الاحتفالات السنوية

قبل نشر تفاصيل عن الاحتفالات السنوية المتعلقة بالأشخاص الذين لا يعتبرون مهمين بنظر الجمهور فإنه يجب على المحررين أن يتثبتوا أولا فيما إذا كان الأفراد المعنيون يوافقون على عملية النشر أو يرغبون بحمايتهم من النشر.

مرشد ٨-٣ المرض

الأمراض الجسدية والعقلية والاضطرابات الصحية تقع ضمن المجالات السرية للشخص المعني وفي مجال احترام الخصوصية لذلك الشخص ولعائلته فإن على الصحافة أن تمتنع عن نشر الأسماء والصور في هذه الحالات وتتجنب استعمال أسماء تحط من القدر للأوضاع الصحية حتى لو كانت مثل هذه الأسماء قد استعملت في الأحاديث العامة. الأفراد (بمن فيهم

الذين لهم سجل حديث لهم الحق في الحماية من إظهار أو كشف التمييز ضدهم سواء أثناء فترة حياتهم أو بعد موتهم).

مرشد ٨-٤ الانتحار

يجب ممارسة للتروي عند كتابة التقارير حول قضايا الانتحار، وهذا يطبق بشكل خاص على نشر الأسماء ووصف التفاصيل حول ظروف الحادث. الاستثناءات هنا مبررة حينما تكون الحادثة محل للنقاش ذات أهمية خاصة للوقت الذي حدث فيه والمصلحة العامة.

مرشد ٨-٥ المعارضة للسياسية واللاجئون

عند كتابة التقارير عن الدول التي بها معارضة للحكومة والتي ينتج عنها خطر على الحياة فعلى الصحفيين أن يأخذوا بعين الاعتبار فيما إذا كان نشر الأسماء أو الصور يمكن أن يؤدي إلى التعريف بالشخص المعارض واضطهاده، ونفس الشيء ينطبق على التقارير حول اللاجئين. أن نشر التفاصيل حول التعريف باللاجئين وطرق هروبهم والطريقة التي رتبوا فيها هروبهم ونفوذهم قد يعرض عائلاتهم وأصدقائهم الذين تركوهم خلفهم للخطر ويغلق طرق هروب اللاجئين الآخرين.

المادة ٩

من المنافي للنزق الصحفي أن يتم نشر ادعاءات لا أساس لها خاصة الادعاءات ذات الطبيعة المتعلقة بتشويه السمعة.

المادة ١٠

أن نشر مولا أو صور تعسفي بمحتواها أو شكلها بطريقة مؤثرة إلى المفاهيم الأخلاقية أو الدينية لجماعات معينة أو أشخاص لا يتوافق مع المسؤولية الصحفية.

المادة ١١

يجب ان لا تنشر أخبار العنف والأعمال الوحشية بطريقة مثيرة، كتابة التقارير حولها يجب ان تأخذ بالاعتبار الحاجة لحماية صغار السن.

مرشد ١١-١ التهديدات بأعمال العنف

عند الكتابة حول التهديدات وأعمال العنف على الصحافة ان ترن بحذر اهتمام الجمهور بالمعلومات ومصلحة الضحايا والأشخاص المعنيين، التقارير حول مثل هذه القضايا يجب ان تكون غير متحيزة وموثوقة، وعلى الصحافة ان لا تصبح وسيلة للمجرمين لو تقوم بمحاولة غير مصرح بها للتوسط بين المجرمين والشرطة.

مرشد ١١-٢ الحوادث والكوارث

تتجاوز الصحافة الحدود المقبولة في كتابة التقارير حول الحوادث والكوارث عندما تتوقف عن احترام معاناة الضحايا ومشاعر عائلاتهم، أولئك الذين يصيبهم سوء الحظ يجب ان لا يصبحوا ضحايا مرة أخرى بسبب التغطية الصحفية التي تعوزها اللباقة.

مرشد ١١-٣ التعاون مع السلطات /التعقيم على الأخبار

على الصحافة، بدون ان تهمل واجبها الأساسي في الإعلام، ان تمارس تنقيد ذاتها عند الكتابة حول التهديدات بالعنف من أي نوع. التعاون بين وسائل الإعلام و الشرطة يجب ان يتم فقط إذا كانت حياة وصحة الضحايا أو أي أشخاص آخرين معنيين يمكن إنقاذها أو حمايتها من خلال مهمة الصحفيين.

في حالة تلقي طلبات من سلطات الادعاء العام التي تحقق في الجرائم من اجل التوقف عن كتابة التقارير كلية أو جزئيا حول حادثة لمصلحة كشف الجريمة فان على الصحافة ان تنقيد بهذه الطلبات بشرط ان تكون مدعومة بحوار قوي بين الجانبين وان لا تكون مرتبطة بالتعقيم الاخباري من الجهات الرسمية.

مرشد ١١-٤ المنكرات الجرمية

ان نشر المتكررات الجرمية يمكن ان يمنح للمجرمين المدعى عليهم أو المدانين دعاية جماهيرية من خلال المعلومات المنشورة لا يكون الجمهور بحاجة لها، ان نشر الوصف المفصل للأعمال الإجرامية على لسان مرتكبيها الذين لا يزالون في السجن لا يتوافق مع المسؤوليات الإعلامية للصحافة، يجب عدم إجراء المقابلات مع أشخاص خلال عملية قيامهم بتنفيذ الجريمة.

المادة ١٢

يجب ان لا يكون هناك تمييز ضد أي شخص على خلفية جنسية، قومية، عرقية، دينية، أو لانتمائه إلى تنظيم اجتماعي أو وطني.

مرشد ١٢-١ الكتابة عن الجرائم

عند الكتابة حول القضايا الجرمية يمكن فقط ذكر خلفية المشتبه به أو المذنب من ناحية تابعيته لأقلية دينية أو عرقية أو أي أقلية أخرى اذا كانت هذه المعلومات مهمة من أجل فهم أفضل للقضية التي يتم الكتابة عنها.

المادة ١٣

التقارير حول القضايا التي تكون تحت التحقيق أمام القضاء يجب ان تكون خالية ومجردة من جميع الآراء المسبقة، لذلك فإنه قبل وخلال التحقيق يجب على الصحافة ان تتجنب كتابة أي تعليق سواء في العناوين أو في نص التقرير يمكن ان يفسر بأنه متحيز للقضية. الشخص المتهم يجب ان لا يتم تصويره كمذنب قبل إعلان الحكم القانوني.

وحيثما أمكن وفي قضايا الاعتداءات غير الخطيرة التي يرتكبها الأحداث فإنه يجب عدم نشر الأسماء والصور بدون الأخذ بالاعتبار مستقبل هؤلاء الأحداث الصغار ويجب عدم نشر قرار المحكمة قبل إعلانها رسمياً بدون تبرير قانوني واضح.

مرشد ١٣-١ التحقيقات الجرمية وإجراءات المحكمة والحكم المسبق للقضايا وتقارير المتابعة

ان هدف كتابة التقارير حول التحقيقات الرسمية وإجراءات المحكمة هو تزويد الشعب بوجهة النظر الكاملة وغير المتحيزة لارتكاب الجريمة والادعاء العام والحكم حول الجريمة، وما لم تنطق المحكمة بالحكم فان الشخص المتهم يفترض ان يكون بريئاً.

ان التصوير بالرسم والإشارات التي تحكم مسبقاً على قضية قانونية هي انتهاك للقواعد الدستورية التي تحمي كرامة الإنسان والتي تنطبق أيضاً بشكل كامل على المذنبين.

وفي كتابة التقارير يجب التمييز الواضح بين المشتبه به وبين الذي تثبت إدانته.

ان التصوير بالرسومات للمشتبه به كطرف مذنب قبل إعلان الحكم ممنوع في الحالات التي يقوم فيها المشتبه به بالاعتراف بالجريمة.

حتى وان كانت هوية الشخص المسؤول عن الجريمة واضحة للجمهور فان الشخص المعني يجب عدم تقديمه كطرف مجرم حتى إعلان حكم المحكمة.

وعندما تنشر الصحافة قراراً حول إدانة قابلة للاستئناف واسم الشخص المعني يجب أيضاً ان تنشر أي استئناف لاحق ينتج عنه البراءة النهائية أو أبطال التهم بشرط ان لا يتناقض ذلك مع المصالح الشرعية للأشخاص المعنيين. هذه التوصية تنطبق أيضاً على التقارير حول التحقيقات الجرمية التي توقفت فيما بعد.

مرشد ١٣-٢ نشر أسماء وصور المشتبه بهم والمذنبين والضحايا

عند نشر أسماء وصور المشتبه بهم والمذنبين والضحايا وغيرهم من الأشخاص المتأثرين بالجريمة يجب بذل عناية كبرى لترجيح المصلحة العامة والحقوق الشخصية للأفراد المعنيين، والمصلحة العامة المشروعة على أي حال لا تبرر اللجوء إلى الإثارة.

نشر الأسماء الكاملة أو الصور للمشتبه بهم المتهمين بجريمة كبرى مبررة فقط إذا كانت في مصلحة كشف الجريمة حيث إن هناك احتمالات بأن المشتبه به قد لا يكون مذنباً ولا يجوز نشر اسمه أو صورته.

ومن حيث المبدأ لا يسمح بنشر أسماء وصور لقارب أو أي أشخاص متأثرين بالقضية الذين لا علاقة لهم بالجريمة.

ومن المصلحة العامة في مجال إعادة التأهيل الاجتماعي عدم إظهار الأسماء والصور في التقارير التي تنشر بعد انتهاء الدعوى الجرمية (انظر مرشد ٨-١).

مرشد ١٣-٣ جرائم الأحداث

عند كتابة التقارير حول جرائم الأحداث وإجراءات دعاوي المحاكم فانه على الصحافة أن تمارس حذراً إضافياً من أجل مستقبل الأشخاص الصغار المعنيين، هذه التوصية تنطبق على التقارير حول الضحايا الأحداث للجرائم.

وكقاعدة عامة فإن ما ذكر لا يتعارض مع نشر صور وأسماء الأشخاص الصغار المفقودين حيث يجب نشر صورهم بموافقة السلطات المختصة.

المادة ١٤

عند الكتابة عن المواضيع الطبية يجب الحذر بتجنب الإثارة غير الضرورية التي يمكن أن تثير مخاوف لا أساس لها أو تنعش آمالاً غير حقيقية لدى القارئ، التقارير البحثية الأولية يجب أن لا تقدم للقارئ على أنها حاسمة أو نهائية أو شبه نهائية.

مرشد ١٤-١ الأبحاث الطبية والصيدلانية

عند الكتابة عن النجاحات للمزعومة أو الفاشلة في الأبحاث الطبية والصيدلانية حول الوصول إلى اكتشاف أدوية لأمراض معينة على الصحافة أن تمارس الحذر والمسؤولية، ومواء في كتابة المادة أو نشرها يجب الحذر لضمان أن مثل هذه التقارير يجب أن لا تتقل صورة مشوهة للوضع الواقعي للبحث الطبي والآمال غير الحقيقية للمرضى وعائلاتهم لاكتشاف علاج في المستقبل القريب، وعلى العكس يجب الحذر للتأكد من أن ضحايا المرض أن

يحسبوا وان نجاحا ممكنا للعلاج محل للبحث ويجب عدم نشر أبحاث تحت النقد أو تمثل وجهة نظر من طرف واحد عندما يكون هناك آراء متناقضة حولها.

المادة ١٥

ان قبول منح من أي نوع أو للحصول على منافع أو مميزات من شأنها ان تمس حرية الناشرين والمحريين لا يتوافق مع مفهوم صحافة محترمة مستقلة مسؤولة.

ان أي شخص يقبل رشوات من اجل نشر أو حذف أخبار يعتبر مذنباً باقتراف سلوك غير محترم وغير مهني.

مرشد ١٥-١

يمكن الإساءة للحرية الصحفية وحرية النشر إذا قبل المحررون وهيئة التحرير دعوات أو هدايا تزيد قيمتها عن حدود للثياقة الاجتماعية والشرف المهني.

المادة ١٦

من اجل كتابة تقارير عادلة فان التائب الرسمي العام الذي يصدره مجلس الصحافة الألماني يجب وبطبيعة الحال ان ينشر في المطبوعة الصحفية المعنية.

مرشد ١٦-١ نشر التائب الرسمي

على الجهة الصحفية المعنية ان تضمن ما يلي:

إعلام القارئ بالظروف التي أدت إلى إصدار التائب ومبدأ النشر الذي قامت هذه الجهة بانتهاكه.

الولايات المتحدة الأمريكية

وضعت العديد من الصحف ومحطات التلفزيون ووكالات الأنباء العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية سياسات ومبادئ أخلاقيات العمل الصحفي للعاملين بها، وتكتفي هنا بإيراد مثلين من هذه السياسات وهما لجمعية الصحفيين المحترفين والجمعية الأمريكية لرؤساء تحرير الصحف.

جمعية الصحفيين المحترفين

دستور الأخلاقيات

تم تبنيه في أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٦

توطئة

إن أعضاء جمعية الصحفيين المحترفين يؤمنون بأن توعية الجمهور هي رائدة العدالة وأساس الديمقراطية. إن واجب الصحفي هو أن يعمق هذه الأهداف من خلال البحث عن الحقيقة ويقدم الحقائق العادلة والشاملة حول الأحداث والقضايا. إن أصحاب الضمير الحي من الصحفيين في جميع وسائل الإعلام والمتخصصين يبذلون جهودهم لخدمة الشعب بشرف وكمال. النزاهة المهنية هي حجر الزاوية في مصداقية الصحفي. ويتشاطر أعضاء الجمعية الإخلاص للسلوك الأخلاقي ويتبنون هذا الدستور لإعلان مبادئ الجمعية ومبادئها في عملهم.

ابحث عن الحقيقة واكتب عنها.

على الصحفي أن يكون صادقاً وعادلاً وشجاعاً في جمع وكتابة وتفسير المعلومات.

على الصحفي:

- أن يدقق في صحة المعلومات من جميع المصادر وأن يكون حذراً ليتجنب الأخطاء غير المتعمدة. إن التشويه المتعمد غير مسموح به.

- ابحث بإتقان عن موضوعات إخبارية مع إعطاء الفرصة للرد على الادعاءات والتصرفات للخطئة.
- عرّف المصادر حيثما كان ملائماً. للجمهور يهتم بأن تكون المعلومات مدعمة إلى حد كبير بالمصادر الموثوقة.
- يجب دائماً أن تتأكد من دوافع المصدر قبل أن تعدّه بآلك سوف لن تذكر المصدر. أوضح الظروف المحيطة لأي وعد تعطيه مقابل الحصول على المعلومات. حافظ على وعذك.
- تأكد من أن العناوين الرئيسية ومادة الأخبار وتعزيز المادة والصور والأفلام والرسومات والأصوات والاقتباسات لم يتم تقديمها بشكل سيئ. يجب أن لا تبالغ أو تقلل من أهمية المادة الإخبارية.
- لا تشوه محتوى الأخبار والصور أو الأفلام مطلقاً. إن إعطاء الشكل جمالاً فنياً هو مسموح به دائماً. اشرح مضمون توضيحات الصور والأفلام.
- تجنب الأثر المضلل لأخبار الأحداث المعاد تصويرها، إذا كانت إعادة التصوير أو الكتابة ضرورية لتقديم القصة الإخبارية لوضح ذلك.
- تجنب الوسائل التجمسية أو غيرها من الوسائل السرية للحصول على المعلومات إلا إذا كانت الطرق التقليدية العلنية لا تؤدي إلى معلومات مفيدة للجمهور. إن استعمال مثل هذه الوسائل يجب أن يتم تفسيره كجزء من القصة الإخبارية.

لا تتحلل أبداً

- اكتب القصة الإخبارية لتتنوع وعظم التجربة الإنسانية بوضوح وجرأة، حتى إذا لم يكن مقبولاً أن تفعل ذلك.
- تفحص القيم الثقافية وتجنب أن تفرض هذه القيم على الآخرين.
- تجنب الكتابة بالإشارة إلى القومية، النوع، العمر، الديانة، التوجه الجنسي، العرق، الإعاقة، المظهر الجسماني أو الوضع الاجتماعي.
- ادعم التبادل الحر المنفتح للأراء حتى لو كانت هذه الآراء معارضة.
- أعط صوتاً للذين لا صوت لهم، المصادر الرسمية وغير الرسمية للمعلومات يمكن أن فعالة بنفس القدر.

- يجب ان تميز بين صحافة الراي وكتابة الأخبار، يجب ان توضح التحليلات والتعليقات وان لا تقدم بصورة خاطئة على انها حقائق في المحتوى.
- يجب ان تميز الأخبار عن الإعلانات، وتجنب الخلط بين الخطوط التي تفصل بين الاثنين.
- اعط التزاما خاصا للتأكد من ان العمل العام يتم إدارته بشكل واضح وان سجلات الحكومة مفتوحة للتفتيش.

قلل الضرر

الصحافي الأخلاقي يعامل المصادر والناس والزملاء كبشر يستحقون الاحترام.

يجب على الصحافي:

- التعاطف مع الذين قد يتأثرون سلبيا بالتغطية الاخبارية، وكن حساسا بشكل خاص عند التعامل مع الأطفال والمصادر والناس الذين ليس لديهم الخبرة.
- أن يكون حساسا عند البحث أو استعمال مقابلات أو صور الأشخاص الذين يمرون بوقت حزين أو مؤلم.
- التنبيه بان جمع وكتابة المعلومات قد يسبب أذى للمتألمين، ان ملاحقة الأخبار لا تعتبر رخصة للخطيئة.
- التنبيه بان الأشخاص لهم الحق الأكبر في ضبط المعلومات المتعلقة بهم شخصيا لكثير من الموظفين العاميين أو الآخرين الذين يبحثون عن السلطة أو للتأثير أو لفت الانتباه، ان الحاجة العامة الملحة فقط تبرر اقتحام خصوصية أي شخص.
- للتمتع بذوق جيد، تجنب الفضول.
- أن يكون حذرا حول تعريف الأحداث المشتبه بهم أو الضحايا في جرائم الجنس.
- أن يكون حكيما حول ذكر أسماء المجرمين المشتبه بهم قبل إعلان التهم لهم.

يجب أن توازن بين حقوق المحاكمة العادلة للمتهم المجرم وبين حق الشعب في حاجته للإعلام.

تصرف باستقلالية

على الصحفيين أن يكونوا غير ملتزمين مع أي مصلحة أخرى غير مصلحة حق الشعب في المعرفة.

على الصحفيين:

- تجنب صراع المصالح سواء أكان واقعيا أو محسوسا .
- عليك أن تكون حرا وغير ملتزم مع المنظمات والشبكات التي قد تضع نزاهتك موضع مساومة أو تضر بمصداقيتك.
- رفض الهدايا، الخدمات، الدفعات المالية، السفريات المجانية والمعاملة الخاصة، ابتعد عن العمل الإضافي، والالتزام السياسي، للعمل في مكتب عام والخدمة في المنظمات الاجتماعية إذا وضعت نزاهتك الصحفية موضع مساومة.
- كشف عن الصراعات التي لا يمكن تجنبها.
- أن يكون حذرا وشجاعا من التمسك بالذين يتمتعون بمراكز القوة.
- رفض المعاملة الخاصة من المعلنين والمصالح الخاصة وقاوم ضغوطهم في التأثير على تغطية الأخبار.
- كن حذرا من المصادر التي تعرض المعلومات مقابل الخدمات أو المال، تجنب المساومة على الأخبار.

كن مسؤولا

الصحفيون مسؤولون أمام قرائهم ومستمعهم ومشاهديهم وأمام بعضهم البعض.

على الصحفيين:

- أن يوضحوا ويفسروا تغطية الأخبار ويشجعوا الحوار مع الشعب حول السلوك الصحفي.
- أن يشجعوا الشعب على التقدم بالشكاوي ضد وسائل الإعلام.
- أن يعترفوا بالأخطاء وإن يصححوها فوراً.
- أن يكشفوا الممارسات غير الأخلاقية للصحفيين ووسائل الإعلام.
- أن يلتزموا بأعلى المقاييس التي يحكمون بها على الآخرين.

الجمعية الأميركية لرؤساء تحرير الصحف

بيان المبادئ للجمعية الأميركية هذا تم تبنيه عام ١٩٢٢ تحت اسم "قانون للصحافة". وتمت مراجعته وإعادة تسميته بـ "بيان المبادئ في عام ١٩٧٥".

توطئة:

ان التعديل الأول للدستور الأميركي الذي يحمي حرية التعبير من أي تعد عليها من أي قانون، يضمن للشعب حقاً دستورياً ويضع على كاهل الصحفيين مسؤولية محددة. وهكذا فإن الصحافة تتطلب من الذين يمارسونها ان يكونوا مثابرين ونوي معرفة ويحاولون التوصل إلى مستوى من الأمانة والكرامة يتفق مع الالتزام الشخصي للصحافي. ومن أجل هذا الهدف فإن جمعية رؤساء التحرير الأميركية تضع بيان المبادئ هذا كنموذج أو معيار يشجع على الوصول إلى أعلى مستوى من الأداء الأخلاقي والمهني.

المادة الأولى : المسؤولية

ان الهدف الأول من جمع الأخبار والآراء وتوزيعها هو خدمة الصالح العام، وذلك عن طريق تزويد الناس بالمعلومات وتمكينهم من إصدار حكمهم حول القضايا المتداولة، والصحافيون والصحافيات الذين يسيئون استخدام هذه السلطة المتاحة لهم بحكم مهنتهم أو يوجهونها لدوافع لئانية أو لأغراض غير مهمة يكونون قد خاتوا الثقة الممنوحة لهم من الرأي العام.

إن الصحافة الأميركية حصلت على حريتها لا لكي تقدم المعلومات فقط أو لكي تصبح مجرد منصة للحوار ولكن لكي تقدم أيضاً فحصاً دقيقاً تحسب له قوى المجتمع المختلفة حساباً بما في ذلك السلطة الرسمية على جميع المستويات الحكومية.

المادة الثانية : حرية الصحافة

إن حرية الصحافة هي من أجل الشعب ويجب الدفاع عنها ضد أي انتهاك أو تعد من أي جهة كانت سواء عامة أو خاصة. وعلى الصحفيين ان يكونوا متيقضين دائماً وان يتأكدوا من ان كل ما يهم الشعب يجب ان يتم علانية

وعليهم ان يكونوا حذرين من أي شخص أو جهة تحاول استغلال الصحافة لأغراض شخصية.

المادة الثالثة : الاستقلال

على الصحفيين ان يتجنبوا التصرفات غير اللائقة أو الظهور بمظهر غير لائق، وعليهم ان يتجنبوا أي صراع للمصالح أو مظاهر هذا الصراع وعليهم ان لا يقبلوا أي شيء لو يسعوا إلى أي نشاط قد يؤثر أو يحتمل ان يؤثر على نزاهتهم.

المادة الرابعة: الصدق والدقة

ان الإخلاص للقارئ هو أساس الصحافة الجيدة، ويجب بذل كل جهد ممكن لضمان ان يكون محتوى الأخبار دقيقا وغير منحاز وضمن الموضوع، وان تغطي القصة الاخبارية جميع جوانبها بعدالة، ويجب ان تنقيد جميع المقالات والتحليلات والتعليقات أيضا بنفس مبادئ الدقة تجاه الحقائق. ان الخطأ في تقديم الحقيقة أو الذي ينجم عن حذف بعض العناصر من المادة يجب تصحيحه فورا وفي مكان بارز.

المادة الخامسة : عدم النزاهة

ان تكون نزيها أو غير منحاز لا يعني ان تصمت الصحافة عن السؤال أو ان تمتنع عن تقديم رأيها في الافتتاحيات ولكن الممارسة الصحيحة تتطلب ان يكون هناك فصل واضح بين التقارير الاخبارية والرأي، المقالات التي تحثري على آراء أو تفسيرات شخصية يجب توضيحها.

المادة السادسة: ممارسة العدل

يجب على الصحفيين ان يحترموا حق الأشخاص الذين لهم علاقة بالأخبار وان يراعوا المعاييس العامة للأمانة والاحترام ويكونوا مسؤولين أمام الشعب عن عدالة ودقة إخبارهم وتقاريرهم. ويجب إعطاء الأشخاص الذين يتم اتهامهم علنا حق الرد في أقرب فرصة. ولا بد من الوفاء بالوعد الذي يقطعه الصحفي بالحفاظ على سرية مصادر أخباره مهما كان الثمن. ولهذا يجب ان لا يقدم الصحفيون هذه الوعود باستخفاف. وما لم تكن هناك

حاجة واضحة وملحة للحفاظ على السرية فإنه يجب تعريف مصادر المعلومات.

إن هدف هذه المبادئ هو المحافظة على وحماية وتقوية روابط الثقة والاحترام ما بين الصحافيين الأميركيين والشعب الأميركي، وهي رابطة تعتبر ضرورية للحفاظ على هبة الحرية التي تتمنؤ مؤسسو الأمة الطرفين عليها.

فرنسا

دستور الواجبات المهنية للصحفيين الفرنسيين

تبنته النقابة الوطنية للصحفيين الفرنسيين عام ١٩١٨ وتمت مراجعته عام ١٩٣٨.

الصحفي الجدير بهذا الاسم:

- يأخذ على عاتقه مسؤولية جمع ما يكتب.
- يعتبر أن تقويه السمعة وإلقاء الاتهامات التي لا أساس لها وتزوير الوثائق وتشويه الحقائق والكذب هي لكبر للتصرفات المهنية السيئة.
- يعترف بأن قضاء وحكم زملائه هو القضاء الوحيد ذو السيادة في مسائل الشرف الصحفي.
- يقبل بالمهمات الصحفية التي تتوافق مع كرامته المهنية.
- أن لا يستجدي أو أن يستعمل وسائل غير شرعية للحصول على معلومات أو يستغل النوايا الحسنة لأي شخص.
- لا يتلقى أموالاً من أجهزة الدولة أو الشركات الخاصة من خلال موقعه الصحفي تؤثر على استغلال موقعه وعلاقته.
- أن لا يوقع مقالات تتضمن إعلانات تجارية أو مالية.
- أن لا ينتحل آراء الغير.
- أن لا يطالب بمركز يشغله زميل آخر وإن لا يتسبب له بقرار طرده من منصبه بأن يقدم عرضاً بالعمل تحت شروط أننى.
- أن يحافظ على السرية المهنية.
- أن لا يستغل حرية الصحافة لمقاصد البحث عن الربح.
- يطالب بحرية نشر معلوماته بشرف.
- يحترم العدالة ويعطيها الأولوية العليا.
- أن لا يخلط بين واجبه وواجب رجل الشرطة.

الدنمارك

الدستور الوطني للسلوك

دستور تناء البرلمان الدنماركي مع قبول الاتحاد الوطني للصحفيين عام ١٩٩٢.

نقاط أساسية

ان حماية حرية الكلام في الدنمارك مرتبطة بشكل وثيق بحرية الصحافة في جميع المعلومات والأخبار ونشرها بأكثر قدر ممكن من الدقة، وحرية التعليق هي جزء من حرية الكلام.

وبتلازم مع هذه المهمات فان الصحافة يجب ان تقرر باحترام المواطن الفرد وسلامته الشخصية وفنسية حياته الخاصة وحاجته للحماية ضد الانتهاكات غير المبررة.

ان خرق أصول الممارسة الصحفية الجيدة يتضمن منع أو حجز المعلومات ذات الأهمية الضرورية عن الجمهور والإذعان لجهات خارجية الأمر الذي يؤدي إلى شكوك بحرية واستقلال وسائل الإعلام. كما يعتبر خرقاً للممارسة الصحفية الجيدة إذا كانت المهمات التي تتناقض مع هذه القواعد تم فرضها على الصحفي.

يجب عدم تكليف الصحفي بمهمات تتناقض مع ضميره ومعتقداته.

والقواعد تشمل جميع المواد التحريرية سواء كانت مادة مكتوبة أو صوتاً في المواد المطبوعة أو في الإذاعة والتلفزيون وجميع وسائل الاتصال. وهذه القواعد تشمل أيضاً الإعلانات في الصحافة الدورية والإذاعة والتلفزيون وجميع وسائل الاتصال.

وتشمل القواعد الصحفية أيضاً الإعلانات والمواد في الصحافة الدورية المطبوعة وجميع وسائل الإعلام التي لم يوضع لها قوانين خاصة. وتغطي القواعد الأشخاص الذين تم نكرهم أو تصويرهم بمن فيهم المتوفون وكذلك المؤسسات والمنظمات المشابهة.

محتويات الدستور أولاً: المعلومات الصحفية

- ١- ان واجب الصحافة ان تنشر للمعلومات الصحفية والسريعة، وبقدر المستطاع يجب التدقيق فيها وضبطها لمعرفة مدى صحة المعلومات.
- ٢- يجب التعامل مع مصادر الأخبار بحذر خاصة عندما تكون التصريحات ضمنها ملونة بمصالح شخصية أو أهداف ملتوية.
- ٣- ان المعلومات التي من الممكن ان تتناول مواضيع قبل صدور الحكم أو مهينة لشخص ما أو تنتقص من الرأي الشخصي يجب فحصها بدقة.
- ٤- ان الهجوم والردود يجب نشرها بشكل متتابع إذا كان نشرها منطقياً.
- ٥- يجب ان يكون واضحاً الفرق بين المعلومات الحقيقية وبين التعليقات.
- ٦- يجب ان تكون العناوين والعناوين الفرعية فيما يتعلق بالشكل والمادة مأخوذة من المقال أو المادة، نفس القاعدة يجب تطبيقها على ما يسمى بالمحتويات.
- ٧- يجب تصحيح المعلومات غير الصحفية بمبادرة من المحرر فور تباينه عن الأخطاء الواردة في المادة المنشورة. التصحيح يجب ان يكون على شكل يستطيع القارئ ملاحظته بسهولة.

ثانياً : السلوك النقيض للممارسة الصحفية الجيدة

- ١- يجب تجنب المعلومات التي تنتهك قسمة الحياة الخاصة إلا إذا كانت هناك مصلحة تتطلب تغطية صحفية لها، ان للفرد الحق بحماية سمعته الشخصية.
- ٢- الانتحار ومحاولات الانتحار يجب عدم ذكرها إلا إذا كانت هناك مصلحة جماهيرية واضحة تتطلب أو تبرر التغطية الصحفية، وفي هذه الحالة فان ذكرها يتطلب الحذر قدر الإمكان.
- ٣- ضحايا الجرائم والحوادث يجب إعطاؤها الاعتبار الأكبر الممكن، نفس القاعدة تنطبق على الشهود وأقرباء الأشخاص المعنيين. إعداد وإنتاج المادة المصورة يجب تنفيذها بطريقة لينة.

٤- يجب وضع خط فاصل وواضح بين الإعلان والمادة الصحفية، المادة والصور التي تتعلق مباشرة أو غير مباشرة بمصالح تجارية يمكن نشرها فقط إذا تطلبت الضرورة الصحفية ذلك.

٥- يجب عدم إساءة استغلال ثقة الناس الآخرين، يجب التنبيه إلى الأشخاص الذين لا يتوقعون معرفة لئلا التصريحات التي يخلون بها. مشاعر الناس الآخرين وجهلهم أو عدم ضبط النفس لديهم يجب عدم استغلالها.

ثالثا : تغطية أخبار المحاكم

١- القواعد الأخلاقية العامة للصحافيين الواردة سابقا (أولا وثانيا) يجب تطبيقها على تغطية أخبار المحاكم.

٢- ان قواعد تغطية المحاكم تنطبق على الخطوات التمهيدية في الدعاوى القضائية أو المحاكمات بما فيها التحضير للأدلة الجرمية من قبل الشرطة والادعاء العام. تغطية المحاكم يجب ان تكون موضوعية في أي مرحلة من التحضير للدعوى إلى المحاكمة ومدلولات المحكمة.

٣- على الصحافيين ان يهدفوا إلى تحقيق المساواة النوعية في تقديم وجهات النظر للأطراف المعنية. وفي قضايا الجرائم تعرض وجهات النظر للادعاء العام ثم الدفاع عن المتهم على الترتيب. ان التغطية لقضية جرمية يجب متابعتها حتى نهاية القضية سواء تم سحب الاتهام أو تم إقرار للتبرئة أو الإدانة.

٤- ان ذكر التاريخ العائلي للشخص المتهم أو جنسه أو جنسيته أو عقيدته أو عضويته في منظمات يجب تجنبها إلا إذا كان ذلك علاقة مباشرة بالقضية.

٥- طالما ان القضية الجرمية لم تقرر بعد أو ان التهمة لم تسحب يجب عدم نشر معلومات حولها بما قد يعيق إنهاء القضية. وعند ذكر قضية جرمية يجب ان يكون واضحا في التقرير للصحفي فيما إذا كان المشتبه به أو المتهم قد أعلن انه مذنب أو غير مذنب.

٦- يجب وضع خط موضوعي إلى أقصى حد ممكن لتقرير أي القضايا يجب متابعتها وفي أي الحالات يجب ذكر أسماء الأشخاص المشتبه بهم

أو المتهمين وما هي التعريفات التي يجب حثها وعما إذا كانت هناك مصلحة عامة تبرر نشر الأسماء.

٧- يجب توخي الحذر عند نشر تصريحات تقول بأن رجال الشرطة أبلغوا عن ارتكاب جريمة من قبل شخص ورد اسمه بصراحة. من ناحية قانونية فإن مثل هذه المعلومات يجب أن لا تنشر قبل أن تصدر عن أجهزة الشرطة أو الادعاء العام بعد تخطهم في الموضوع، وعلى كل حال فإن مثل هذه القاعدة يجب أن لا تطبق إذا كان المبلوك الذي أبلغت به الشرطة معروفا مسبقا لدى دوائر واسعة أو أنه وبناء على الواقع الموجود يسود الاعتقاد بأن المعلومات التي وصلت الشرطة مؤكدة وملموسة.

٨- الشخص المشبوه أو المتهم أو المدان يجب أن يعفى من الوقوف أمام المحكمة بسبب إدانة سابقة إذا لم تكن ذات أهمية أو أنه لا علاقة لها بالحقائق التي يدان بها أو يتهم بها أو أنه مشبوه بها. فيما يتعلق بالأخبار الأخرى، وكقاعدة، يجب عدم التطرق لقضايا جرمية سابقة ضد شخص محدد بالاسم.

ايرلندا

دستور السلوك

اقره الاتحاد الوطني للصحفيين في ٢٩ حزيران (يونيو) عام ١٩٩٤.

- ١- واجب الصحفي ان يحافظ على أعلى للمعايير المهنية والأخلاقية
- ٢- سوف يدافع الصحفي في كل الأوقات عن مبادئ حرية الصحافة وجميع وسائل الإعلام التي لها علاقة بجمع المعلومات والتعبير عن التعليق والنقد ويجب عليه ان يكافح من أجل منع تشويه الخبر أو حجب أو الرقابة عليه.
- ٣- سوف يسعى الصحفي لضمان ان تكون المعلومات التي ينشرها عادلة وصحيحة ويتجنب اعتبار التعليق والحس أو المعلومة المبينة على دلائل غير مناسبة كحقائق ثابتة كما يتجنب تحريف المادة من خلال تشويه معلوماتها أو اعتماد مبدأ الانتقائية أو سوء عرض المادة.
- ٤- سوف يقوم الصحفي بتصحيح أي معلومات غير دقيقة أو مضررة بأقصى سرعة ويتأكد من ان التصحيح والاعتذار حول الخطأ قد نشر بالشكل المطلوب البارز ويعطي الحق في الرد للأشخاص الذين يتم انتقادهم عندما يكون الموضوع ذا أهمية.
- ٥- سوف يحصل الصحفي على المعلومات والصور والرسوم التوضيحية بالوسائل الشريفة المستقيمة فقط، ان استعمال الوسائل الأخرى يمكن تبريره فقط لاعتبارات ملحة من أجل المصلحة العامة. والصحفي مخول باستعمال الوسائل الأخرى وفقاً لما يمل به عليه ضميره الشخصي.
- ٦- وفيما يتعلق بالمبررات للاعتبارات الملحة المتعلقة بالمصلحة العامة سوف لا يلجأ الصحفي إلى وسائل تستلزم التطفل على حالات الألم والحزن الشخصي للآخرين.
- ٧- سوف يحمي الصحفي المصادر السرية للمعلومات.
- ٨- سوف لن يقبل الصحفي أي رشوات كما سوف لن يسمح لأي اغراءات أخرى بان تؤثر على القيام بواجباته المهنية.

٩- سوف لن يلجأ الصحفي إلى تشويه أو منع الحقيقة لأسباب إعلانية أو أي اعتبارات أخرى.

١٠- سوف يذكر الصحفي عمر الشخص أو قوميته أو لونه أو عقيدته أو عدم شرعيته أو إعاقته وحالته الزوجية أو توجهه الجنسي فقط إذا كانت هذه المعلومات ذات علاقة مباشرة بالخبر، وسوف لن يكتب الصحفي مادة تشجع على التمييز أو السخرية أو التحيز أو الكراهية على أي أرضية من الحالات التي ذكرت سابقاً.

١١- سوف لن يحصل الصحفي على أي منفعة خاصة من المعلومات التي يحصل عليها خلال أداء واجباته قبل أن تصبح هذه المعلومات معروفة للجميع من خلال النشر.

١٢- سوف لن يقوم الصحفي سواء من خلال القراءة أو الصوت أو الظهور بتقديم إعلان عن أي إنتاج تجاري أو خدمة تروج إلى عمله الخاص أو للمؤسسة التي يعمل لديها.

النرويج

دستور أخلاقيات العمل الصحفي للصحافة المطبوعة والإذاعة والتلفزيون.

تبنته نقابة الصحفيين النرويجيين في ١٤ كانون الأول (يناير) عام ١٩٩٤.

على كل مسؤول تحرير أو عضو هيئة تحرير أن يكون مطلعاً على هذه المقاييس الأخلاقية للصحافة وأن يجعل هذا الدستور قاعدة لعمله.

(١): دور الصحافة في المجتمع

- ١-١ أن حرية الكلام وحرية الإعلام وحرية الصحافة هي عناصر أساسية للديمقراطية، الصحافة الحرة المستقلة هي من بين المؤسسات المهمة جداً في المجتمع الديمقراطي.
- ٢-١ الصحافة كمؤسسة اجتماعية تبحث عن المهمات الضرورية وهي بذلك تحمل للمعلومات والنقاشات والملاحظات النقدية حول المجتمع، والصحافة مسؤولة عن السماح للتعبير عن الآراء المختلفة.
- ٣-١ على الصحافة أن تحمي حرية الكلام وحرية الصحافة ومبدأ الوصول إلى وثائق المعلومات الرسمية. عليها أن لا تستسلم لأي ضغط من أي شخص يريد منع حرية تدفق المعلومات أو الوصول الحر إلى المصادر والنقاشات المفتوحة حول أي مسألة مهمة للمجتمع ككل.
- ٤-١ أن من حق الصحافة أن تنقل المعلومات حول ما يدور في المجتمع وأن تكشف وتفتح للنقاش المسائل التي يجب إخضاعها للنقد.
- ٥-١ أن مهمة الصحافة حماية الأفراد والجماعات ضد عدم العدالة والإهمال الذي تفتقره السلطات والمؤسسات العامة والمصالح الخاصة وغيرها.

(٢): النزاهة والمسؤولية

- ١-٢ ان المحرر المسؤول بموجب القانون يتحمل المسؤولية الشخصية الكاملة عن المواد التي تحتويها للصحيفة أو المجلة أو الإذاعة أو البث التلفزيوني.
- ٢-٢ على كل قسم تحرير وكل موظف ان يحمي بنفسه نزاهته ومصداقيته حتى يكون حرا في التصرف مستقلا عن أي أشخاص أو جماعات قد ترغب في ممارسة التأثير على مسائل التحرير لأسباب أيديولوجية أو اقتصادية أو أسباب أخرى.
- ٣-٢ على أعضاء هيئة التحرير ان لا يقبلوا مهمات أو وظائف يمكن ان تخلق صراعا في المصالح في العلاقة مع مهماتهم التحريرية، يجب ان يتجنبوا الدور المزدوج الذي قد يقلل من مصداقيتهم.
- ٤-٢ على أعضاء هيئة التحرير ان لا يستغلوا مناصبهم للحصول على مكاسب شخصية.
- ٥-٢ يجب ان لا يطلب من عضو هيئة التحرير ان يكتب أو يعمل أي شيء يتناقض مع قناعاته أو إيمانه الخاص.
- ٦-٢ وعليه ان يرفض أي محاولة لتخطي أو تجاوز التمييز الواضح بين الإعلانات والمادة التحريرية وخاصة الإعلانات التي تكتب بصيغة قريبة من المواد الاخبارية التي يجب عدم قبولها، مثل هذه الإعلانات تقوض الثقة في نزاهة التحرير واستقلالية الصحافة.
- ٧-٢ يجب ان لا تعطى وعدا بتقديم مزايا تحريرية مقابل الإعلانات، المواد تنشر لاعتبارات تحريرية فقط.
- ٨-٢ يعتبر خرقا لسلوك وظيفة الصحافة الجيدة ان تدع الرقابة تؤثر على النشاط التحريري وعلى المحتوى والعرض.
- ٩-٢ على أعضاء هيئة التحرير ان لا يقبلوا بتنفيذ مهمات من أي شخص سوى من رئيس هيئة التحرير.

(٣): العلاقات مع المصادر

- ١-٣ ان مصداقية الصحافة يتم تدعيمها من خلال ذكر مصادر معرفة، وتعريف المصادر لا يناقض الحاجة إلى حماية المصادر.

- ٢ ٣ يجب أن تكون حذرا في اختيار المصادر وتأكد أن المعلومات التي تكتبها صحيحة، أن استعمال مصادر مجهولة يجب أن يستند إلى مبررات خاصة في تقييم ذكر هذه المصادر وعدم إحراجها.
- ٣-٣ أن تقديم المادة بشكل صحفي جيد يتطلب أن يكون منطق الذين تتم مقابلتهم والعلاقات المتساوية مع المصادر والاتصالات معها مرسومة بشكل واضح.
- ٤-٣ يجب حماية المصادر الصحفية، أن حملة المصادر هو مبدأ أساسي في المجتمع الحر ومتطلب لمقدرة الصحافة لاداء واجباتها تجاه المجتمع وتؤكد حرية الوصول للمعلومات الضرورية.
- ٥-٣ لا نقشي اسم شخص قدم معلومات على أساس سري إلا إذا رضي الشخص المعني بشكل واضح.
- ٦-٣ فيما يتعلق باعتبار المصادر واستقلال الصحافة فإن المادة غير المنشورة يجب عدم إفشائها لطرف ثالث وهذه تعتبر كقاعدة رئيسية.
- ٧-٣ أن واجب الصحافة أن تنشر الكلام المطلوب للذي تتم مقابلته ضمن أقواس، ويجب أن تكون الاقتباسات الأخرى دقيقة.
- ٨-٣ التعبيرات المراد إدخالها على التصريح يجب أن تكون محددة مع تصحيح الأخطاء الحقيقية الواضحة، لا أحد بدون صلاحية وسلطة تحريرية يمكن أن يتدخل في التحرير أو في تقديم مادة التحرير.
- ٩-٣ أعط اعتبارا خاصا للأشخاص غير الواعين لمدى تأثير وقع التصريحات التي يعطونها على القراء، لا تستغل عواطف ومشاعر الناس الآخرين أو جهلهم أو قلة قدرتهم في إصدار الأحكام.
- ١٠-٣ الكاميرات أو الميكروفونات الخفية أو استعمال هوية غير حقيقية يمكن استعمالها فقط في ظروف خاصة، والشرط هو استعمال هذه الطريقة فقط إذا كانت الطريقة الوحيدة الممكنة لكشف قضايا ذات أهمية ضرورية للمجتمع.

(٤): قواعد النشر

- ١-٤ كن عادلا ومنثبها وعميق التفكير في المحتوى والمقدمة.
- ٢-٤ اجعل من السهل فهم المعلومات الحقيقية وفرق بينها وبين التعليق.

- ٣-٤ احترام دائما شخصية الإنسان وهويته وخصوصيته وعرقه وجنسيته ومعتقداته، لا نعطي أهمية للتولحي للشخصية أو الخاصة إذا لم تكن ضرورية الخبر.
- ٤-٤ تأكيد بان لا تكون العناوين الرئيسة والمقدمة وما يأتي بعدها بعيدة عما هو موجود في المحتوى.
- ٥-٤ تجنب بشكل خاص الافتراض المسبق بالحكم بالذنب على متهم في التقارير المتعلقة بالجريمة والمحاكم، أومضح بان مسألة الذنب سواء أكانت تتصل بشخص تحت موقع الشك أو متهم أو محكوم لن يتم تقريرها إلا بعد صدور حكم رسمي قانوني ساري المفعول.
- ٦-٤ يجب ان تأخذ بعين الاعتبار كيفية تأثير التقارير الصحفية المتعلقة بالحوادث والجرائم على الضحايا وأقاربهم، يجب ان لا تنشر أسماء الضحايا أو المفقودين إلا بعد إعلام أقاربهم، يجب إعطاء اعتبار للأشخاص الذين يعيشون حالة من الألم أو عدم التوازن أو في وضع نفسي غير طبيعي.
- ٧-٤ أن يكون حذرا في استعمال الأسماء والصور وأي مواد أخرى أو تعريفات محددة في التقارير المتعلقة بالمحاكمات وتقارير الجرائم، يجب إعطاء الانبأاء عند الكتابة عن القضايا التي لا زال التحقيق جار بشأنها والقضايا المتعلقة بصغار السن، يجب الامتناع عن تحديد الهويات إلا إذا كان ذلك ضروريا من أجل تلبية المطالب العادلة للإعلام.
- ٨-٤ كقاعدة عامة يجب عدم نشر هويات الأطفال في التقارير في المسائل العائلية أو القضايا التي يجري النظر فيها من قبل سلطات العناية بالطفل أو من قبل المحاكم.
- ٩-٤ الانتحار ومحاولات الانتحار بشكل عام يجب عدم ذكرها.
- ١٠-٤ يجب ممارسة الحذر عن استعمال الصور لأي هدف آخر غير الهدف الذي صورت من أجله.
- ١١-٤ يجب حماية مصداقية الصور الصحفية، الصور التي تستعمل كتوثيق يجب عدم تغييرها بطريقة تخلق انطباعا كاذبا، الصورة المعدلة

بطريقة بارعة يمكن قبولها كتوضيح بشرط أن يذكر لها صورة مركبة فنيا.

١٢-٤ أن استعمال الصور يجب أن ينطبق عليه نفس المتطلبات المطبقة في التقارير المكتوبة من حيث الحذر.

١٣ ٤ يجب تصحيح المعلومات غير الصحيحة عندما يتطلب ذلك وتقديم الاعتذار بأسرع وقت ممكن.

١٤-٤ الذين يتعرضون لاتهامات شديدة يجب /إن أمكن / أن يكون لديهم الفرصة في الرد. النقاشات والجدل وعملية النقد في الأخبار يجب لا تتم إعاقتها من قبل أحزاب لا ترغب المشاركة في التعليق أو المساهمة فيها.

١٥-٤ الذين يتعرضون للهجوم يجب أن تكون لديهم الفرصة /بأسرع ما يمكن / للرد إلا إذا كان الهجوم أو النقد جزء من عملية مستمرة لتبادل الآراء، وهذه الفرصة لا تنطبق على ما يتضمنه مقال التحرير أو الافتتاحية أو التعليق حول موضوع جدلي، وأي رد يجب أن يكون بطول معقول وضمن محتوى الموضوع محل النقاش.

البرتغال

دستور الأخلاقيات والواجبات للصحفيين

تبنته نقابة الصحفيين في أيلول (مايو) عام ١٩٩٣.

- ١- أن واجب الصحفي أن ينقل الحقائق بدقة وبطريقة صحيحة وأن يفسرها بشرف، أن الحقائق هي (الوصول إلى تسوية والحل الوسط) للقضايا عن طريق سماع الأطراف المعنية بالقضية بشكل أساسي.
- ٢- على الصحفي أن يحارب الرقابة والإثارة وأن يتنبه إلى أن يأخذ بالاعتبار أن إلقاء الاتهامات بدون دليل والانتحال هي من الأخطاء الفاتلة للمهنة.
- ٣- على الصحفي أن يحارب ضد القيود المفروضة على الوصول إلى مصادر المعلومات وضد المحاولات للحد من حرية التعبير والحق في الإعلام، على أن الصحفي ملزم بإعلان الإساءات ضد هذه الحقوق.
- ٤- على الصحفي أن يستعمل وسائل شريفة في الحصول على المعلومات والصور والوثائق وأن يتجنب إساءة استغلال النيات الصادقة لأي شخص، وتقديم نفسه والتعريف عليها للأخرين بأنه صحفي، وخرق هذه الأمور غير مسموح به إلا فقط على أرضية المصلحة العامة الواضحة غير المختلف عليها.
- ٥- على الصحفي أن يتحمل مسؤولية جميع أعماله وأفعاله المهنية وأن يصحح المعلومات التي يثبت أنها كاذبة أو غير دقيقة، وعليه أن يرفض الأفعال والسلوك الذي يؤدي أو يعارض ضميره.
- ٦- أن تعريف المصدر هو مقياس رئيسي للصحفي الجيد، على الصحفي أن لا يكشف، حتى في المحكمة، عن مصادره السرية إلا عندما يتم استغلاله في إعطاء معلومات كاذبة، الآراء يجب أن تنسب وأن تكون واضحة ومنفصلة عن الحقائق.
- ٧- على الصحفي أن يؤكد على افتراض البراءة حتى تنتهي القضية، وعليه أن لا يشير بشكل مباشر أو غير مباشر إلى ضحايا الجرائم الجنسية أو

المجرمين الأحدث ولا أن يذل الأشخاص أو يسيء إلى إنسانيتهم وزيادة معاناتهم.

٨- على الصحفي أن يمتنع عن معاملة الناس من خلال التمييز بينهم على أرضية اللون أو الأصول أو الجنسية أو الجنس.

٩- على الصحفي أن يحترم الحياة الشخصية للمواطنين إلا عندما تتطلب المصلحة العامة أن يكشف عنها أو عندما يتناقض سلوك الشخص الذي يتم استجوابه مع القيم والمبادئ للشعب التي يدافع عنها.

١٠- على الصحفي أن يرفض الطلبات أو الوظائف والمنافع التي قد تثير تساؤلاً حول استقلاليته ونزاهته المهنية، وعليه أن لا يستغل وضعه المهني من أجل الحصول على فوائد شخصية.

السويد

دستور الأخلاقيات للصحافة والإذاعة والتلفزيون

سوف يكون للصحافة والإذاعة والتلفزيون أعلى درجات الحرية، وضمن نطاق مرسوم حرية للصحافة والحق الدستوري في حرية التعبير حتى يكون باستطاعتها الخدمة في نشر الأخبار ومراقبة الشؤون العامة.

وفي هذا المجال فإنه من المهم أن تتم حماية الفرد من المعاناة غير المبررة الناتجة عن النشر.

إن الأخلاقيات لا تتوقف أصلاً في تطبيق مجموعة رسمية من القوانين ولكن في المحافظة على سلوك مسؤول في ممارسة الواجبات الصحفية.

القسم الأول:

قواعد النشر

توفير الأخبار الدقيقة

- ١- أن الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في المجتمع والثقة التي منحها لها الشعب تتطلب منها توفير الأخبار الدقيقة والموضوعية.
- ٢- كن انتقادياً لمصادر الأخبار، دقق الحقائق بأكثر ما تستطيع من جهد في ضوء الظروف حتى ولو كانت منشورة في وقت سابق، أعط الفرصة للقارئ والمستمع أو المشاهد إمكانية التمييز بين الحقائق والتعليقات.
- ٣- موجز وعناوين الأخبار ومقدماتها يجب أن تكون مدعمة من محتوى الخبر.
- ٤- تأكد من موثوقية وصحة الصور والرسومات للتوضيحية حيث يجب أن تكون صحيحة ولم تستعمل بطريقة مضللة.

معاملة الردود بتفهم

- ٥- الأخطاء الجدية يجب تصحيحها عندما يطلب ذلك، ورغبة أي شخص للرد على معلومات أي مادة يجب (إذا كان ذلك مشروعاً) أن يعطى

الفرصة لكتابة التصحيح ويجب أن تنشر التصحيحات والردود فوراً وبالشكل المناسب بطريقة تجذب قراء المعلومات الأصلية، ولا تتطلب الردود دائماً تعليقاً من التحرير.

٦- يجب وبدون تأجيل نشر بيانات النقد أو اللوم الصادرة عن مجلس الصحافة السويدي في القضايا المتعلقة بمخالفة إحدى الصحف في الصحيفة ذاتها.

احترام خصوصية الفرد

٧- كن حذراً من نشر مواد تنتهك خصوصية الفرد، امتنع عن مثل هذه الأعمال إلا إذا كان ذلك واضحاً أنه من أجل المصلحة العامة.

٨- كن حذراً من نشر ملاحظات تتعلق بالانتحار أو محاولات الانتحار خاصة بدون النظر إلى مشاعر الأقارب وفي ضوء ما ذكر سابقاً حول خصوصية الفرد.

٩- يجب دائماً إعطاء أكبر اعتبار ممكن لضحايا الجرائم والحوادث، تأكد من الأسماء والصور التي يراد نشرها مع إعطاء اعتبار لضحايا وأقاربهم.

١٠- لا تركز على القومية أو الجنس أو المنصب أو الاتجاه السياسي أو المعتقد الديني للأشخاص المعنيين إذا كانت هذه العوامل غير مهمة في محتوى المادة أو كانت تحط من قدرهم.

كن حذراً عند استعمال الصور

١١- حيثما كان ذلك مقبولا فإن هذه القواعد تطبق أيضا على الصور.

١٢- عند عمل المونتاج أو الرتوش للصور بواسطة وسائل إلكترونية أو كتابة شرح الصورة يجب عدم إجرائها بطريقة تضلل أو تخدع القارئ، أوضح دائماً بالقرب من الصورة ما هي الأماكن التي تم تغييرها بعملية القص أو الرتوش، وهذا ينطبق أيضا على مثل هذه الصور عندما توضع في ملفات.

الإصغاء لكل طرف

١٣- حاول ان تعطي للناس الذين تم انتقادهم في تقرير ما الفرصة للرد على النقد، حاول أيضا ان تضع في التقرير وجهات نظر جميع الأطراف وخذ بعين الاعتبار ان الهدف الوحيد للتقارير بمختلف أنواعها قد يكون المس بجميع الأطراف الواردة في التقرير.

١٤- تذكر انه أمام القانون فان الشخص المشتبه به بتنفيذ اعتداء يبقى دائما مفترضا بان يكون بريئا حتى تثبت إدانته، النتيجة النهائية للحكم في القضية المعنية يجب ان تكتب عنها.

كن حذرا عند نشر الأسماء

١٥- فكر مليا بالآثار الضارة التي قد تلحق بالأشخاص إذا نشرت أسماءهم، يجب الامتناع عن نشر الأسماء إلا إذا كان ذلك من اجل المصلحة العامة.

١٦- إذا لم يكن هناك حاجة لنشر اسم الشخص يجب ان تمتنع عن نشر صور أو تفاصيل عن المنصب أو العمر أو الجنسية أو الجنس التي قد تعرض الشخص تحت الاستجواب لمعرفة هويته.

١٧- خذ بعين الاعتبار بان المسؤولية الكاملة لنشر الأسماء والصور تقع على كاتب المادة.

تطبيقات على القسم الأول

عندما يتعلق الأمر بالصحافة فان مجلس الصحافة السويدي مسؤول بصورة مبدئية بتفسير مفهوم (الممارسة الصحفية الجيدة) ويجب ملاحظة ان مجلس الصحافة المختص بالتحقيق في الشكاوي للصحفية لا يتعامل مع حالات الخروج عن القوانين المطبقة في برامج الإذاعة والتلفزيون، لجنة الإذاعة المعنية من الحكومة السويدية مسؤولة عن التحقيق في هذه البرامج.

وهيما يتعلق بالصحيفة التي يتم انتقادها فان حكم مجلس الصحافة الذي يصدر على شكل تقرير يجب نشره في (المجلة الصحفية) وفي صحيفة الصحفي المخالف.

القسم الثاني:

القواعد المهنية

أمانة الصحفي:

- ١- لا تقبل مهمة من أي شخص من خارج مسؤولي هيئة التحرير.
- ٢- لا تقبل مهمة أو دعوة أو رحلة مجانية أو أي منفعة لا من داخل مهنتك ولا من خارجها لأنها يمكن أن تضعك كصحافي حر مستقل محل تساؤل.
- ٣- لا تستغل موقعك كصحافي من أجل أن تمارس ضغطا لتحقيق مصلحتك الخاصة أو مصلحة شخص آخر أو من أجل منافع شخصية.
- ٤- لا تستغل الأخبار غير المنشورة من أجل مصلحتك أو مصلحة أي طرف وخاصة الأخبار المتعلقة بالقضايا الاقتصادية أو إجراءات الدولة والبلديات والمنظمات والشركات أو أفراد القطاع الخاص.
- ٥- خذ بعين الاعتبار شروط الاتفاقية الجماعية للصحافيين التي بموجبها يستطيع الصحفي أن يرفض أمرا بأن يكتب ضد معتقداته أو لتنفيذ مهمات مثله.

الحصول على المواد

- ٦- يجب التقيد بالرغبات التي يتم قبولها للأشخاص الذين تتم مقابلتهم ليعرفوا مسبقا كيف وأين سيتم نشر تصريحاتهم.
- ٧- أظهر اهتماما خاصا بالأشخاص الذين لم يعتادوا على إجراء المقابلات واعلمهم حول ما إذا كانت تصريحاتهم قد أخذت للنشر أو للمعلومات فقط.
- ٨- لا تزيف أو تشوه المقابلات أو الصور.
- ٩- يجب أن تبدي اهتماما خلال التصوير والحصول على الصور خاصة إذا كانت تتعلق بالحوادث والجرائم.
- ١٠- لا تستسلم للضغط الخارجي للهاتف إلى منع أو تقييد النشر المرر.

١١- يجب التنبيه إلى حقوق النشر والقواعد المتعلقة بالاختصاصات وحقوق الصور.

١٢- يجب الإشارة للمصدر عندما تكون المادة المنشورة مستندة أساساً على معلومات من أطراف ثالثة.

وقت نشر البيانات الصحفية

١٣- يجب أن تحترم الوقت المتفق عليه لنشر البيانات الصحفية.

القسم الثالث

قواعد نشر الإعلانات على صورة أخبار

القاعدة الأساسية

يجب حماية الثقة الممنوحة للصحافة والإذاعة والتلفزيون ولزاهتها، لا تدع الجمهور يشك بأن أي شخص قد يؤثر بشكل غير مناسب على محتوى البرنامج أو المادة الإخبارية، لهذا لا تنشر أو تقدم بين المواد الإخبارية شيئاً لا يتعلق بمهنة الصحافة، وهذا لا يعني بأن المواد المنشورة يجب أن لا يكون لها غرض إعلاني، ولكن يجب أن تحتوي على الأخبار أو لها صفة معلوماتية أو صفات مشابهة أو فنية.

تعليمات عامة

١- يجب وضع المادة في إطار فقط وفقاً لقرارات صحفية، إن القصد يجب أن لا يكون أبداً الدعاية لأي منتجات أو خدمات ولا يمكن أن تعرض المادة بحيث يعتقد القراء أنها تجارية بطبيعتها. تأكد من أن المادة الإعلانية منفصلة وغير مختلطة مع المادة الإخبارية حتى ولو من خلال النظرة السريعة لها.

٢- أرفض الأفكار المتعلقة بالأراء والمقترحات للمقالات والبرامج إذا احتوت مصلحة مقابل احتوائها على إعلان بأي شكل. وكمبدأ أرفض العروض المقدمة لرحلات مجانية ومدعومة بنسبة كبيرة، أرفض الهدايا والفوائد الأخرى، لا تعد مسبقاً بأنك سوف تنشر مادة ما.

٣- ان مستقبل المقالات الإعلامية والبرامج يضعون مطالب ثقيلة من اجل نراة الصحافة في المجال الاعلاني، لهذا اظهر كيف ان اختيار الكتابة عن المنتجات أو الخدمات في المقال تم إقرارها وفق مقاييس محددة، واكتب بوضوح كيف ان المنتجات أو الخدمات تم مقارنتها أو اختيارها من بين منتجات أخرى ولماذا، كن حذرا ونقيقا عند التعامل مع نقد المنتجات ولا تكتب مقالا يمثل وجهة نظر طرف واحد حول مجموعات أو منتجات أو عن منتج أو إنتاج أو خدمة واحدة أو ثلث أو محلات أو مطاعم.

٤- ضيع معلومات حول عروض المسارح والأفلام والمعارض والفنون والأحداث الرياضية وما شابهها وتقييمها من ناحية فائدتها الصحفية لتقرير قيمة الخبر، تفحص المادة بدقة وتأكد انها كتبت بدافع صحفي. ويجب التأكد فيما إذا كانت المعلومات والصور حول الشركات الجديدة والمخازن والمحلات أو ما شابهها لها قيمة إخبارية صحفية.

٥- اذكر فقط الشركات والمنظمات التي تقدم تبرعات أو تقدم جوائز أو تساهم في أي نشاطات مثل رعاية الحفلات والمناسبات والكرنفالات والحفلات الخيرية وغيرها، إذا كانت هناك أسباب صحفية قوية لعمل ذلك.

٦- لا تنشر أو تقدم في المساحة المخصصة للأخبار المعلومات المتعلقة بحقوق والتزامات الأفراد أو الجمهور أو بيانات تطلبها أو ترغب سلطات الدولة أو البلديات نشرها. شركات الإذاعة تخضع لقواعد مذكرات السلطات الرسمية التي تتضمنها اتفاقات بين شركات الإذاعة والدولة وفي التعليمات الداخلية المتعلقة بها. لا تنشر في المساحة المخصصة للأخبار المعلومات المتعلقة بالشركات والمنظمات مثل ساعات الدوام وعرض المنتجات والمناسبات على الجوائز والترتيبات الأخرى التي لا تحمل صبغة صحفية.

٧- على شركات الإذاعة والتلفزيون والصحف عندما ترغب بالإعلان عن خدماتها وترتيباتها أو إجراءاتها ان تقدم ذلك للقراء على شكل إعلانات.

- ٨- عند استخدام مواد (سيارات، قوارب، ملابس، أثاث، معدات مطابخ وغيرها) لأغراض التصوير فانه يجب ذكر أسماء هذه المنتجات وبائعها ووكلائها فقط في حالة وجود مبرر صحفي لذلك.
- ٩- الصفحات الخاصة والملاحق في الصحف يجب ان تكون مبررة صحفيا، الزوايا الخاصة مثل (سوق الوظائف وسوق السيارات وما شابهها) التي يمكن اعتبارها إعلانات أو التي تشير إلى ان المنتجات والخدمات معروضة للتزيلات يجب تقديمها كإعلانات تجارية.
- ١٠- قوائم المقاولين والمزودين للملح في شركات البناء وغيرها يجب ان تأخذ شكل الإعلان.

فنلندا

مبادئ الممارسة المهنية

تبناه اتحاد الصحفيين الفنلنديين في تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٩١ ودخل حيز التنفيذ في الأول من كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢.

مقدمة

ان قواعد الممارسة الصحفية الجيدة هي حق المواطن في الحصول على معلومات صحيحة وضرورية وجوهرية التي من خلالها يستطيع ان يشكل صورة حقيقية عن العالم والمجتمع من حوله.

تتضمن الأخلاقيات المهنية للصحافي احترام القيم الإنسانية الأساسية مثل حقوق الإنسان والديمقراطية والتفاهم الدولي.

على الصحافي ان يعرف مسؤولياته تجاه محيطه وان يكون واعيا للآثار البيئية للقضايا التي يتعامل معها.

الممارسة الصحفية الجيدة لا تحد من حرية الصحافي او حرية الجمهور في الحق في التعبير، إنها تهدف إلى تعزيز وتطوير وتنطق المناقشات والمعلومات وتستلزم المسؤولية لمبادئ وسياسات الاتصال.

ان الإرشادات للصحافيين تتناول جميع ميادين العمل الصحفي بغض النظر عن الوسيلة التي يعمل بها الصحافي، ومع ذلك فان الإرشادات لا تغطي جميع الحالات التي تظهر خلال الممارسة، ان ما يصدر من قرارات وبيانات عن مجلس وسائل الإعلام حول المبادئ تفسر وتكمل هذه المبادئ.

ان الممارسة الجيدة أيضا تستلزم معرفة الصحافي أهم القوانين والتعليمات والاتفاقات والقرارات الدولية المرتبطة بعمله.

الجانب المهني:

١- القرارات المتعلقة بمضمون إجراء الاتصالات بشأن تقرير إخباري يجب ان يتم اتخاذها على أساس صحفي، ويجب ان لا تمارس هذه السلطة خارج مكاتب التحرير.

- ٢ الصحفي مسؤول أمام القراء والمستمعين والمُشاهدين وعليه أن لا يتعامل مع الموضوع بشكل يعود عليه بفوائد شخصية.
- ٣- للصحافي الحق والالتزام أن يعارض الضغط أو الإغراء الذي قد يحاول آخرون أن يقوموا به للتوجيه أو منع أو تحديد للمعلومات.
- ٤- على الصحفي أن لا يسعى استغلال موقعه أو وسيلته الإعلامية وأن لا يقبل منافع قد تؤدي إلى زعزعة استقلاليته أو إمكانيةه في الالتزام بموجب مبادئ أخلاقياته الصحفية.
- ٥- على الصحفي أن لا يعمل ضد قناعاته الشخصية أو الممارسة الصحفية الجيدة، يمكنه رفض تغطية مهمات تتعارض مع مبادئه.
- ٦- الممارسة الجيدة يجب الالتزام بها عند استعمال مادة لطرف آخر، وهذا قد لا يتعلق فقط بمادة تتمتع بحماية حقوق النشر، ومن السلوك الجيد أن تذكر المصدر عندما تستعمل معلومات مأخوذة أو منشورة بشكل واسع من طرف صحفي ثان.
- ٧- يجب تجنب استعمال النصوص الإعلانية على شكل أخبار بجميع أشكالها ويجب الحذر الشديد من المولد التي ترتبط بمصلحة تجارية، ويمكن نشر مثل هذه المادة فقط إذا كان هناك حوار صحفي معمق حولها. أن الخط بين الإعلان والمادة التحريرية يجب أن يكون واضحاً.

المعلومات الصحيحة

- ٨- يجب على الصحفي خلال عمله أن يهدف إلى الوصول إلى معلومات صائقة وضرورية وغير متحيزة.
- ٩- يجب التعامل مع مصادر المعلومات بكل حذر وهذا مهم بشكل خاص في التعامل مع المسائل المتعارضة، مصدر المعلومات قد يكون له مصلحة شخصية أو قصد بهدف تشويه القضية.
- ١٠- يجب التأكد من المعلومات الحقيقية بما فيها الحالات التي تكون فيها المعلومات قد نشرت سابقاً.
- ١١- يجب منح الجمهور فرصة لكي يستطيع التمييز بين الحقائق والآراء والمواد القصصية الخيالية التي تستعمل كخلفية للخبر، هذا المبدأ لا يحد أو يفيد اختيار الأسلوب أو الشكل الصحفي المناسب.

- ١٢- العناوين والمقدمات والخلاف والصور والشروحات وغيرها من المواد يجب ان تكون متفقة مع مضمون القصة أو الخبر.
- ١٣- إضافة إلى ذلك فإن الصور والصوت يجب استعمالها بصدق ويجب أخبار المتلقي عما إذا كانت المادة ذات طبيعة وثائقية أو خيالية.

طلب المعلومات

- ١٤- يجب طلب المعلومات بشكل صريح وباستعمال وسائل شريفة، الطرق الاستثنائية يمكن فقط اللجوء لها للحصول على معلومات ذات أهمية للجمهور بشكل عام لا يمكن الحصول عليها بالوسائل العادية.
- ١٥- للشخص الذي تتم مقابلته الحق ان يعرف بأي وسيلة إعلامية أو في أي موضوع سيتم استعمال تصريحه. ومن السلوك الجيد ان يتم إخباره فيما إذا كانت مقابلته سيتم نشرها أو استعمالها فقط كمادة خلفية.
- ١٦- إذا كان هناك مبرر، على الصحفي ان يلتزم بطلب الذي تتم مقابلته للتأكد من تصريحه قبل نشره لضمان دقة الحقائق فيه، وعلى أي حال فإن سلطة الصحافة لا يتم التخلي عنها خارج غرفة التحرير للموافقة على مثل هذا الإجراء.
- ١٧- يجب حماية مصادر المعلومات، وتبقى شخصية الشخص الذي يقدم المعلومات سرية لا يمكن الإعلان عنها بدون إذن، وأيضاً هذا ينطبق على هوية شخص يكتب باسم مستعار في الوسيلة الصحفية.

التصحيح وحق الرد

- ١٨- يجب تصحيح المعلومات غير الصحيحة إما من خلال مبادرة الصحفي ذاته أو عندما يطلب الشخص للمعنى ذلك.
- ١٩- الشخص الذي يتعرض لنقد حاد يجب ان يعطى الحق في الرد إذا كان لديه أساس لطلب ذلك، لاختلاف الآراء لا يستدعي إعطاء الحق بالرد.
- ٢٠- إذا كان طلب الرد عادلاً يجب نشره على شكل رغبة من الشخص دون تأخير بطريقة تعطي مجالاً للذين تلقوا المعلومة الأصلية ان يلاحظوا الرد بسهولة.

٢١- إذا كان الرد غير مناسب للنشر فإنه يجب بحث إجراء تغييرات عليه بالاتفاق مع الكاتب وإذا لم يكن ممكناً الاتصال معه ضمن وقت معقول فإنه ينصح بنشر الرد بطريقة مختصرة، ومن الضروري عدم تعديل المفهوم.

٢٢- إذا تعرض شخص لانتقاد حاد في الوسيلة الإعلامية فإن من الممارسة الصحفية الجيدة أن يعطى الفرصة لتوضيح رأيه في وقت مناسب.

حماية الفرد

٢٣- يجب حماية الكرامة الإنسانية والسمعة لكل فرد، يجب عدم نشر المعلومات الشخصية المتعلقة بالفرد مثل لون البشرة الجنسية والأصل ومعتقداته الديني والسياسي وغيرها من الصفات الشخصية إذا لم يكن لها علاقة بالخبر وعدم نشرها بطريقة لزرائية.

٢٤- الحقائق الضارة أو المؤذية المتعلقة بالحياة الشخصية للفرد أو عائلته يجب عدم نشرها إلا إذا كانت ضمن الاهتمام الرئيسي للجمهور.

٢٥- يجب الانتباه حين نشر الصور وعدم استعمال الصورة بطريقة يساء فهمها أو تعني شيئاً مسيئاً للطرف المعني، يجب أخذ الحذر حين نشر صور حول ضحايا الحوادث والجرائم.

٢٦- إن نشر الأسماء أو أي حقائق تتعلق بالهوية عند التعامل مع أخبار الجرائم يمكن تبريره على قاعدة أهميتها بالنسبة للجمهور، إن هوية أي شخص بشكل عام يمكن الإعلان عنها قبل قرار المحكمة إلا إذا كانت طبيعة الجريمة أو مركز الطرف المعني قدم أسباباً قوية لذلك.

٢٧- يجب عدم نشر افتراض مسبوق بالحكم على المتهم بجريمة، ويجب عدم توقيع قرار المحكمة أو السلطات المختصة أو افتراضه المسبق.

٢٨- إذا كان الخبر حول تقرير يتعلق باعتهاء أو إلقاء القبض أو السجن أو شكوى تم إصداره فمن الممارسة الصحفية الجيدة أن تتم متابعة إجراءات القضية حتى صدور القرار النهائي.

٢٩- إن المبادئ المتعلقة بحماية الفرد يجب تطبيقها عندما يتم استعمال المعلومات التي تتضمنها الوثائق العامة أو أي مصادر عامة أخرى. لأن توفر المعلومات العامة لا يعني بالضرورة أنه يمكن نشرها بكل حرية.

ايسلندا

قواعد الأخلاقيات في الصحافة

أقره مجلس الصحافة الايسلندي عام ١٩٨٨.

على الصحفيين في جميع وسائل الإعلام ان يتذكروا أثناء عملهم القواعد الأساسية للعلاقات الإنسانية وحق الشعب في المعلومات وحرية التعبير والنقد.

المادة ١:

على الصحفي ان يسعى إلى ان لا يفعل شيئاً قد يجلب السمعة السيئة على مؤسسته المهنية، أو صحيفته أو هيئة التحرير التي يعمل معها، يجب ان يتجنب أي شيء قد يكون مؤذياً بشكل عام للعمل الصحفي أو يضر بمصالح المهنة، عليه ان يكون دائماً محترماً في تعامله مع الزملاء.

المادة ٢:

على الصحفي ان يكون واعياً لمسئوليته الشخصية عن كل ما يكتب، ان يخل في ذهنه يدرك انه صحفي حتى عندما لا يقدم نفسه كذلك، وسواء في الكلمة المكتوبة أو المقروءة، على الصحفي ان يحترم السرية الضرورية لمصادره.

المادة ٣:

الصحفي يتقيد بأعلى المقاييس الممكنة في جمع المعلومات ونشرها وتقديمها ويبين الحد الأقصى للحقيقة في القضايا الحساسة، يتجنب كل ما يسبب ألماً غير ضروري أو إذلالاً للبريء أو الذين يواجهون المعاناة.

المادة ٤ :

ان قبول الصحفي لرشوة أو استعمال التهديد فيما يتعلق بنشر المادة يعتبر خرقاً جدياً كبيراً، على الصحفي ان يكون واعياً متى يمكن نشر الأسماء من

أجل الأمن الشعبي أو المصلحة الشعبية، وفيما يتعلق بالقضايا الجرمية والقانونية على الصحفيين ان يتقيدوا بالقاعدة العامة بان كل شخص بريء حتى تثبت إدلته.

المادة ٥:

على الصحفي ان يبتذل كل ما بوسعته لتجنب صراع المصالح مثلا بكتابة تقرير عن شركات أو مصالح مجموعات يكون على علاقة بها، عليه بشكل مبني ان يخدم مصالح القارئ ويحترم مهنة الصحافة في كل ما ينفذه وتحت حماية المهنة.

ومن الواجب ان يكتب الصحفي دائما على قاعدة قناعته وعليه ان يتأكد بان لا يخلط بين المواد التحريرية التي تتضمن قيما إعلامية وتربوية واضحة وبين الإعلان سواء كان مصورا أو مادة مكتوبة.

دستور الأخلاقيات هذه لا يحد من حرية التعبير للصحفيين الذين يكتبون، تحت أسمائهم الصريحة، مواد محددة في الصحف، مثلا في مجال النقد حيث تكون الآراء الشخصية للكاتب هي جوهر المقال.

المادة ٦:

يمكن لكل شخص يعتقد بان أي صحفي قد أساء لمبادئ الدستور المذكور أعلاه وان مصلحته قد تعرضت للخطر ان يتقدم بشكوى إلى لجنة الأخلاقيات لاتحاد الصحفيين في اسبانيا خلال شهرين من النشر بشرط ان يكون الخبر المنشور غير معروض أمام المحكمة في نفس الوقت.

وعلى الشاكي ان يكون قد بحث قبل ذلك إصلاح الموضوع مع المؤسسة الصحفية المعنية، وتستطيع لجنة الأخلاقيات، ان تحكم بالاعتراض على القرار أو التعويض المناسب، وعلى لجنة الأخلاقيات بحث الموضوع في اجتماع يعقد خلال أسبوع وإعلان حكمها المبني على أسس سليمة بالسرعة الممكنة.

وعندما تتولى لجنة الأخلاقيات التحقيق في الشكوى أو الانتهاك يجب ان تأخذ بعين الاعتبار التغطية الشاملة للموضوع في الوسيلة الصحفية التي تم

تقديم الشكوى ضدها، ويجب ان يعطى مراسل الصحيفة الفرصة لتفسير وجهة نظره حول الموضوع.

وصنفت لجنة الأخلاقيات ثلاث درجات للانتهاك حسب طبيعتها:

١- انتهاك يلام عليه.

٢- انتهاك خطير.

٣- انتهاك خطير جدا.

لا يمكن استئناف حكم لجنة الأخلاقيات. ويجب نشر حكم اللجنة مع النقاشات التي استند إليها بأسرع ما يمكن في الدورية الصادرة عن اتحاد الصحفيين. ويجب إرسال الحكم إلى المؤسسة الصحفية ذات العلاقة في أقرب فرصة مع طلب لنشره إذا كانت القضية تتعلق بالبندين ٢ و ٣ وبعد ثلاثة أيام يرسل الحكم إلى وسائل الإعلام الأخرى.

ان تفاصيل حكم اللجنة يجب ان ينشر كله. وفي تقديم الأخبار حول الأحكام الصادرة عن اللجنة على الصحفيين ان يتنبهوا إلى المحظورات التي يحثها هذا الدستور في البندين ١ و ٢ المذكورين أعلاه.

وإذا شعرت لجنة اتحاد الصحفيين بعد قرار لجنة الأخلاقيات بان الانتهاك خطير جدا وأنه يجب اتخاذ إجراءات أكثر حزمًا يمكنها تقديم اقتراح بفرض عقوبات ضد الصحفي موضوع المسألة وتدعو إلى اجتماع للأعضاء بشرط ان تكون النية لعمل ذلك تم نكرها في البيان الصادر عن الاجتماع.

وفي حالة ان المقال لم يكن منسوباً إلى أي كاتب لو ان الصحفي موضوع التساؤل ليس عضواً في اتحاد الصحفيين فإن حكم لجنة الأخلاقيات يجب ان يقدم إلى المحرر أو الكفيل المسؤول صاحب العلاقة المباشرة، وحتى ولو لم يكن أي من هذين عضو في اتحاد الصحفيين فإن لجنة الأخلاقيات يمكنها اتخاذ قرار حول الشكوى.

سويسرا

إعلان حول واجبات وحقوق الصحفيين

أقره اتحاد الصحفيين السويسري عام ١٩٧٢ في بيرن واعينت مراجعته عام ١٩٩٤ في زيورخ.

توطئة

- الحق في الحصول على المعلومات وحرية الكلام والنقد هي من حقوق الإنسان الأساسية.
- ان واجبات وحقوق الصحفيين مستمدة من حق الشعب في معرفة الحقائق والآراء.
- مسؤولية الصحفيين تجاه الشعب لها الأولوية على أي مسؤولية أخرى خاصة مسؤوليتهم تجاه أصحاب الأعمال الذين يعملون لديهم ومؤسسات الدولة.
- عند قيامهم بمهمتهم الإعلامية على الصحفيين ان يتبنوا بإرادتهم الحرة قواعد محددة عليهم التقيد بها، هذه القواعد وضعت في "إعلان الواجبات" التالي.
- على كل حال هذه الواجبات يمكن تنفيذها فقط اذا منحت لهم الشروط المسبقة الضرورية لاستقلال الصحفيين وكرامة مهنتهم التي تأتي ضمن "إعلان الحقوق" التالي.

أولا : إعلان للواجبات

عند جمع المعلومات وتحريرها والتعليق عليها يجب على الصحفيين ان يعطوا الواجبات التالية الأهمية الكبرى :

- ١- ان يتمتعوا الحقيقة بغض النظر عن نتائجها ويظهروا احتراماً كاملاً لحق الشعب ان يعرف الحقيقة.

- ٢- ان يدافعوا عن حرية للمعلومات وجميع الحقوق المنبثقة عن هذه الحرية خاصة الحق في التعليق والنقد إضافة إلى استقلال وكرامة مهنتهم.
 - ٣- ينشرون فقط المعلومات والوثائق والصور المعروفة المصدر ولا يحجزون أي معلومات أو عناصر مهمة منها ولا يحرفون أي مضمون للخبر أو الوثيقة أو الصورة، ويشيرون بوضوح إلى المعلومات غير المؤكدة وإلى الصور المركبة وهم يحترمون موعد التسليم والطبع.
 - ٤- لا يمارسون وسائل غير شريفة في الحصول على المعلومات والصور والوثائق، ولا يتلاعبون بالصور أو يستعملون صوراً تم التلاعب بها أو تحريفها من أجل إعطاء وجهة نظر محرفة، ولا يمارسون انتحال الرأي.
 - ٥- عليهم ان يصححوا كل خبر نشره إذا ثبت ان مضمونه سواء بشكل جزئي أو كامل بأنه كان كاذباً.
 - ٦- ان يحافظوا على سر المهنة ولا يكشفوا المصادر السرية للمعلومات.
 - ٧- وهم يحترمون خصوصية الفرد إلا إذا تطلبت المصلحة العامة عكس ذلك، ويمتنعون عن إلقاء الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة أو مجهولة المصدر.
 - ٨- لا يقبلون أي منفعة أو وعود قد تحد من استقلالهم المهني وتكبح حرية التعبير عن آرائهم.
 - ٩- وبما أنهم صحفيون محترمون يجب ان يتجنبوا أي شكل من الدعاية التجارية وان لا يقبلوا أي شروط من قبل المعلنين.
 - ١٠- يتقبلوا التعليمات الصحفية فقط من الأعضاء المسؤولين في هيئة التحرير التي يعملون معها ويتقبلوها إذا لم تتناقض مع الإعلان الحالي لواجبات الصحفيين.
- كل صحافي " جدير بهذا الاسم " يعتبر ان من واجبه ان يتمسك بصدق بمبادئ هذا الإعلان. وفي الوقت الذي يقر فيه بالقوانين الموجودة في كل دولة، إلا انه في القضايا المهنية يجب ان يتبنى آراء زملائه فقط وعليه ان يرفض أي تدخل من الدولة أو من أي سلطة أخرى.

ثانيا : "إعلان الحقوق"

من أجل إتجاز جميع اللوجبات الموضوعة على عاتقهم، على الصحفيين ان يحصلوا على الحقوق التالية في الحد الأدنى:

- ١- ان يكون لديهم حق الوصول إلى جميع مصادر المعلومات وان يكونوا أحرارا لنشر جميع الحقائق ذات الاهتمام الشعبي، قد يتم توجيه الصحفي إلى سحب معلومات عامة أو سرية أو تتعلق بقضايا خاصة في بعض الحالات الاستثنائية فقط إذا أعطيت تعليمات على أمس واضحة.
- ٢- ان لا يتم إجبار الصحفي من ناحية مهنية ان يفعل شيئا أو يعبر عن أي رأي قد يكون متناقضا مع مبادئ المهنة أو مع ضميره، يجب ان لا يواجه أي ضرر نتيجة رفضه هذا.
- ٣- يستطيع الصحفي ان يرفض أي تعليمات وأي تدخل يتناقض مع السياسة العامة في مؤسسته، يجب إعلانه بهذه السياسة العامة خطيا قبل ان يبدأ وظيفته فيها، أي تعديلات من طرف واحد أو إلغاء لتلك السياسة غير مسموح به ويمثل خرقا للعقد بين الطرفين.
- ٤- قبل أي قرار مهم قد يؤثر على سير المؤسسة يجب استشارة الصحفي العضو في هيئة التحرير، أعضاء هيئة التحرير يجب استشارتهم خاصة قبل اتخاذ القرار النهائي حول أي إجراءات تتسبب في تغيير سياسة التحرير في المؤسسة.
- ٥- للصحافي الحق بالحصول على مواصفات محددة بشروط العمل من خلال عقد جماعي، وفي هذه الوثيقة يجب ان يكون واضحا بأنه سوف لا يتعرض لأي أضرار شخصية بسبب نشاطاته في المنظمات النقابية المختلفة.
- ٦- للصحافي الحق بان يوقع عقدا شخصيا مع صاحب المؤسسة يضمن له أمنا ماديا ومعنويا، وبشكل خاص مكافأة مناسبة عادلة مقابل عمله، أخذا بعين الاعتبار موقعه ووظيفته ومسؤولياته واستقراره الاجتماعي الذي يجب ان يضمن استقلاله الاقتصادي.

اليونان

مبادئ أخلاقية

تم إقرارها في ٢١ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٨٨ من قبل خمسة اتحادات للصحفيين اليونانيين.

- ١- الصحافة هي مهنة.
- ٢- ان الحقيقة وعرضها وتقديمها إلى الناس تشكل الاهتمام الأول للصحافة.
- ٣- على الصحفي ان يدافع دائما وأينما كان عن حرية الصحافة ونشر الأخبار والأفكار بكل حرية وبدون قيود إضافة إلى حقه في المعارضة.
- ٤- ان العقائد الدينية والنظام وسلوك وعادات الأمة والشعوب والأعراق وكذلك الحياة الخاصة للمواطنين وحياة العائلة يجب احترامها وعدم انتهاكها.
- ٥- الوظيفة الأساسية للصحافي هي الدفاع عن حريات الشعب والنظام الديمقراطي مثلما هي تطوير وتقديم مؤسسات الدولة والمؤسسات الاجتماعية.
- ٦- احترام القيم الوطنية والشعبية والدفاع عن مصالح الشعب يجب ان يكون ملهما للصحافي خلال ممارسته المهنة.
- ٧- على الصحفي خلال ممارسته مهنته ان يرفض أي تدخل يهدف إلى إخفاء أو تشويه الحقيقة.
- ٨- ان الوصول إلى مصادر الأخبار يجب ان يكون حرا وبدون قيود والصحافي غير ملزم ان يكشف عن مصادر معلوماته.
- ٩- من ميزات الصحافة عدم ممارستها لأغراض شخصية.
- ١٠- الصحفي يجب لا يقبل أي منفعة أو ميزة أو وعدا بفائدة مقابل تقييد استقلالية رأيه خلال ممارسة عمله.

تركيا

مجلس الصحافة دستور المبادئ المهنية للصحافة

تم تبنيه في نيسان (أبريل) عام ١٩٨٩

توطئة

- باعتبار ان حرية الصحافة هي شرط مسبق للكرامة الإنسانية والديمقراطية في بلدنا نتعهد بإرادتنا الحرة مواصلة الكفاح حتى نضع مبادئ في المواد الدائمة للدستور تتضمن ان لا شروط تقيد حرية الصحافة يمكن ان تسن كقانون.
 - نرى ان حرية الصحافة هي وسيلة لحق الشعب ان يعلم الحقيقة.
 - نؤمن بان الحرب ضد كل القيود سواء أكانت صريحة أو مخفية التي تهدف إلى إعاقة حق الشعب في معرفة الحقيقة هي متطلب طبيعي لحماية واحترام حرية الصحافة.
 - اخذين بعين الاعتبار ان وظيفة الصحافة الرئيسية هي ايجاد الحقائق ونقلها إلى الجمهور بدون تشويه أو مبالغة.
 - مؤكداين أهمية تصميم مجلس الصحافة ان لا يسمح بأي تدخل بنشاطاته.
- نحن الصحافيين نعلن التقيد بالدستور التالي لمبادئنا المهنية في الصحافة وهي نتيجة طبيعية لمعتقداتنا الرئيسية المذكورة سابقاً:
- ١- لن يتم اتهام أي شخص أو السخرية منه في الصحافة بسبب قوميته أو جنسه أو وضعه الاجتماعي أو عقيدته الدينية.
 - ٢- يجب عدم نشر أي مادة تدعو إلى الحد من حرية الفكر والوعي والتعبير أو نشر مادة تكون مضرّة أو مدمرة لمعنويات الشعب أو العواطف الدينية وأسس العائلة.
 - ٣- ان مهنة الصحافة يجب ان لا تستغل كوسيلة غير أخلاقية لمهنة أو مصالح غير أخلاقية.

- ٤- يجب عدم نشر أي مادة تكل أو تسخر أو تحط من قدر الأشخاص على اختلاف مستوياتهم خارج نطاق النقد العادل.
- ٥- يجب عدم الكتابة عن الحياة الخاصة للأفراد إلا عندما يكون ضروريا من ناحية المصلحة العامة.
- ٦- يجب بذل كل جهد للتأكد من أن الأخبار قد تم التحقق من صحتها.
- ٧- المعلومات التي تُعطى بثقة وبمصرية يجب أن لا تُنشر إلا عند الضرورة القصوى التي تتطلبها المصلحة العامة.
- ٨- المادة الإعلامية التي تُنشرها وسيلة ما يجب عدم عرضها للجمهور من قبل وسيلة أخرى كمادة خاصة بها إلا بعد الانتهاء من عملية توزيعها من الوسيلة الأولى. ويجب الانتباه إلى وضع مصدر المعلومات التي تُنشر في الوسيلة الإعلامية والتي يتم استقبالها من وكالات الأنباء.
- ٩- يجب عدم إعلان أي شخص بأنه مذنب وإدائته إلا بعد أن يتم إعلان ذلك وإدائته من المحاكم المختصة.
- ١٠- الأعمال التي يحددها القانون بأنها إجرامية يجب عدم نسبتها للشخص بدون دليل واضح مقنع.
- ١١- على الصحفيين حماية سرية مصادرهم الأخبارية إلا في ظروف حيث يكون المصدر قد حاول متعمدا أن يضلل الشعب من أجل أسباب شخصية سياسية أو اقتصادية أو غيرها.
- ١٢- على الصحفيين تجنب الطرق والسلوك الذي يمكن أن يؤدي إلى إساءة إلى اسم المهنة خلال جمع الأخبار.
- ١٣- نشر المواد التي تصاد على العنف واستعمال القوة يجب تجنبها.
- ١٤- الإعلانات والبيانات المدفوعة يجب عرضها بطريقة لا تترك مجالا للشك بالنسبة لصحتها.
- ١٥- يجب احترام مبدأ حظر النشر المذكور على الأخبار الواردة حتى التاريخ المطلوب نشرها فيه.
- ١٦- على الصحافة أن تحترم حق الرد والتصحيح للأخبار والمعلومات غير الدقيقة التي تُنشرها.

إسبانيا

دستور الأخلاقيات لمهنة الصحافة

أقره اتحاد الصحافة الإسباني في ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٣.

توطئة

ضمن إطار الحقوق المدنية التي تضمنها الدستور والتي هي من أسس المجتمع الديمقراطي فإن الصحافة هي وسيلة اجتماعية مهمة تضع موضع التطبيق الفعلي التنمية الحرة الفعالة للحقوق الأساسية لجميع المواطنين من أجل حرية المعلومات وحرية تعبير الإنسان عن آرائه.

يقر الصحفيون بأن الصحافة، كسبب وكوسيلة لحرية التعبير، هي الأساس التي من خلالها يوضح الرأي العام نفسه بحرية من خلال التعددية لدولة ديمقراطية يحكمها القانون.

ويأخذ الصحفيون بعين الاعتبار بأنه حين يستعملون في مهنتهم حقوقهم الدستورية بحرية التعبير وحق الوصول إلى المعلومات فإن سلوكهم يخضع لقيود تمنع انتهاك الحقوق الأساسية الأخرى.

ولهذا عند الحديث عن هذه الالتزامات وكضمانة حقيقية يقدمها الصحفي للمجتمع الإسباني الذي يقوم بخدمته يتفهم الصحفيون بأن عليهم أن يحافظوا بشكل جماعي أو فردي على سلوك غير منقذ عندما يتعلق الأمر بأخلاقيات العمل بالمعلومات.

وضمن هذا المفهوم على الصحفيين الذين يشكلون جزءا من اتحاد نقابات الصحافة الإسبانية أن يلتزموا بالمحافظة على التقيد بالمبادئ الأخلاقية عندما يمارسون مهنتهم.

وتعلن الجمعية العامة لاتحاد الصحفيين للمبادئ والالتزامات التالية للمهنة الصحافية :

أولاً: مبادئ عامة

- ١- على الصحفي أن يتصرف دائماً وادئاً في ذهنه مبادئ المهنة وأخلاقيات هذا المهنة، على الصحفي أن يعلن عن موافقته على هذه المبادئ حتى يستطيع أن ينضم إلى سجل الصحفيين الممتهنين والنقابات الاتحادية للصحافة، وأولئك إذا تصرفوا بعد انضمامهم إلى السجل والنقابات المذكورة بطريقة لا تتماشى مع هذه المبادئ سوف يتعرضون لاتخاذ التدابير التي تتضمنها هذه التعليمات.
- ٢- الالتزام الأول للصحفي بأن يحترم الحقيقة.
- ٣- بالتوافق مع هذه المبادئ سوف يدافع الصحفي دائماً عن مبدأ الحرية بالبحث والتقصي ونشر المعلومات بصدق وكذلك عن حرية التعليق والنقد.
- ٤- وبدون الالتفات من حق المواطنين بتلقي المعلومات سوف يحترم الصحفي حق الأفراد بالخصوصية أخذاً بالاعتبار ما يلي :
 - أن حق الدفاع عن مصلحة الشعب فقط هي التي تبرر التدخل بـ وتقصي الحياة الخاصة للشخص بدون رضاه المسبق.
 - عند التعامل مع قضايا قد تسبب أو تتضمن ألماً أو حزناً للشخص الذي تجري مقابلته سوف يتجنب الصحفي التدخل القاسي والافتراضات غير الضرورية حول مشاعرهم وظروفهم.
 - القيود المتعلقة بالخصوصية يجب أخذها بعين الاعتبار بشكل خاص عند التعامل مع الأشخاص في المستشفيات أو مؤسسات مشابهة.
 - يجب التنبيه بشكل خاص للموضوعات التي تتعلق بالأطفال والشباب، يجب احترام حق الخصوصية للأقليات.
- ٥- على الصحفي أن يحترم قاعدة أن الشخص يفرض أن يكون بريئاً حتى يثبت العكس وعليه أن يتجنب بقدر المستطاع أن يسبب أي أذى خلال ممارسته مهنته، هذا المقياس مهم جداً عند التعامل مع القضايا التي ترفع للنظر أمام المحاكم.

- على الصحفي ان يتجنب ذكر أسماء أقارب وأصدقاء شخص متهم أو أيمن بجرم إلا إذا كان ذلك ضروريا جدا من أجل إعطاء معلومات كاملة متوازنة.
- ان ذكر ضحايا للجرائم ونشر مادة قد تساهم بتعريف الضحايا يجب تجنبه، على الصحفي ان يتصرف بعناية خاصة عند الكتابة عن مواضيع الجرائم الجنسية.

- ٦- ان المقياس الذي أشير إليه في المبدئين السابقين يجب ان يطبق بأقصى شدة في المعلومات المتعلقة بالقاصرين، وعلى الصحفي بشكل خاص ان يمتنع عن إجراء مقابلات أو تصوير أو تسجيل مولا للقاصرين حول الموضوعات المتعلقة بالنشاطات الإجرامية أو قضايا خاصة بهم.
- ٧- على الصحفي ان يلتزم التزاما تاما بضميره المهني باحترام حق الضعفاء والمميز ضدهم بغير عدالة، فالمعلومات والآراء المتعلقة بالتمييز التي تثير العنف أو الممارسات غير الإنسانية يجب التعامل معها بحساسية.

- لهذا على الشخص ان يتجنب السلوك الازدرائي أو التمييز بالتمييز للقومية أو اللون أو الدين أو الطبقة أو الجنس للشخص ولا إلى أي مرض أو إعاقة جسدية أو ذهنية قد تكون لديه.
- وعليه ان يتجنب نشر مثل هذه المعلومات إلا إذا كانت على علاقة مباشرة مع الموضوع الذي يراد نشره.
- أخيرا، على الشخص ان يتجنب بشكل عام استعمال تعابير أو جمل سيئة أو مؤذية حول الحالة الشخصية للأفراد أو حول سلامتهم المعنوية أو الجسمية.

ثانيا : نظام أساسي

- ٨- من أجل ضمان الاستقلال الضروري والعدالة في تنفيذ الصحفي لمهنته، عليه ان يطالب من أجل نفسه ومن أجل الناس الذين يعملون له بما يلي:

- الحق بظروف عمل مناسبة مثل الدخل وكذلك الظروف المادية والمهنية التي يجب أن يتفقد الصحفي من خلالها مهماته.
- الالتزام والحق بأن يعارض أي محاولة لاحتكار المعلومات الذي قد يعيق التعددية السياسية والاجتماعية.
- الالتزام والحق للمشاركة في المسائل المتعلقة بالمشروعات الصحفية من أجل ضمان حريته في المعلومات التي تتماشى مع حقوق وسيلة الإعلام التي يعبر فيها عن رأيه.
- الحق في أن يرجع ضميره عندما تقترح الوسيلة الإعلامية التي يعتمد عليها لتجاهها يؤدي كرامته المهنية أو تعمل بشكل أساسي سياستها التحريرية.

• الحق والالتزام في التدريب المهني الحديث والكامل.

- ٩- للصحافي الحق في الحماية من مؤسسته والمؤسسات والمنظمات الزميلة ضد أولئك الذين يحاولون أن يحولوه عن العمل بالطريقة الصحيحة المحددة في هذا الدستور عن طريق أي نوع من الضغوط.
- ١٠- من حق الصحافي المحافظة على سر المهنة وهو أيضا التزام بضمن سرية مصادر المعلومات.
- ولهذا على الصحافي ضمان حق مصادر المعلومات بأن تبقى سرية إذا طلبت ذلك، وهذا الالتزام المهني يجب وبشكل استثنائي أن لا يطبق إذا ثبت بأن المصدر فبرك معلومات كاذبة أو إذا كان كشف المصدر مطلوباً والطريقة الوحيدة لتجنب ضرر جدي وملح للشعب.
- ١١- على الصحافي أن يتفق بقيام أجهزة الإدارة العامة بإنجاز مهمتها في تحقيق شفافية المعلومات، وبشكل خاص عليه أن يدافع دائماً عن حرية الوصول إلى المعلومات التي تأتي أو التي تخرج من الإدارات العامة وحرية الوصول إلى المعلومات في الأرشيف العام والسجلات الإدارية.
- ١٢- على الصحافي احترام حقوق المؤلف في جميع الأنشطة الخلاقية وأن يعمل لتعميق هذا الاحترام.

ثالثاً: مبادئ العمل

١٣ الالتزام بالبحث عن الحقيقة تعني ان على الصحفي ان يتعامل مع الحقائق التي يعلم أصولها، عليه ان لا يزيف الوثائق ولا ان يقوم بحذف معلومات مهمة، عليه ان لا ينشر معلومات كاذبة أو مضللة أو محرفة. وبناء عليه :

• أساس للمعلومات التي ستشر يجب ان يوضع بكل عناية، وهذا يعني ان على الصحفي ان يقارن المصادر وان يعطي الشخص الذي يتأثر بالخبر الفرصة ان يقول روايته حول الحقائق.

• عندما يعرف انه نشر معلومات كاذبة أو مضللة أو مشوهة على الصحفي ان يلتزم بتصحيح الأخطاء بالسرعة الممكنة وباستعمال نفس حرف المقال أو الوسيلة السمعية أو البصرية التي نشر فيها المقال، عليه ان ينشر أو يذيع اعتذاراً من خلال وسيلته الإعلامية عندما يكون ذلك مناسباً.

• وعلى الصحفي ان يسهل للأشخاص العاديين أو المعنويين الفرصة لتصحيح الأخبار غير الدقيقة بالطريقة المشار إليها في الفقرة السابقة بدون ان يجبرهم على اللجوء إلى القضاء.

١٤- خلال ممارسته لمهنته على الصحفي ان يستخدم وسائل مناسبة للحصول على المعلومات مع استثناء الطرق غير القانونية.

١٥- على الصحفي ان يتقيد ويحترم حق الأشخاص للقانوني المادي بان لا يعطوا معلومات أو يجيبوا على أسئلة يتم طرحها، مع عدم انتهاك حق المواطنين بضرورة الحصول على المعلومات.

١٦- مع مراعاة الاستثناءات التي تطبق على السرية المهنية على الصحفي ان يحترم مبدأ " ليس للنشر " عندما يتم طلب ذلك أو عندما يكون ذلك بطلب من المصدر.

١٧- على الصحفي ان يضع دائماً تمييزاً واضحاً وغير قابل للخطأ بين الحقائق التي تعطى له وبين ما يمكن ان يعتبر رأياً أو تفسيراً، ومع ذلك وخلال نشاطاته المهنية فهو غير ملزم بان يكون حيادياً.

١٨- ومن أجل تجنب الأخطاء والارتباك بين مستعملي المعلومات فإن الصحفي ملزم أن يميز بشكل صارم بين المعلومات والإعلانات.

ويعتبر أخلاقيا أن هناك عدم توافق في الممارسة المزدوجة بين العمل في الصحافة وتجارة الإعلان.

وعدم التوافق هذا ينطبق على النشاطات المتعلقة بالمهن الاجتماعية التي قد تحمل تناقضا في المصالح مع المهنة الصحفية ومبادئها وقواعدها.

١٩- على الصحفي أن لا يقبل مباشرة أو غير مباشرة نقودا أو هدايا من أشخاص آخرين من أجل التوجيه أو التأثير في نشر معلومات أو آراء من أي نوع.

٢٠- على الصحفي أن لا يستغل أي معلومات يتميز بها نتيجة ممارسته مهنته وبشكل خاص الصحفي الذي يتعامل مع الموضوعات المالية وعليه أن يتبع التعليمات التالية :

■ عليه أن لا يحصل على منفعة من معلومات اقتصادية لبيانات مالية كان يعرفها قبل نشرها وعليه أن لا ينقل هذه المعلومات لأشخاص آخرين.

● عليه أن لا يكتب عن السندات والأسهم التي له أو لعائلته فيها مصالح اقتصادية مهمة.

● عليه أن لا يشتري أو يبيع مثل هذه السندات والأسهم التي ينوي الكتابة عنها في مستقبل قريب.

النمسا

دستور الشرف للصحافة النمساوية

تم إقراره في ٣١ كانون الثاني (يناير) عام ١٩٨٣ في قينا من قبل مجلس الصحافة النمساوي.

مقدمة:

الصحف وغيرها من وسائل النشر من إذاعة وتلفزيون والصحافيون جميعهم يتحملون المسؤولية من أجل حرية وسائل الإعلام الجديدة بالديمقراطية، لذلك فإن مجلس الصحافة يدعو جميع العاملين في قضايا الإعلام والتعليق عليها أن يكونوا واعين لواجباتهم بمصداقية وشفافية ودقة.

أن ضبط النفس المستمر هي وسيلة جيدة لتنفيذ هذه الواجبات.

لهذا وضع مجلس الصحافة للنمساوي المبادئ الأساسية التالية لجميع الأشخاص الذين يعملون في جمع الأخبار والتحرير والتعليق :

١- الصحافة تتضمن مسؤولية تتعلق بالنشر بالمؤسسة المعنية وبوعيتها، أن أهم واجبات الصحفي خلال عمله في جمع المعلومات وتحريرها هما الوعي والدقة، ونفس الشيء ينطبق على جمع الأخبار والصور ومواد المعلومات الأخرى.

٢- يجب الأخذ بعين الاعتبار أن تدخل الآخرين من خارج العمل في شكل ومحسوى المعلومات غير مقبول ليس فقط من خلال التدخل المباشر والضغط بل أيضا من خلال تقديم للرشوات والنفوذ للشخصية الأخرى غير المرتبطة بالمهنة.

كما يجب عدم السماح بتأثير للمصالح الشخصية على العمل.

٣- عند التعامل مع المجالات الخاصة يجب أن يكون هناك توازن بين المصلحة العامة في الحاجة إلى المعلومات وبين مصلحة الشعب والأشخاص المقربين وأصدقاء الصحفي، للتقارير المتعلقة بانحراف

الأحداث يجب ان لا تعيق أو تشكل صعوبة في إعادة تأهيلهم، ويجب ان يتم اختصار اسم الحدث في هذه التقارير.

٤- حرية الكتابة والتعليق هي جزء مهم من حرية الصحافة، أن تشويه سمعة الأشخاص والقذف والاقتراء هي سوء استعمال الحرية وخرق للأخلاقيات الصحفية، وهذا ينطبق أيضا على الاتهامات أو تشويه سمعة أشخاص أو مجموعات، ان التمييز على أساس للقومية والدين والجنسية أو أي أسباب أخرى غير مسموح به.

٥- الصحفيون العاملون في الصحف الذين يتلاعبون بمخاوف ومشاعر الشعب من أجل كسب المال يعتبرون مذنبين بارتكاب أقصى درجات سوء استعمال حرية الصحافة.

مالطا دستور الأخلاقيات

أصدره نادي الصحافة ومعهد الإذاعيين في مالطا في تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٩١.
هدف هذا الدستور أن يكون مرشدا لجميع الصحفيين

أن حق المعلومات هو أحد أساسيات حقوق الإنسان في مجتمع حر ديمقراطي، ولهذا وفي الصحافة المطبوعة والمرئية على الصحفيين أن يقوموا بواجباتهم بإحساس كبير بالمسؤولية وأن يسترشدوا بحق الجمهور بالمعلومات.

١- التوازن والدقة والعدالة

يجب على الصحفيين خلال عملهم أن يتأكدوا بأن المعلومات التي يقدمونها صحيحة من مصدر موثوق لإعطائها، متوازنة وعادلة وتم الحصول عليها دون غش أو خداع.

٢- سرية مصادر المعلومات

على الصحفي أن يحترم سرية مصدر المعلومات عندما يتم طلب ذلك، السرية يجب الوعد بها فقط بقصد احترام ذلك للوعد، وفي غياب الحاجة الواضحة والعاجلة للمحافظة على السرية فإن مصدر المعلومات يجب أن يتم تعريفه، على الصحفيين أن يضمنوا بأن أقصى درجة في المعلومات المعطاة يجب أن تكون من أجل المصلحة العليا للجمهور.

٣- التأكد من الحقائق

على الصحفي التحري دائما عن الحقائق والاعتراف بالأخطاء وتصحيحها فوراً، كل تصحيح يجب أن يكون بارزاً بصورة مناسبة حسب كل حالة، وعلى الصحفيين أن يميزوا بين الأخبار والآراء.

٤- الضغوط والمصالح المتنافضة

على الصحفي أن لا يخفي المعلومات من أجل المصالح الشخصية أو بسبب وقوعه تحت ضغط من أي شخص له مصالح شخصية أو تجارية أو

أي مصالح أخرى من أي نوع قد تكون ضد مصلحة الشعب العامة أو يبحث عن نشر مادة لا تستحق النشر، وفي هذا المجال على الصحفيين أن يقيموا فيما إذا كانت عضويتهم في هيئات أو جمعيات سيعيق عملية النشر أو يؤثر عليها.

٥ - الإساءات المميّنة ضد المهنة

أن استحال الآراء والتحريف للخبث للحقائق والافتراء ونشر ادعاءات التشهير والادعاءات التي ليس لها أساس والكتابة والرشوة بالنفوذ أو بأي طريقة أخرى لإعطاء معلومات أو منعها يجب اعتبارها إساءات مميّنة ضد المهنة.

٦ - احترام الفرد

خلال تنفيذ مهامهم على الصحفيين أن يحترموا في أخبارهم حق المواطنين جميعاً في محاكمة عادلة في المحاكم ويحترموا كرامتهم وخصوصيتهم وصحتهم.

٧ - مقاومة التمييز

على الصحفيين أن يكونوا الدرع المدافع عن جميع مبادئ حقوق الإنسان الأساسية، لذلك يجب أن لا يساعدوا على تطوير أو الدفاع عن التمييز في المجتمع المبني على الجنس والأصل والديانة واختلاف الرأي السياسي، وعليهم أن يدافعوا عن حرية الرأي والتعليق للعادل.

٨ - التقيد بدستور الأخلاقيات

على الصحفيين أن يتقيدوا بهذا الدستور وأن يدينوا انتهاكاته، يجب عليهم أن يحثوا على التقيد بالدستور من قبل جميع الصحفيين سواء أكانوا أعضاء أو لم يكونوا في أي منظمة.

٩ - مجلس الأخلاقيات

يجب أن يكون هناك على الدوام مجلس للأخلاقيات لحماية وتقدير التقيد بهذا الدستور من أجل سمعة المهنة، يجب أن يكون المجلس من قضاة متقاعدين وعضوين ملمين بالصحافة لكتهما غير عاملين، وعلى المجلس تعيين سكرتيراً شرفياً دون الحق بالتصويت وصلاحيّة تنظيم إجراءات المجلس.

لاتفيا

دستور الأخلاقيات

تم تبنيه في مؤتمر اتحاد الصحفيين في لاتفيا في ٢٨ نيسان (أبريل) ١٩٩٢

١ - دور وسائل الإعلام في المجتمع

- ١/١ ان حرية الكلام وحرية الصحافة هي العناصر الأساسية للديمقراطية، والصحافة المستقلة الحرة والإذاعة والتلفزيون هي الضمانات المهمة للتنمية الديمقراطية للمجتمع.
- ٢/١ على وسائل الإعلام ان تدافع عن حرية الكلام وحرية الصحافة، ويجب ان لا تخضع لأي تأثير في الحد من التدفق الحر للمعلومات واستغلال المصادر الاخبارية أو تحد من المناقشات حول أي قضية لها أهمية في المجتمع.
- ٣/١ ان وظيفة وسائل الإعلام هي حماية حقوق الإنسان.

٢ - النزاهة والمسؤولية

- ١/٢ ان المهمة الرئيسية للصحافي هي تزويد المجتمع بالحقيقة والمعلومات الصحيحة.
- ٢/٢ يجب ان تقدم الحقائق بموضوعية ووضوح بشكل متماسك ومترابط بدون تحريف.
- ٣/٢ الصحفي يحمل مسؤولية شخصية حول المعلومات المقدمة وتفسيراتها.
- ٤/٢ على الصحفي ان يمتنع عن القيام بواجبات تكون ضد معتقده.
- ٥/٢ على الصحفي ان يحترم الملكية الفكرية ولن لا يسمح بانتحال الآراء.

٣- مسؤولية التحرير

- ١/٣ كما هو معان في قانون الصحافة فان للمحرر المسؤول عن المعلومات المقدمة في الإذاعة والتلفزيون والصحافة عليه ان يضمن التدفق للحر للمعلومات المناسبة وكذلك التبادل الحر للأراء.
- ٢/٣ يجب على مجلس التحرير حماية نزاهته والأمانة للمخول بها من اجل ان يكون حرا في التصرف باستقلالية من أي أشخاص أو جماعات ترغب بممارسة تأثيراتها عليه.

٤- العلاقات مع المصادر

- ١/٤ ليس للصحافي الحق ان يكشف عن مصدره بدون إذن إلا إذا طلبت المحكمة ذلك.
- ٢/٤ لاعتبارات خاصة يجب ان تتم توعية الناس بفاعلية وأهمية المعلومات والتصريحات التي يزودون الصحافة بها عندما لا يتوقع ان يكونوا واعين لها.
- على الصحافي ان يأخذ بعين الاعتبار بان لا يسئ استغلال عواطف ومشاعر الناس الآخرين وجهلهم أو عدم قدرتهم في الحكم على الأمور.

٥- قواعد النشر

- ١/٥ على الصحافي ان يكون حذرا عند اختيار المصادر الاخبارية، يجب التأكد من المعلومات والتصريحات، يجب إعادة تدقيق الاقتباس من التصريحات.
- ٢/٥ في عملية النشر على الصحافي ان يحترم دائما الحياة الخاصة للأشخاص مع احترام جنسيتهم وهويتهم القومية ومعتقدهم الديني.
- ٣/٥ المعلومات الحقيقية يجب ان تكون واضحة وصحيحة ومنفصلة عن التعليقات.
- ٤/٥ يجب ان يكون هناك حدود واضحة بين الإعلانات والمادة الاخبارية، المادة الاخبارية يجب ان لا تشابه أو تقلد الإعلان لان مثل هذه

المواد تخلق شكاً حول موضوعية مجلس التحرير وحول استقلالية وسيلة الإعلام.

٥/٥ يجب بذل عناية خاصة في استعمال الصور خارج محتواها وهدفها الأصلي، أن للتلاعب غير مسموح به لأنه يمثل تصليلاً وخداعاً، أن تحرير الصور وقصها يجب أن يكون صحيحاً مع وضع شرح لها.

٦/٥ يجب أن يعطى للصحافي اعتباراً خاصاً عند كتابة تقرير متعلق بقضايا المحاكم، أن مسألة تحديد المذنب يجب نشرها فقط عند إصدار قرار حاسم يوضع موضع التنفيذ.

٧/٥ إذا تم نشر معلومات غير صحيحة يجب نشر اعتذار عن الخطأ بأسرع وقت ممكن ويجب أن يوضع التصحيح في مكان بارز.

٨/٥ يجب وبالسرعة اللازمة نشر الردود من الأشخاص والمؤسسات الذين يكونون موضع هجوم في المواضيع المنشورة وتخصيص مكان لتلك الردود.

٩/٥ لكاتب المادة الحق في قراءة مادته بعد تحريرها من الصحافي قبل نشرها ويمكن نشرها فقط بعد قبول كاتبها.

٦- الصحافي والمجتمع

١/٦ على الصحافي أن يحترم المؤسسات الديمقراطية والقيم الأخلاقية.

٢/٦ يجب على الصحافي أن يدافع عن القيم الإنسانية والسلام والديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق الشعوب في تقرير المصير.

٣/٦ على الصحافي اللاتفي احترام القيم الوطنية للشعوب الأخرى كما يجب أن يحترم تاريخ وثقافة والرموز الوطنية في بلده واستقلال وحرية لاتفيا.

بولندا مستور الأخلاقيات

تساء المؤتمر الثالث لنقابة الصحفيين البولنديين في ليلول (سبتمبر) ١٩٩١

- (١) ان السترم الصحفي الأماسي هو البحث وراء الحقيقة ونشرها، ان التلاعب بالحقائق أمر محظور، أي تعليق خاص أو افتراضات من الكاتب يجب ان تكون مفصولة عن المعلومات الأخبارية. يجب ان يكون دقيقا جدا في الوصول إلى المعلومات. والكاتب ملتزم بان يبادر ذاتيا بان يتحقق للمعلومات عندما يتبين أنها كاذبة أو غير دقيقة. أي دافع أو أي ضغط أو أفكار موحاة لا تبرر كتابة معلومات كاذبة أو غير دقيقة.
- (٢) الصحفي ملتزم بالمحافظة على وحماية سر المهنة إذا طلب من أعطى المعلومة التكرم حول ذكر اسمه.
- (٣) ان حماية القضايا الشخصية يجب عدم انتهاكها، وعلى أي حال، هناك معلومات يسمح بنشرها حول الحياة الخاصة للأفراد الذين لديهم مناصب عامة أو الذين يقبلون بكشف خصوصيتهم في الحياة العامة، ومن غير المسموح به ان تستعمل كلمات جارحة تستهدف كرامة الإنسان، أو اللجوء إلى استعمال مفردات تحط من قدر الشخص أمام السراي العام أو تعرضه لمخاطر تشويه السمعة ولضعاف الثقة به أو ابتزازة.
- (٤) من غير المقبول لفترض ان المتهم مذنب قبل صدور قرار من المحكمة.
- (٥) يمنع بشكل مطلق نشر أي مواد تدعو للحرب والعنف أو الإساءة إلى وجرح مشاعر الأشخاص للمكئين أو غير المؤمنين أو القوم القومى وحقوق الإنسان أو الثقافات القومية أو تشجيع الألب أو الفن الإباحي.

- (٦) من أجل ضمان حماية الصحفي من فقدان استقلاليته المهنية فإنه لا يسمح له أن يقبل أي منافع له أو لعائلته من خلال نشر أو عدم نشر المواد الاختيارية أو نشر المواد ذات الطبيعة الإعلانية المخفية.
- (٧) أن مبدأ حماية حقوق النشر هو مبدأ أخلاقي ضروري، الانتحال الصريح أو غير الصريح سواء داخليا أو خارجيا هو مخالفة غير مسموح بها لهذا المبدأ، ونفس الشيء ينطبق على ما يكتبه الصحفي أو الشخص من خارج المهنة. أن عناوين الأبحاث والمقالات مشمولة بالحماية، ومن غير المسموح به أن يتم تنقيح مادة أو أعمال أو مؤلفات واستعمالها بدون موافقة مؤلفها، ويمنع استغلال الأفكار التي يطرحها صحفيون آخرون.
- (٨) أن النشاط الذي يسبب أذى مهنيًا لزملاء آخرين وينتج عنه خيانة مهنية غير مسموح به.

كرواتيا دستور الأخلاقيات

تبنته الجمعية العامة لجمعية الصحفيين الكروات في ٢٧ شباط (فبراير) ١٩٩٣ في
زغرب.

مبادئ عامة

إن حق الحصول على المعلومات وحرية التعبير والنقد هي حقوق أساسية
لكل إنسان بغض النظر عن جنسه، قوميته، جنسيته أو دينه أو انتمائه
السياسي، ومن حق الشعب أن يعرف الحقائق والآراء.. ومن هذا الحق تنبثق
مجموع حقوق وواجبات الصحفي.

على الصحفيين خلال عملهم أن يدافعوا عن حقوق الإنسان وكرامته
وحرية وحماية تعددية الآراء والاتجاهات للمساهمة في تقوية دولة القانون،
وكطرف ديمقراطي إلى جانب للشعب كله للمساهمة في ضبط نشاطات
السلطات والسياسيين.

على الصحفيين التقيد بنموذج ونشريات جمهورية كرواتيا والنظام
الأساسي ووثائق الاتحاد الدولي للصحفيين ومجلس أوروبا للحرية وحق
التعبير عن الرأي والإعلام وحقوق الإنسان.

على الصحفيين الاهتمام بالثقافة والأخلاقيات واحترام إنجازات وقيم
ورفاه الحضارة.

الحقوق والواجبات

- ١- على الصحفي خلال قيامه بواجباته ونشاطاته أن يحترم المبادئ العامة
والأخلاقيات المهنية، انطلاقاً من مبدأ أن وسائل الإعلام في الدولة
الديمقراطية هي وسائل حرة ومستقلة ومفتوحة لكل الآراء، فإن
الصحافي مسؤول عن عمله أمام الشعب والقانون وأمام مؤسسته المهنية.
- ٢- على الصحفي أن يمارس التعبير المستقل والرأي الناقد في البحث عن
الحقيقة، والمبدأ الأساسي لواجباته المهنية أن يشارك بفاعلية في خلق

الرأي العام والوصول إلى حكم جماعي حول المسائل ذات الاهتمام العام.

٣- الصحفي، كأي مواطن آخر، له الحق في موقف سياسي ملتزم، إلا أنه خلال عمله عليه أن يحافظ على مسافة مهنية من الأحداث بتطبيق شروط الموضوعية والكتابة للمهنية حولها.

٤- الصحفي ملزم بالتعبير بصدق ويتوازن والتحقق من المعلومات، وهو الذي يحدد الأشخاص والمؤسسات لمصادر معلوماته، وليس لديه الحق في الكشف عن هذه المصادر ولكنه يفترض أخلاقياً أن يتحمل المسؤولية الجزائية حول الحقائق المنشورة.

٥- للصحفي الحق في الوصول إلى جميع مصادر المعلومات والحق في التحقيق لجمع الحقائق التي تؤثر على الحياة العامة، وإذا لم يستطع بشكل عادل الوصول إلى المعلومات المطلوبة فإن عليه أن يعلم الجمهور حول ذلك.

٦- سوف يحترم الصحفي الالتزامات القانونية بالمحافظة على أسرار الدولة وعليه أن يحترم مبدأ حظر النشر للمعلومات، إلا أنه إذا قدر بأن هذه القيود سيتم استغلالها لتقييد الوصول إلى المعلومات فإن على الصحفي أن ينبذ السلطات المختصة حولها ويطالب بتفسير لها من أجل مصلحة الشعب.

٧- عند الكتابة خاصة في مجال التعليقات والمقالات التي يثور حول موضوعاتها الجدل والحوار فإن الصحفي ملزم باحترام أخلاقيات التعبير العام وثقافة الحوار واحترام كرامة وأمانة الشخص الذي يجادله.

٨- أن عمل الصحفي يخضع للنقد الشعبي العام، وعلى الصحفيين والمحررين أن يشيروا بحذر إلى جميع المقترحات والتوصيات والملاحظات والنقد الموجه لهم وأن يعلموا الشعب عنه أحياناً.

٩- أن واجب الصحفي أن يدعم حرية تدفق المعلومات.

١٠- على الصحفي أن يحترم كتابات الآخرين والمواد المنشورة في وسائل الاتصال العامة، عليه أن يتكر أسماء المؤلفين عندما يستعمل ما كتبوه في كتاباته.

- ١١- يمكن نشر المواد المختصرة والمعدلة والنصوص مع عدم تغيير المعنى الأساسي بموافقة المؤلف فقط، في حالة عدم الاتفاق يمكن للكاتب أن يسترجع مادته ويلغي توقيعها عليها.
- ١٢- نص المادة للمغفل من ذكر اسم الكاتب عليها والنص الموقع باسم مستعار يعتبران مولدا تعود ملكيتها لهيئة التحرير.
- ١٣- انتحال مواد وآراء الغير لا يتوافق مع دستور أخلاقيات الصحفيين.
- ١٤- سوف يستعمل الصحفي الطرق للمشروعة فقط في الحصول على المعلومات والصور والوثائق وسوف لن يستعمل وسائل غير عادلة أو غير قانونية.
- ١٥- أعضاء نقابة الصحفيين لهم الحق في رفض مهمات مهنية إذا كانت تتناقض مع دستور الأخلاقيات هذا أو النظام الأساسي لنقابة الصحفيين أو المقاييس المهنية والأخلاقية للمهنة.
- ١٦- على الصحفي أن يحمي الحياة الخاصة للشخص وعدم نشرها بشكل غير عادل أو عاطفي للجمهور، يجب التصرف بحذر ومسؤولية في الكتابة حول الحوادث والمآسي العائلية والأمراض والأطفال والأقليات ومناقشات المحاكم حيث يجب أن يحترم الصحفي البراءة المفترضة والأمانة وكرامة وشعور جميع الأشخاص المعنيين بهذه القضايا، وفي المناقشات السياسية على الصحفي أن يحترم الحقوق المدنية وحرريات المشاركين ويبذل جهده على أن يبقى محايدا.
- ١٧- على الصحفي أن لا يتورط بنشاطات تهدد استقلاله وقدرته على الحكم التي تحد من موضوعيته في نشر الحقائق وتضعف من كرامته الصحفية، على الصحفي أن لا ينشر معلومات من أجل الحصول على فوائد شخصية (رشوات - فساد -... الخ) على الصحفي أن لا يكون كاتباً لإعلانات مدفوعة أو أي مواد إعلانية أخرى.
- ١٨- يحمي الصحفي ونقابة الصحفيين احترام وكرامة وأمانة المهنة ويتعاونان معا ويبذلان اهتماما من أجل التضامن المهني وعلاقات حميمة وصحيحة وعادلة.

شروط أخيرة:

يحصل الصحفي الذي يعمل وفقا لدستور الأخلاقيات هذا على دعم مؤسسته ورئيس التحرير ومنظّمته المهنية واتحاده. إن للنظام الأساسي لنقابة الصحفيين الكروات يحدد العقوبات لانتهاكات هذا الدستور.

أنظمة هيئات التحرير تتطوي على مسؤولية تجاه إطاعة هذا الدستور من جميع الصحفيين بمن فيهم الذين ليسو أعضاء في نقابة الصحفيين الكروات ومن جميع الكتاب والمحررين للمواد المنشورة بغض النظر عن وضعهم سواء أكانوا بدوام كامل أو صحفيين متعاونين أو كتاب توريّات.

تطبيق وحماية دستور الأخلاقيات هو من اختصاص مجلس أخلاقيات الصحفيين في نقابة الصحفيين الكروات.

سلوفاكيا

دستور الأخلاقيات لنقابة الصحفيين السلوفاك

أقرته نقابة الصحفيين السلوفاك في ١٩ تشرين أول (نوفمبر) ١٩٩٠.

(لكل فرد الحق في الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون تدخل واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأي وسيلة كانت دون التقيد بالحدود الجغرافية).

المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ١٠ كانون الأول ١٩٤٨

إن مجموعة حقوق وواجبات الصحفيين انبثقت عن حق الشعب في معرفة الحقائق والآراء، ومسؤولية الصحفيين تجاه الشعب تعلق على جميع المسؤوليات خاصة المتعلقة بأصحاب المؤسسات التي يعملون فيها أو سلطات الحكومة.

استناداً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ولروح ومضمون الميثاق العالمي للحقوق المدنية والسياسية فإن صحفيي سلوفاكيا يضعون أدناه القواعد الأخلاقية الملزمة للمهنة:

١) الصحفي والجمهور

سيعمل الصحفي كل شيء ضروري ليعطي للشعب المعلومات المهنية الصادقة والدقيقة والمثبتة صحتها والكاملة.

دقة المعلومات تتطلب بأن يتم إعطاء الحقائق كاملاً لها بموضوعية بقدر الإمكان، وفي محتواها الحقيقي بدون أي تشويه أو نقصان أو إخفاء ملائمتها وتفاصيلها باستعمال قدرات الصحفي للخلاقة.

إذا لم يكن بالاستطاعة التأكد من صحة بعض الحقائق فإنه من الضروري ذكر ذلك، ويستطيع الصحفي أن يعبر بحرية عن الآراء الشخصية أو آراء الجماعات ضمن حدود مفهوم تعددية الأفكار بشرط عدم انتهاك الحقوق المدنية لأشخاص آخرين أو جماعات أخرى وأن لا يهدد الأخلاقيات الاجتماعية. وفي نفس الوقت عليه أن يحترم السعي من أجل التبادل الحر للآراء والتدفق الحر للمعلومات وعليه احترام مقاييس النوق العام ووسائل

التعبير الخاص به، وله حق وواجب أخلاقي في أن يرفض نشر معلومات يجدها غير صادقة أو نصف صادقة أو موجهة تجارياً (الإعلان المخفي).

إذا نشر الصحفي معلومات غير صحيحة أو نصف صحيحة أو غير كاملة عليه أن يعدلها بما فيها نشر التصحيح أو الرد على المعلومات، ويجب نشر الرد بنفس الترتيب تقريباً وأفضل طريقة وبنفس المكان الذي نشرت فيه المعلومات.

رد كاتب المعلومة الأصلية يجب أن لا يكون مرفقاً بالتصحيح (الرد الأول) حتى لا يتم منح أي منهما ميزة على الآخر.

من أكبر الأخطاء المهنية للصحافي طرح الاتهامات بدون وجود الإثباتات، إساءة استعمال الثقة، استعمال المهنة لمصالح شخصية أو فائدة مجموعة، تحريف الوثائق، تشويه الحقائق أو الكذب، أي منع مقصود للمعرفة لانتهاك القانون والأخلاقيات الاجتماعية.

٢) الصحفي وهدف اهتمامه

يتولى الصحفي المسؤولية حول ما ينشره، وبدون رضی الشخص المعني غير مسموح له أن يتدخل في حياته الشخصية إذا لم يتصرف هذا الشخص ضد القانون أو بسبب اعتداء عام، وسوف لا ينشر الصحفي مقابلة مع شخص إذا لم يرغب هذا الشخص بذلك.

ومن أجل ضمان الموضوعية على الصحفي أن يحاول عند إعداد تقريره أن يعطي الفرصة لجميع الأشخاص المعنيين بالحديث.

٣) الصحفي ومصادر المعلومات

- للصحافي الحق الكامل في حرية الوصول إلى مصادر المعلومات.
- الصحفي ملزم أن يعلم مصدره الأخباري بأهدافه ككاتب فوراً.
- عند جمع المعلومات يجب أن لا يستعمل الصحفي عملية الضغط.
- لا يسمح للصحافي أن يسعى استعمال المعلومات أو الأحداث التي شهدا ولا للوثائق التي يعيد نشرها.
- الصحفي ملزم أن يبقي مصدر معلوماته سرياً ويمرور الوقت يعفى من ذلك سواء من قبل المصدر أو المحكمة.

٤) الصحفي وهيئة التحرير أو الناشر

- للصحفي الحق بتوقيع عقد يضمن حاجاته المادية وكرامته المهنية، له الحق أن يرفض أي ضغط يمارس عليه ليعمل ضد قناعاته ويقبل فقط الأوامر من رؤسائه حسب ما نص عليه عقده.
- للصحفي الحق أن يكون محميا من رؤسائه المباشرين والناشر بجميع الوسائل القانونية والممكنة بما فيه حماية حقه باستعمال اسم مستعار.
- على الصحفي أن لا يفرض وسائله الخاصة من أجل الحصول على منافع شخصية ولا يوقع اسمه تحت مادة تجارية أو إعلان مدفوع.
- يجب استشارة هيئة التحرير من قبل مجلس التحرير أو الناشر حول كل قرار مهم يتعلق بعمل الهيئة.

٥) الصحفي وزملاؤه

- على الصحفي أن لا ينشر عملا من كتابة غيره تحت اسمه أو مختصر اسمه، ولا يمكنه أن يقتبس من أي مواد منشورة بدون وضع اسم المصدر، وعليه أن لا يقدم عمله أو تقريره لعدة محررين في آن واحد.
- وعلى الصحفي أن لا يتدخل في محتوى المقال بدون رضى كاتبه.
- وعليه أن لا ينتقص من مسؤوليات وقدرات زملائه ومن خلال العمل الجماعي عليه أن يحترم حاجاتهم وآراءهم.

٦) الصحفي والمصلحة العامة

- على الصحفي أن يلتزم بالاحترام المطلوب لنظام الدولة الدستوري ومؤسساتها الديمقراطية والقانون الساري المفعول ومبادئ الأخلاقيات العامة المقبولة في المجتمع.
- وعلى الصحفي أن لا يشجع الحروب العنصرية والعنف أو الاستنزاف العنواني كوسائل لحل الصراعات الدولية والسياسية المنيية والقومية أو الوطنية أو الدينية وأي أنواع أخرى من عدم التسامح. عليه أن يبدي الاحترام المطلوب للديول الأخرى والشعوب ولثقافتها وللمؤسسات الديمقراطية وقيمها الثقافية.

روسيا

دستور الأخلاقيات للمهنية للصحافيين الروس

أقره مؤتمر الصحافيين الروس في ٢٣ حزيران (يونيو) عام ١٩٩٤ في موسكو.

- ١- الصحافي ملزم دائما أن يتصرف على أساس مبادئ الأخلاقيات المهنية المثبتة في هذا الدستور، الموافقة والقبول والطاعة لها شرط أساسي لعضويته في اتحاد الصحافيين الروس.
- ٢- على الصحافي التقيد بقوانين بلده، ولكن فيما يتعلق بوظيفته المهنية يجب عليه الاعتراف بالسلطان القضائي لزملائه فقط ويرفض أي محاولات ضغط وتدخل من جانب الحكومة أو أي طرف آخر.
- ٣- الصحافي ينشر المعلومات ويعلق عليها فقط، بالمصادقية التي يقتنع بها ومن المصدر الذي يعرفه، وسوف يسعى بكل ما يستطيع تجنب الأضرار التي تصيب أيا كان الناتجة عن النقص أو عدم الدقة أو الحذف المتعمد لمعلومات مهمة أو نشر معلومات غير صادقة.
- يلتزم الصحافي بشدة بالفصل بين الحقائق في الأخبار والتقارير التي يكتبها وبين الآراء والترجمات والاهتراسات في نفس الوقت فإنه غير ملزم على أن يكون حياديا في نشاطاته المهنية.
- خلال تنفيذ واجباته المهنية يجب على الصحافي أن لا يلجأ إلى الوسائل غير القانونية للحصول على المعلومات، عليه أن يتقيد ويحترم حق الشخص القضائي والمادي بعدم إعطاء المعلومات لو أن لا يرد على سؤال، باستثناء الحالات التي يعتبر فيها تقديم المعلومات ملزما بموجب القانون.
- على الصحافي أن يتنبه إلى عدم تحريف الأخبار بشكل حاد وعدم الاعتماد على الإشاعة أو الحصول على نقود من أجل نشر معلومات كاذبة أو إخفاء الحقيقة تحت أي ظرف والتي تعتبر كجريمة مهنية مميتة. وبشكل عام على الصحافي أن لا يحصل على أي تعويض أو مكافأة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف ثالث من أجل نشر أي نوع من المواد أو الآراء.

الصحافي مسؤول عن اسمه وسمعته لضمان صحة جميع رسائله ومن أجل أن يكون عادلاً في جميع أحكامه التي تنشر بتوقيعه أو باسم مستعار أو مجهول بعلمه وموافقته. ولا يمكن لأحد أن يمنع الصحافي من طلبه بسحب توقيعه على مادة صحفية تم تحريفها بشكل جرمي رغماً عنه.

٤- على الصحافي أن يحافظ على سر المهنة بالنسبة لمصدر المعلومات التي يتم الوصول إليها عن طريق سري، لا أحد يستطيع أن يجبره على كشف هذا المصدر، إن حق عدم ذكر الاسم قد يتم تجاوزه فقط في حالات استثنائية عندما يكون هناك شك بأن المصدر قد حُرف عن قصد الحقيقة، وكذلك عندما تكون الإشارة إلى اسم المصدر هو الوسيلة الوحيدة لتجنب ضرر جدي أو مؤكد للناس.

الصحافي ملزم أن يحترم طلب الأشخاص الذين يقابلهم بأن لا يكشف رسمياً عن تصريحاتهم.

٥- يتفهم الصحافي بشكل كامل خطر القيود والمضايقة والعنف الذي قد تتسبب نشاطاته في إثارتها.

وخلال قيامه بواجباته المهنية عليه أن يقاوم التطرف ومحاولات تقييد الحقوق المدنية لأي سبب سواء كان سبباً يتعلق بالجنس أو الأصل أو القومية أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيرها .

على الصحافي أن يحترم شرف وكرامة الأشخاص الذين يصبحون هدفاً لاهتمام الصحافة، عليه أن يمتنع عن أي إشارات لزدراء أو تعليقات تتعلق بالقومية والجنسية ولون البشرة والدين والأصل الاجتماعي والجنس أو التي تتعلق بالإعاقة الجسمية أو مرض الشخص. كما يمتنع الصحافي عن نشر هذا النوع من المعلومات باستثناء حالات يكون لها علاقة مباشرة بمحتوى التقرير. للصحافي ملزم بدون شروط أن يتجنب العبارات العدائية التي قد تؤدي معنويات وصحة الناس.

على الصحافي أن يدعم مبدأ أن أي شخص غير مذنب ما دام العكس لم يثبت في المحكمة، وفي تقاريره عليه أن يتجنب ذكر أسماء أقارب وأصدقاء للشخص الذي وجد مذنباً أو اتهم بارتكاب جريمة باستثناء بعض الحالات عندما يكون ضرورياً من أجل تقديم القضية موضوعياً. عليه أن يتجنب ذكر أسماء ضحايا الجرائم ونشر مادة قد تؤدي إلى

التعريف بالصحافيا. ويجب الحذر الشديد بان لا تؤدي التقارير إلى إيذاء مصالح الأقليات.

ان مصلحة الدفاع عن مصالح المجتمع قد تبرر التحقيق الصحفي الذي يسمح باقتحام الحياة الخاصة للشخص، ولكن يجب التزام قيود الاقتحام بشكل صارم عندما يتعلق الأمر بشخص وضع في مؤسسة صحية.

٦- يراعى الصحفي وضعه المهني الذي يتعارض مع تعلمه وظيفه في مؤسسات حكومية أو في السلطة القضائية أو التشريعية وكذلك في المؤسسات الحاكمة للأحزاب أو أي منظمات ذات طبيعة سياسية. على الصحفي ان يدرك بان نشاطاته المهنية تتوقف عندما يحمل السلاح في يده.

٧- على الصحفيين ان يعتبروا انه من غير اللائق بل من المسيء ان يستغلوا سمعتهم وسلطتهم وحقوقهم المهنية وإمكاناتهم في نشر معلومات ذات طبيعة إعلانية أو تجارية خاصة إذا كانت طبيعة المادة واضحة من لول المادة، ان الجمع بين المادة الصحفية والإعلانية مرفوض أخلاقيا. على الصحفي ان لا يستعمل من أجل أهدافه الشخصية أو مصالح أقاربه أي معلومات سرية قد يحصل عليها من خلال مهنته.

٨- على الصحفي ان يحترم ويدافع عن الحقوق المهنية لزملائه ويلتزم بقوانين التنافس العادل، ويتقيد برفض الحالات التي من خلالها قد تتسبب في الأذى للمصالح الشخصية أو المهنية لزملائه بالموافقة على تنفيذ واجباتهم في ظروف أقل ملاءمة ماديا واجتماعيا وأخلاقيا.

على الصحفي احترام وناكيد احترام حقوق النشر، والانتحال غير مسموح به، وعند استعمال عمل لأحد زملائه بأي شكل يجب ان يشير إلى كاتبه.

٩- على الصحفي ان يرفض أي مسؤولية إذا كان تنفيذها يمكن ان يخرق أحد المبادئ المذكورة أعلاه.

١٠- على الصحفي ان يستعمل ويؤكد حقه في استعمال جميع الضمانات التي توفرها القوانين المدنية والجزائية للدفاع أمام المحكمة من غير استخدام العنف أو الإساءة أو التهديد باستخدام العنف أو التسبب بالضرر المعنوي أو تشويه السمعة.

بلغاريا

قواعد الأخلاقيات الصحفية

تم إقراره في المؤتمر العاشر لاتحاد الصحفيين البلغار في العباس من شهر اذار (مارس) عام ١٩٩٤.

ان حرية الوصول إلى المعلومات وحرية التعبير والنقد وحق الإنسان الثابت بمعرفة الحقائق والأراء تشكل أساس حقوق وواجبات الصحفيين.

على الصحفي، وعلى عائقه يحمل المسؤولية المدنية العظيمة، ان يدافع عن حرية التعبير ويحمي الاستقلال الحقيقي لأرائه السياسية ومعتقداته، ويتحمل الصحفي المسؤولية الكاملة لعمله سواء موقعا منه أو لم يكن موقعا، منشورا أو مذاعا، وعليه ان يتقيد في عمله بمبادئ الأخلاقيات الصحفية المحددة بالقواعد التالية :

١- على الصحفي ان يحذر من ان لا يساهم عمله في انكاء الصراعات العرقية أو الدينية أو الطائفية أو الفروقات الفردية وان لا يستعمل كلمات تنتهك الكرامة الإنسانية وان لا يعارض - بل يساعد - الناس الذين يشعرون انهم ظلموا من خلال أخبار وتقارير المؤسسات الصحفية ويجب ان يجيب مطالبهم ويبين موقفهم من التقارير على نفس الصفحة أو نفس البرنامج الأخباري، وان لا يسمح لعمله ان يكون محرضا، ويجب ان لا يسمح للتعليقات ان تتضمن تشويها للحقيقة ولا ان يسرد جزءا من الحقائق التي تمثل رأي جانب واحد من موضوع أو حدث يقوم بتغطيته.

٢- على الصحفي ان لا يسعى لاستعمال حرية التعبير والفرصة التي توفرها له مهنته من اجل تحقيق منفعة خاصة أو من اجل كسب علاقة شخصية أو إرضاء طموحاته الشخصية أو الاستفادة بأي طريقة سواء له شخصيا أو لأشخاص آخرين أو مؤسسات أخرى وان لا يستعمل اسمه أو مهنته لأغراض دعائية أو تجارية.

٣- على الصحفي ان لا يستعمل طرقا غير شريفة لجمع المعلومات ولا يخرق حق الخصوصية إلا في الحالات التي تغيد المجتمع بطريقة غير

عادية، عليه ان لا ينتحل الآراء وان يطلع الناشر أو رئيس التحرير على العمل المنقول أو المنسوخ، وان لا يؤدي مصادره ولا يستفيد من صدق وأمانة وآلام الناس الذين يكتب عنهم تقريره، وعليه ان لا يكشف هوية المجرمين الذين هم تحت السن المقررة أو ضحايا الجريمة.

٤- لا يقبل الصحفي مهمات لا تتناسب مع كرامته المهنية ولا يعرقل عمل زملائه في جمع المعلومات ولا يقدم خدماته للمصادر الإخبارية لأسباب غير مقنعة من أجل منع زميل له من جمع المعلومات.

٥- ان لا يضع الصحفي نفسه تحت خدمة المخابرات.

بيلاروسيا

دستور الأخلاقيات المهنية للصحافي

تم تبنيه من قبل اتحاد الصحفيين في بيلاروسيا في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٥.

إن هدف هذا الدستور هو إعطاء التوجيهات الأخلاقية الأساسية التي يجب أن يسترشد بها الصحفي في تنفيذ مهامه المهنية، بحيث لا يؤدي عمله المصلحة الشرعية للأطراف ذات العلاقة بعمله من الأفراد والمنظمات والتجمعات الذين يتصل بهم خلال عملية الاستقصاءات ونشر المعلومات.

وهذا الدستور يخدم أيضا كوسيلة لمعالجة الانتهاكات للمبادئ والقواعد للأخلاقيات الصحفية.

أولا:

مبادئ الأخلاق المهنية للصحافي

المادة ١ / المسؤولية الاجتماعية للصحافي

الصحافي مسؤول أمام القراء والمُشاهدين والمستمعين وكذلك أمام المجتمع ككل وأمام المؤسسات الدستورية لمحتوى المواد التي يكتبها التي يجب أن تكون صادقة وفي الوقت المناسب حول المشاكل التي لها أهمية اجتماعية، وحق المواطن بالحصول على المعلومات هو الواجب الرئيسي للصحافي.

وإذا كانت أوامر المؤسسة أو رئاسة مكتب التحرير تتناقض مع المبادئ الأخلاقية الاجتماعية أو محتوى هذا الدستور فإن الصحافي ملزم بالامتناع عن تنفيذها.

المادة ٢ / المصادقية والموضوعية

الصحافي ملزم بأن يعطي وصفا دقيقا صادقا للحقيقة من خلال المعلومات المفصلة والشاملة، ويقدم للحقائق مقصرا معناها الحقيقي ويبين العلاقات المهمة لها ولا يسمح بتحريف المعلومات حتى يستطيع الجمهور أن يشكل

تصورا شاملا عما يحدث من قضايا في المجتمع بأصولها وطبيعتها ومعناها وعلاقتها مع قضايا العالم المعاصر. وعلى الصحفي ان لا يكون ناطقا باسم المصالح الانسانية سواء الفردية الخاصة أو مصالح بعض الجماعات، ومطلوب منه ان يعمل لتعكس وسائل الإعلام بشكل موضوعي تعددية الأفكار، ومن غير المقبول ان يحجز للصحافي معلومات اجتماعية مهمة أو يشوه الحقائق ويعطي تفسيراً كاذباً لها.

المادة ٣ / الوعي

ان وعي الصحفي يعني ان يتأكد من الحقائق والتدقيق فيها بالوسائل المتوفرة والنقل الدقيق للمعلومات التي يتلقاها من الوثائق وغيرها من المصادر، وهو يمنع تشويه الحقائق ولا يستعمل الآراء غير المؤكدة صحتها والمواد المشوهة والمفبركة.

الشرف المهني يمنع الصحفي استغلال المعلومات التي حصل عليها خلال نشاطه المهني من اجل مصالحه الخاصة أو مصالح معارفه.

ان استعمال الصحفي للكلمة المطبوعة والمذاعة في مضايقة الأشخاص الذين يكرههم أو لتصفية حسابات شخصية أو إرضاء طموحات الكاتب أو جماعته أمور ممنوعة. والصحفي يلتزم بان يحافظ على سرية المعلومات التي يحل عليها بطريقة سرية وان يحترم حقوق الملكية الفكرية وحقوق التأليف للأشخاص الآخرين وان لا يسمح لنفسه بكتابة مادة منتحلا شهرة غيره أو ينسب لنفسه مادة كتبها غيره.

المادة ٤ / احترام القيم الإنسانية العالمية

يعترف الصحفي بأولوية القيم الإنسانية العالمية فوق القيم الأخرى وعليه ان يعمل من اجل الإنسانية والسلام والديمقراطية والتقدم الاجتماعي وحقوق الإنسان، عليه الامتناع عن جميع أشكال الموافقة على العدوان وأشكال العنف الأخرى والكراهية والتمييز والكتاتورية والاستبداد.

وعليه ان يعطي احتراماً للخصوصيات والقيم والكرامة لكل ثقافة وطنية وحقوق الشعوب بحكم نفسها ولحرية اختيارها لنظامها السياسي والاقتصادي الاجتماعي. والصحافي بعمله يطور عملية القضاء على الجهل والفهم غير

الكامل بين الأمم ويطور ثقافة لتتمية العلاقات بين الأمم ويزيد بين قرائه
ومستمعيه التفهم للحاجة إلى الأمم الأخرى ويحترم الحقوق والكرامة لجميع
القوميات بغض النظر عن الجنس أو العرق أو اللغة أو الأصل الوطني
والديانة أو المعتقد الأيديولوجي.

المادة ٥ / التضامن المهني

الصحافي يحمي هيبه مهنته ويحترم شرف وكرامة زملائه ولا يسمح
بأعمال تضعف من سلطة الصحافة.

وفي عمله الخلاق فان الصحافي يجب ان لا يسمح لنفسه بأي شكل بان
يسئ استغلال الثقة لزملائه أو بسبب لهم أي اذى، ويساهم في تطوير
القدرات الخلاقة لزملائه في زيادة معارفهم وكفاءاتهم ويساعدهم في وقت
الضيق.

ثانياً :

خروقات قواعد الأخلاقيات المهنية

المادة ٦ / الخروقات التي تمنع حق المواطن بتلقي المعلومات

يمكن تصنيف النقاط التالية كخروقات للأخلاق المهنية تقيد حق المواطن
بتلقي المعلومات :

- إذا نشر الصحافي متعمدا معلومات كاذبة.
- إذا نشر الصحافي معلومات كاذبة كنتيجة للإهمال لواجبه في التأكد منها
بحذر.
- إذا حجب الصحافي أو أخفى معلومات صالحة للنشر مهمة للمجتمع من
أجل أسباب لثانية أو لأي سبب آخر.
- إذا نشر الصحافي بدون أخذ الاحتياطات الضرورية معلومات منية على
أسس غير مؤكدة أو لم يتم التحقق فيها أو مبنية على إشاعة أو كانت
مصادرها غير معروفة.

المادة ٧ / خروقات تحد من حق المواطن في التعبير عن رأيه

يمكن تصنيف النقاط التالية كخروقات للأخلاق المهنية التي تحد من حق المواطن في التعبير عن رأيه بحرية:

- إذا قام الصحفي لأسباب لغائية أو لأسباب أخرى برفض نشر الآراء التي لا يوافق عليها شخصيا وهو هنا ينتهك مبادئ التعددية الفكرية.
- إذا عارض الصحفي نشر تعليقات مهمة تتعلق بمواد مشورة.
- إذا نشر الصحفي رسالة مشوهة أو زائفة لأحد القراء أو المشاهدين أو المستمعين أو مرر وجهة نظره الشخصية منسوبة إلى شخص وهمي معتبرا إياه شخصا حقيقيا.
- إذا نشر الصحفي مادة بشكل يتناقض مع طلب الكاتب أو الشخص الذي تمت مقابلته ولم يطلعه على النص النهائي أو أجرى تغييرات جوهرية على النص بدون رضاه، أو نشر نصا بالرغم من رفض الكاتب أو الذي تمت مقابلته.

المادة ٨ / الخروقات ضد الشرف والكرامة الشخصية

النقاط التالية يمكن تصنيفها كإساءات ضد الشرف والكرامة الشخصية:

- إذا نشر الصحفي معلومات ليس لها أهمية اجتماعية بل تسيء إلى شرف وكرامة الفرد.
- إذا ذكر الصحفي مواطنا أو مجموعة مواطنين بطريقة غير لائقة بالنسبة لجنسهم أو عمرهم أو أصلهم العرقي أو الوطني أو لغتهم أو مهنتهم أو علاقتهم بالدين.

المادة ٩ / انتهاك كرامة الصحفي المهنية

يمكن اعتبار النقاط التالية كانتهاكات لكرامة الصحفي المهنية:

- إذا استغل الصحفي وضعه المهني لتلقي مواد أو منافع أخرى لنفسه أو أقاربه ومعارفه ولطرف ثالث سواء أكان شخصا أو مؤسسة.

- إذا عارض الصحفي أو رفض لأسباب إنسانية أو لأسباب واهنة نشر أي مواد أو أجزاء منها أو نشرها أو حاول أن يفتح زميله بنشرها.
- إذا قبل الصحفي من أشخاص معينين أو منظمات مبالغ من المال أو الهدايا أو أي نوع من المولد أو للفوائد التي قد تؤثر على استقلاله في تنفيذ واجباته المهنية.
- إذا استغل الصحفي من أجل للحصول على المعلومات وسائل الخداع والابتزاز أو التحريض أو أي وسائل أخرى تنتهك قواعد الأخلاق أو العدالة.
- إذا نشر الصحفي بأي شكل معلومات أعطيت له ليس بقصد النشر انتهاكا اتفاقية مع أحد المصادر مستغلا ثقته به.
- إذا كشف الصحفي بأي شكل الاسم المستعار لشخص آخر بدون موافقته، يستثنى من ذلك إذا كان صاحب الاسم المستعار معروفا في المجتمع بشكل مسبق.
- إذا قدم الصحفي عملا لشخص آخر أو جزءا منه على أنه عمله الخاص بدون تسمية اسم الكاتب الأصلي الحقيقي أو مصدر العمل.
- إذا قام الصحفي بدون طلب الإذن من المحرر بتقديم نفس المادة إلى وسيلتين إعلاميتين أو أكثر أو قدم للنشر مادة تم نشرها من قبل باستثناء الحالات التي تضمنها القانون.
- إذا استعمل الصحفي وضعه المهني من أجل أن يخفي جمع المعلومات لياية عن أشخاص أو منظمات أجنبية لا تعمل في مجال الإعلام.

المادة ١٠ / انتهاكات أخلاقيات الوظيفة وتضامن الصحفيين المهني

يمكن تصنيف النقاط التالية كانتهاكات لأخلاقيات الوظيفة والتضامن المهني مع الصحفيين :

- إذا استعمل الصحفي مركزه الرسمي في التحرير لتغيير محتوى مادة قدمها زميله بدون إخطاره ونشرها بذلك التعديل.

- إذا استغل مركزه الرسمي في هيئة التحرير في فرص أذواقه الخاصة ورغباته الشخصية على الزملاء بطريقة تعسفية بتغيير موادهم مانعا بذلك تنمية قدراتهم للخلافة.
- إذا قام الصحفي لأسباب تتعلق بوظيفته وأسباب فنانية أو أي أسباب أخرى بنشر مادة لزميله بطريقة سلبية ومعادية لصحافيين آخرين أو للمجتمع.
- إذا عارض الصحفي عن طريق استغلال مركزه الرسمي في مكتب التحرير عمل منظمة الصحفيين أو حد من استقلالها.

ثالثا:

تنفيذ العقوبات

المادة ١١ / معالجة القضايا

لل قضايا المتعلقة بالإساءة لمبادئ وقواعد الأخلاقيات الصحفية سوف يتم بحثها في مجلس الأخلاقيات المهنية الذي ينتخب في اجتماع الهيئة العامة لاتحاد الصحفيين. لا يوجد أي هيئات أو منظمات لها حق بحث القضايا المتعلقة بالإساءة للأخلاقيات للصحفية. القواعد في هذا الدستور لا يمكن ان تكون أساسا لوضع للصحفي أمام مسؤولية تأديبية أو إدارية.

مجلس الأخلاقيات الصحفية يمكن ان يتخذ قرارا بنشر بيان حول الإساءة وطلب تنفيذ إجراءات يختارها ضد المصنف.

المادة ١٢ / تفسير المبادئ

الحق بتفسير المبادئ وقواعد أخلاقيات الصحافة المتضمنة في هذا الدستور وكذلك تقنين الحالات والقرارات السابقة بصفاتها النهائية هو حق من اختصاص مجلس الأخلاقيات المهنية لاتحاد الصحفيين في بيلاروسيا.

الريجان

مستور السلوك الصحفي

تم إقراره في باكو في كانون الأول (ديسمبر) عام ٢٠٠٠.

- ١- ان احترام الحقيقة وحق الشعب في معرفة الحقيقة هو واجب الصحافة الأول.
- ٢- ومن أجل تنفيذ هذا الواجب فإن على الصحفي في جميع الأوقات ان يدافع عن مبادئ الحرية خلال جمع ونشر الأخبار بطريقة شريفة وعن حق التعليق العادل والنقد.
- ٣- سيكتب الصحفي فقط وفقا للحقائق التي يعرف مصدرها وسوف لن يوقف نشر المعلومات الضرورية لو يزور الحقائق.
- ٤- وبالنسبة لتبرير الاعتبارات التي يتم فيها تجاوز المصلحة العامة سوف لا يقوم الصحفي بأي إجراء يخوله اقتحام لوضاع الحزن والألم التي يتعرض لها الناس.
- ٥- سيبذل الصحفي أقصى ما يستطيع للتأكد من حقيقة أي معلومات للنشر يكتشف انها غير دقيقة بصورة ضارة.
- ٦- س يلتزم الصحفي بالسرية المهنية بالنسبة لمصدر المعلومات التي يحصل عليها من خلال الثقة التي يوليها المصدر له.
- ٧- سيكون الصحفي واعيا لأخطار التمييز الذي قد ينشر في وسائل الإعلام وسوف يبذل أقصى جهده لتجنب التركيز على مثل هذا التمييز المبني على القومية أو الجنس أو للتوجه الجنسي أو اللغة والدين والرأي السياسي أو غيره.
- ٨- سيعتبر الصحفي النقاط التالية كأخطاء مميّنة:

• انتحال للرأي.

• تقديم نفسه بطريقة مأكرة.

- الافتراء، تشويه السمعة، الطعن والتشهير والاتهامات بدون أساس.
- قبول الرشوة بأي شكل من أجل اعتبارات تتعلق بنشر مادة معينة أو حذف مادة من تقرير.

٩- أن الصحفيين الجديرين بهذا الاسم سوف يعتبرون أن من واجبهم التقيد بإخلاص بالمبادئ المذكورة سابقا. وضمن القانون للعام لكل دولة سوف يتقبل الصحفي في المسائل المهنية حكم زملائه فقط واستثناء أي نوع من التدخل من الحكومات أو غيرها.

أرمينيا دستور الأخلاقيات

تبناه نادي الصحافة في يريفان في ١٨ تموز (يوليو) عام ١٩٩٥.

نحن صحفيي أرمينيا، لخذلين بعين الاعتبار المعايير الدولية لأخلاقيات الصحافة نتبنى شروط هذا الدستور للأخلاقيات المهنية ونحن راغبون في اتباعها في عملنا وندعو زملائنا أن يتبعوا هذه الشروط بغض النظر عن مواقف مؤسساتهم الحزبية أو مواقفهم السياسية.

ونحن كصحافيين نقر بحق حرية الكلام وكتابة ونشر المعلومات كأساس لنشاطاتنا، ومنعمل جاهدين لتأسيس صحافة حرة ديمقراطية بقودنا دستور الأخلاقيات هذا الذي يتضمن :

- أن المبدأ الأخلاقي الأكثر أهمية الذي على الصحفيين اتباعه هو مبدأ الموضوعية - شرط عدم التحيز في الأخبار حول النشاطات والوسائل ووجهات النظر للأغلبية والأقلية.
- للصحافي الحق في أن يختار الطريقة لعرض المعلومات ولكن عليه أن يضمن بأن لا تتأثر الموضوعية أو المحتوى سلبيا من خلال طريقة العرض.

يمكن للصحافي أن يجمع المعلومات بالطرق التالية :

- من خلال المصادر الرسمية.
- من خلال التحقيق الصحفي أو السؤال.
- شراء المعلومات.
- أن هدف أي إجراء يجب أن يكون فقط الحصول على المعلومات وليس الاستفادة الشخصية.
- على الصحفي أن يعارض التطرف والقيود على الحقوق المدنية.
- على الصحفي أن يكون واعيا للنتائج الاجتماعية والسياسية لنشاطاته ويتحمل مسؤولية أخلاقية تجاهها.

- على الصحفي أن يفهم بأن نشاطه المهني يتوقف عندما يحمل السلاح.
- يجب على الصحفي التقيد بالنقاط التالية التي لا تتوافق مع المهنة:
 - التشهير والافتراء.
 - تزوير وإخفاء للمعلومات.
 - انتحال شخصية أخرى.
 - استعمال الإعلان المخفي.
 - استعمال منصبه المهني وحقوقه وسلطته لجني منافع اقتصادية شخصية.
- على الصحفي أن يحترم ويحمي الحقوق المهنية لزملائه ويحترم قواعد المنافسة العادلة.

قرغيستان

نستور الأخلاقيات الصحفية نقابة الصحفيين في قرغيستان

أقره مؤتمر / التشريع الأسلمي لوسائل الإعلام وحرية الكلام/ في قرغيستان في ٢٢
أيلول (سبتمبر) ١٩٩٩ في بشكيك.

مقدمة

واجب الصحفي هو خدمة الحقيقة كما ان دور وسائل الإعلام هو ان
تبحث عن الحقيقة، ومسؤولية الدولة ان توفر الشروط التي تضمن ذلك، ان
أهم عنصر في المجتمع الديمقراطي هو حق المواطن بان يتلقى المعلومات
حول الحقائق الأساسية والأحداث في الحياة، وعلى هذا الأساس من المثاليات
تطالب بالمبادئ التالية لأخلاقيات المهنة :

- ١- الدفاع عن حرية الكلام في أي وضع والاحتجاج ضد أي محاولة للرقابة
أو منع وتحريف المعلومات.
- ٢- ان تقدم معلومات نقيّة وحيادية ونضمن اتباع النقد الذاتي والاعتذار
والتصحيح في حالة عدم المصادقية.
- ٣- ان ننشر ونبث القراء والمستمعين والمساهدين معلومات شاملة وصورا
وأفلاما حول القضايا التي يتم تغطيتها إذا كانت تتعلق بالمصلحة العامة
أو المعلومات التي لها أهمية لجمعية خاصة ويجب عدم الكشف عن
مصادر المعلومات السرية .
- ٤- ان لا نسمح بتحريف الحقيقة من اجل مصالح تجارية أو إعلانية أو
مصلحة مجموعة حزبية.
- ٥- ان لا نسمح بنشر مواد تتضمن تمييزا على أساس القومية أو الجنس أو
الدين أو الانتماء الوطني أو السياسي.

- ٦- ان لا نستعمل معلومات تم الحصول عليها خلال العمل الصحفي من اجل فائدة شخصية.
- ٧- ان ندين الانتحال بكل أشكاله ونطور مبادئ حماية حقوق المؤلف في جميع مجالات النشاطات الخلاقة.
- ٨- ان نحافظ على شرف وكرامة الناس الذين يصبحون هدفا لأسئلة الصحفيين وان تطبق بدقة المبادئ المتعلقة بافتراض البراءة.
- ٩- ان نكون وحدة واحدة عند الدفاع عن مبادئ حرية الكلام والصحافة وكذلك حقوق وسائل الإعلام والصحفيين.

تنزانيا

دستور أخلاقيات الصحافيين

اقصره مجلس الإعلام القانزاني وهو مؤسسة تطوعية غير قاتونية مهنتها صمان أعلى مقاييس العمل المهني.

المادة ١

الحق في معرفة الحقيقة

- واجب كل صحافي ان يكتب الحقيقة ويتمسك ويدافع عنها.
- سوف يقوم الصحافي بالاستقصاءات المناسبة ويعيد للتأكد من الحقائق من اجل تزويد الشعب بالأخبار والمعلومات غير المتحيزة والدقيقة والمتوازنة والشاملة.

مادة ٢

النزاهة المهنية

على الصحافي ان لا يستجدي ولا يقبل الرشوات أو أي نوع من الإغراء يمكن ان يحيد أو يؤثر عليه في أدائه المهني.

مادة ٣

عدم الكشف عن المصدر

على الصحافي ان لا يكشف عن مصادر المعلومات التي أعطيت له بسرية.

مادة ٤

المسؤولية الاجتماعية

خلال جمع ونشر المعلومات سوف يأخذ الصحافي بالاعتبار مسؤوليته تجاه الشعب والتي تعني تنقيف المواطنين حول المسائل التي تؤثر بهم والمحيطه بهم ويكافح ليضع في المقنعة القضايا المتعلقة بالمصلحة الشعبية والوطنية.

مادة ٥

احترام الكرامة الإنسانية

- على الصحفي أن يتجنب انتهاك الخصوصية الفردية والكرامة الإنسانية إلا إذا كان مثل هذا الانتهاك من أجل المصلحة العامة.
- على الصحفي أن يقف ضد تشويه السمعة والافتراء والقذف بشكل عام.

مادة ٦

التمييز

- على الصحفي أن لا يشير أو يدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو بالمعنى الضمني في القصص الأخبارية أو المعلومات أو الصور ما يمكن أن يجرح أو يشير إلى التمييز ضد شخص بسبب لونه أو ديانته أو أصله أو جلسته.

مادة ٧

الهوية وضحايا الظلم والاضطهاد

- على الصحفي أن لا يسخر من ضحايا الظلم والاضطهاد بما فيهم الأقليات والمسنون والمحرومون والمعدمون والفقراء سواء كأشخاص أو جماعات.
- على الصحفي أن يتجنب تعريف ضحايا الاعتداء الجنسي إلا إذا كان الضحية متوفيا، أما إذا كان حيا فعليه أن يحصل على موافقته الكاملة.

المادة ٨

الحقائق والتعليقات

- على الصحفي أن يرسم خطا واضحا بين التعليقات والتخمينات وبين الحقائق.
- على الصحفي أن لا ينتحل مولا من غيره وعند استعمال مواد أشخاص آخرين يجب أن ينسبها إلى مصدرها.

مادة ٩

الإثارة

يمكن استعمال الإثارة في القصص، ولكن على الصحفي أن يتنبه إلى عدم التوسع في السرد والتركيز على المسائل الهامشية بل أن يركز على المحتوى سواء في العناوين أو في مادة التحقيق أو المادة الإخبارية.

مادة ١٠

التصحيح وحق الرد

- أي تصحيح مبرر يجب نشره سريعا في مكان مناسب بارز.
- يجب نشر اعتذار عندما يكون ذلك مناسبا في مكان مناسب.
- أي خلاف مع أي فرد أو جماعة أو مؤسسة حول تقرير منشور يجب أن يتم إعطاؤهم حق الفرصة في الرد.

المادة ١١

العمل معا

على الصحفيين أن يعملوا معا في حماية دستور الأخلاقيات هذا وهو الذي ينطبق على أعضاء وسائل الإعلام المملوكة للدولة ووسائل الإعلام الخاصة والصحفيين المحليين أو الذين يعملون لحسابهم.

غانا

نقابة الصحفيين الغانيين

تم تبني دستور الأخلاقيات لنقابة الصحفيين في غانا من قبل المجلس الوطني للنقابة في ٢٧ تموز (يوليو) ١٩٩٤.

توطئة

- ١- ان دستور الأخلاقيات لصحافي غانا تم وضعه كمرشد في متناول اليد لتطبيقه من قبل أعضاء النقابة العاملين في وسائل الإعلام المملوكة للدولة والخاصة والصحافيين المستقلين.
- ٢- هذا الدستور يقدم إطارا للمرجعية للجنة الوطنية التنفيذية والتأديبية وأعضاء النقابة عندما تكون هناك ضرورة لاتخاذ إجراء تأديبي ضد أي عضو يخرق أي مادة في هذا الدستور.
- ٣- ان هدف الدستور هو ضمان التزام الأعضاء بأعلى درجات الأخلاقيات والكفاءة المهنية والسلوك الجيد لتنفيذ واجباتهم ومسؤولياتهم.
- ٤- ان الشعب يتوقع من الصحافة ان تلعب دور الحارس عليه، وعلى الصحافيين ان يقوموا بهذا الدور بإحساس عال من المسؤولية بدون خرق لحقوق الأفراد والمجتمع بشكل عام.

مادة ١

حق الشعب في معلومات حقيقية

- واجب كل صحافي ان يكتب وينقل الحقيقة أخذا في الاعتبار واجبه في خدمة الشعب.
- للشعب الحق في الحصول على معلومات غير متحيزة دقيقة ومتوازنة وشاملة وكذلك ان يعبر عن نفسه بحرية من خلال وسائل الإعلام.
- على الصحافي ان يقوم بالاستقصاء المناسب للمعلومات وان يراجع الحقائق.

المادة ٢

المسؤولية الاجتماعية

خلال جمع ونشر الأخبار على الصحفي أن يأخذ بالاعتبار مسؤوليته تجاه الشعب بشكل عام ومصالح المجتمع المختلفة.

المادة ٣

الأمانة الشخصية

على الصحفيين أن لا يقبلوا الرشاوي وأي نوع من الاغراءات للتأثير على إنجاز واجباتهم المهنية.

المادة ٤

انتحال الآراء

• على الصحفي أن لا ينتحل رأي غيره لأن ذلك عمل غير أخلاقي ولا قانوني.

• عندما تقتضي الحاجة استعمال مادة للغير فمن المناسب أن تنسب لمصدرها.

المادة ٥

احترام الخصوصية والكرامة الشخصية

- على الصحفي احترام حق الفرد وخصوصيته وكرامته الإنسانية.
- يمكن تبرير الضغط المتواصل في الأسئلة للحصول على الاستيضاحات واقتحام حياة الفرد الخاصة عندما يتم من أجل المصلحة العامة.
- يجب على الصحفي أن لا يمارس التفتيش والتفتيش والافتراء والفحش بل أيضا أن يقف ضده.

المادة ٦

احترام القيم الوطنية والأخلاقية

على الصحفي أن لا يشجع للتمييز المبني على الأساس العرقي أو اللون أو الجنس أو النوع أو التوجه الجنسي.

المادة ٧

المصادر السرية

الصحافيون ملزمون بحماية المصادر السرية للمعلومات.

المادة ٨

منع الأخبار

يجب عدم إخفاء الأخبار والمعلومات تحت أي ظرف إلا إذا أثرت على الأمن الوطني أو إذا كان من المصلحة العامة عدم نشرها.

المادة ٩

التصحيح

عند نشر تقرير غير صحيح أو مضلل يجب تصحيح معلوماته فوراً وبشكل بارز مناسب، ويجب نشر الاعتذار عندما يكون ذلك مناسباً.

المادة ١٠

الردود

- يجب إعطاء الفرصة للأفراد والمؤسسات حق الرد.
- إذا أثر أي تقرير أو مقال على سمعة فرد أو مؤسسة بدون إعطاء فرصة للرد عليه فإن ذلك يعتبر وضعاً غير عادل ويجب أن يتجنبه الصحفيون.

المادة ١١

فصل التعليقات عن الحقائق

في الوقت الذي يحق فيه للصحفيين اتخاذ الآراء الخاصة أو المواقف إلا أنهم يجب أن يضعوا خطأ واضحاً بين التعليق والتكهن وبين الحقائق.

المادة ١٢

المعلومات والصور

- على الصحفي أن يحصل على المعلومات والصور والرسوم والتوضيحات فقط بالوسائل الشريفة.

- ان استعمال وسائل أخرى يمكن تبريره فقط لاعتبارات ملحة من اجل المصلحة العامة.
- الصحفي مخول في ان يمارس ما يمليه عليه ضميره عند استعمال مثل هذه الوسائل.

المادة ١٣

ضحايا الاعتداء الجنسي

على الصحفي ان يتجنب تعريف ضحايا الاعتداءات الجنسية.

المادة ١٤

التعامل مع الأحداث تحت السن القانوني

على الصحفي حماية حقوق من لم يبلغوا سن الرشد، وفي قضايا الجرائم والقضايا الأخرى يجب ضمان موافقة الوالدين ورضاهم أو الأوصياء قبل إجراء مقابلات مع الأحداث أو تصويرهم.

المادة ١٦

الحزن والألم الشخصي

في حالات الحزن والألم الشخصي على الصحفي ان يمارس البراعة والذوق والدبلوماسية في البحث عن المعلومات ونشرها.

المادة ١٧

العناوين والآثار

- يجب وضع عناوين الأخبار بشكل ينسجم ويتماشى مع كامل محتوى الخبر نفسه.
- وفيما يتعلق بالصور وصور التقارير التلفزيونية فيجب ان تمثل بصورة دقيقة الحدث وان لا تركز على جانب بسيط منه.

نيجيريا

دستور أخلاقيات الصحفيين النيجيريين

أعدته منظمة الصحفيين النيجيريين ومجلس الصحافة النيجيري وصدر في ٢٠ آذار (مارس) من عام ١٩٩٨.

توطئة

الصحافة تستلزم درجة عالية من ثقة الجمهور، ومن أجل أن تستمر باستحقاق هذه الثقة وتحافظ عليها فإن من الضرورة الأخلاقية ومتطلباتها لكل صحفي وكل مؤسسة إعلامية أن تلتزم بأعلى درجات ومقاييس المهنية والأخلاقية، وخلال ممارسة هذه الواجبات على الصحفي أن يأخذ المصلحة العامة بعين الاعتبار.

أن الحقيقة هي حجر الزاوية للصحافة وعلى كل صحفي أن يكافح بكل جهده للتأكد من الحقيقة لكل الأحداث.

ونحن الصحفيين النيجيريين، مع وعينا للمسؤوليات والواجبات للصحفيين كمزودين للمعلومات فإننا نمنح أنفسنا ميثاق الأخلاقيات وواجب كل صحفي أن يتقيد بشروطه.

١ - استقلالية رئاسة التحرير

أن القرارات المتعلقة بمضمون الأخبار يجب أن تكون من مسؤولية صحفي مهني متمرس.

٢ - الدقة والعدالة

أن للشعب الحق في أن يعرف، أن الحقيقة والدقة والتوازن والعدالة في كتابة الأخبار هو الهدف الأساسي للصحافي الجيد الممتن وأسس الحصول على ثقة الشعب وإيمانه.

- على الصحفي الامتناع عن نشر معلومات غير دقيقة أو مضللة، وعند نشر مثل هذه المعلومات بشكل غير مقصود أن يصحح ذلك فوراً، وعلى

الصحافي أن يقر بمبدأ إعطاء الحق في الرد للآخرين كقاعدة رئيسية في ممارسة العمل.

- خلال ممارسته عمله على الصحافي أن يكافح من أجل الفصل بين الحقائق من جهة والآراء والتخمينات من جهة أخرى.

٣- الخصوصية

على الصحافي، كقاعدة عامة، أن يحترم خصوصية الأفراد وعائلاتهم إلا إذا كان لذلك علاقة وتأثير على المصلحة العامة.

- أ- المعلومات حول الحياة الخاصة للفرد أو لعائلته يجب نشرها فقط إذا كانت تعارض أو تشكل اعتداء على المصلحة العامة.
- ب- عند نشر هذه المعلومات حول الفرد كما ذكر سابقا يجب أن يكون النشر مبررا فقط إذا كانت المعلومات تشير إلى:

- كشف جريمة أو جنحة مهمة.
- كشف سلوك معاد لمصلحة المجتمع.
- حماية الصحة العامة وأخلاقيات وأمن المجتمع.

٤- علم الكشف عن المصدر

- على الصحافي أن يتقيد بالمبادئ المقبولة دوليا والمتعلقة بالسرية وأن لا يكشف عن مصدر المعلومات التي يحصل عليها بسرية.
- على الصحافي أن لا يخرق اتفاقية مع مصدر معلومات حصل عليها كإخبار "ليست للنشر" أو معلومات "كخلفيات للأخبار".

٥- اللياقة

- ١- على الصحافي أن يكون محتشما في لباسه بطريقة تتسجم مع الذوق العام.
- ٢ على الصحافي أن يمتنع عن استعمال لغة مسيئة أو عدائية أو سوقية أو بذيئة.

- ٣- على الصحفي ان لا يقدم تفاصيل مثيرة سواء بالكلمات أو بالصور لموضوعات العنف والقضايا الجنسية ومناظر مروعة أو بشعة.
- ٤- في المواضيع المتعلقة بالألم والحزن والصدمات على الصحفي ان يقوم بعملية جمع المعلومات بوسائل الحذر والتعاطف والتعقل.
- ٥- وعلى الصحفي بشكل عام تجنب التعريف بأقرباء وأصدقاء الأشخاص المدانين أو المتهمين بجرائم إلا إذا كان ذلك من اجل تأكيد مبدأ حق الشعب في المعرفة.

٦- التمييز

على الصحفي ان يمتنع عن الإشارة الازدرائية التي تنتقص من قدر قومية الشخص أو ديانته أو جنسه أو أي مرض جسدي أو فكري أو إعاقة يعاني منها من يذكر في الخبر.

٧- المكافأة والترضية

- على الصحفي ان لا يستجدي أو يطلب رشوة أو مكافأة أو إحسان أو يمارس المحسوبية ولا ان يقبلها من اجل منع نشر أو طلب نشر معلومات معينة.
- ان لا يطلب مالا من اجل نشر أخبار تكون متناقضة مع مبادئ كتابة وتحرير الأخبار مثل العدالة وعدم التحيز أو تزييف معلومات الخبر حول حدث ما.

٨- العنف

على الصحفي ان لا يقدم أو يكتب تقريراً عن أعمال العنف والسطو المسلح والنشاطات الإرهابية أو للتباهي المبتذل بتقدير الأموال بطريقة تعظم مثل هذه الأعمال أمام الجمهور.

٩- الأطفال والقصر

على الصحفي ان لا يكشف هوية الأطفال تحت سن السادسة عشرة، سواء بالاسم أو الصورة أو مقابلتهم، الذين يتورطون في قضايا تتعلق

بالاعتداءات الجنسية والجرائم أو طقوس السحر سواء أكانوا ضحايا أو شهود أو مدانين.

١٠- الوصول إلى المعلومات

على الصحفي أن يلجأ إلى الوسائل الواضحة الشريفة في جمع المعلومات.

ويمكن اللجوء إلى الطرق الاستثنائية فقط عندما تتطلب مصلحة الجمهور ذلك.

١١- المصلحة العامة

على الصحفي أن يناضل ويعمل لتقوية وتدعيم الوحدة الوطنية وخير الشعب.

١٢- المسؤولية الاجتماعية

على الصحفي أن يطور المبادئ العالمية لحقوق الإنسان والديمقراطية والعدالة والإنصاف والسلام والتفاهم الدولي.

١٣- الانتحال

على الصحفي أن لا ينسخ أو ينقل، بشكل جزئي أو كامل، مادة لأشخاص آخرين بدون نسبتها لمصدرها أو أخذ موافقتهم.

١٤- حقوق النشر

- عندما يعيد الصحفي كتابة أو استعمال مادة لغيره، سواء كانت مطبوعة أو مذاعة أو عمل فني أو تصميم، فإنه يجب الإشارة إلى المؤلف.
- على الصحفي أن يتقيد بجميع النصوص المتعلقة بحق النشر التي أقرتها القوانين والمواثيق الوطنية والعالمية.

١٥- حرية الصحافة المسؤولة

على الصحفي أن يعمل في جميع الأوقات من أجل زيادة وتوسيع حرية الصحافة والمسؤولية.

اثيوبيا

الدستور المهني للأخلاقيات لنقابة الصحافة للحررة الاثيوبية

اقره المؤتمر العلم في كغون الاول (يناير) ١٩٩٨.

- (١) الصحفي ملتزم بان يعلم الشعب بالحقائق حول تقصير المسؤولين، والمعلومات يجب ان تكون مدعمة بالحقائق.
- (٢) بالنظر إلى حقيقة ان الشعب له الحق بالحصول على المعلومات فان الصحفي ملتزم بان يكشف الحقيقة المبينة على المعلومات الصحيحة الدقيقة.
- (٣) على الصحفي ان يكرس نفسه لمهنته ويغني خبراته ومعارفه.
- (٤) سوف لن يقوم الصحفي بنشر المعلومات التي تعرض وحدة الأمة أو الأمن أو السيادة للخطر أو ان يخلق للفرقة بين الناس أو يعكر صفو السلام أو يسهل أو يثير للفرقة المبينة على للقومية أو القبلية أو الديانة.
- (٥) سوف يحترم الصحفي السرية المهنية بالنسبة لمصدر المعلومات التي يحصل عليها بسرية.
- (٦) سوف لن يستعمل الصحفي أي مادة كتبها الآخرون بدون نسبة ذلك للمؤلف.
- (٧) على الصحفي ان يكون حاد الذهن صادقاً متحمساً متواضعاً شديد التدقيق في التفاصيل خلال ممارسة واجباته.
- (٨) سوف لن ينشر الصحفي معلومات من شأنها الافتراء على الأفراد والمؤسسات.
- (٩) إذا نشر الصحفي معلومات مشوهة حول أفراد أو مؤسسات عليه ان ينشر تصحيحاً أو رداً من الفرد أو المؤسسة.
- (١٠) سوف يحافظ الصحفي على كرامة مهنته وتقابته.
- (١١) سوف لن يتعامل الصحفي أو يشارك في نشاطات اجتماعية أو اخلاقية غير مقبولة.

(١٢)

- سوف لن يقدم الصحفي للشعب مادة أو صورة أو أفلاما فاحشة أو تعبيرات تفسد الثقافة.

- سوف يطابق الصحفي الأخبار بحكمة موضوعية، إذا كان لديه وجهات نظر خاصة فيجب أن يشرحها بوضوح، سوف لن تسيطر عليه خلال قيامه بواجبه عواطفه الخاصة وسوف لن يتبع مصالحته الشخصية.

(١٣) سوف لن يكشف الصحفي مصدر معلوماته بدون موافقة مصدرها ولن يكشف الأسرار الوطنية التي قد يكون حصل عليها خلال ممارسة مهامه.

(١٤) سوف لن يمتنع الصحفي بدافع الشك أو الحجج الواهنة أو رغبة في عدم تحمل المسؤولية عن جمع ونشر المعلومات التي يجب أن يعرفها الشعب.

(١٥) أن لا يحط من قدر مهنته بقبوله بشكل مباشر أو غير مباشر رشوات أو هدايا أو منافع أخرى من أجل نشر الأخبار والتعليقات والبرامج والصور أو الأكلام.

(١٦) سوف لن يتصرف الصحفي كوسيط بين صحفي آخر وبين فرد أو مؤسسة تريد أن تقوم بالدعاية لنفسها في وسائل الإعلام.

(١٧)

• سوف لن يسعى الصحفي استغلال مهنته لطلب منافع غير شرعية أو يكون سببا في إحراز فوائد غير شرعية.

• سوف لن يشارك في نشاطات لا تتسجم مع مهنته وسوف يقوم الصحفي فوراً بإصلاح ومعالجة الأخطاء التي يرتكبها ضد أي فرد أو مؤسسة.

(١٨)

• سيعمل الصحفي بالتعاون وثيق مع زملائه الآخرين في المهنة.

• سوف لن يحاول إلحاق الضرر بغيره من الصحفيين أو يعيق نشاطاتهم الحصول على الشهرة الشخصية أو للحصول على منافع أخرى.

(١٩) إذا واجه الصحفي المشاكل خلال قيامه بإنجاز مهماته على النقابة بالتعاون مع المعنيين لن تعمل بأقصى ما تستطيع على مساعدة الصحفي.

(٢٠) تطبيق الدستور

سوف يتم تطبيق دستور الأخلاقيات فقط من قبل نقابة الصحفيين للصحافة الحرة الاثيوبية.

(٢١) الصحفي الممتن

سوف تطبق على الصحفي الممتن التعليمات التي يتضمنها دستور الأخلاقيات.

(٢٢) القرار الذي تصدره النقابة سوف يطبق على الصحفي الممتن الذي ينتهك أي بند من بلود الدستور.

(٢٣) سوف يتم تعديل الدستور إذا تقدم ٧٥ بالمائة من أعضاء الجمعية العامة بطلب ذلك.

جنوب أفريقيا

مستور السلوك

ان المبدأ الأساسي الذي يجب دعمه هو ان حرية الصحافة كل لا ينفصل عن حقوق وواجبات الأفراد وتستند إلى حق للشعب الأساسي في الإعلام وتلقى وتبادل الآراء بحرية.

[١] : كتابة الأخبار

- ١-١ على الصحافة ان تنقل الأخبار بأمانة ودقة وعدالة.
- ٢-١ يجب تقديم الأخبار بطريقة متوازنة بدون الابتعاد عن الحقائق سواء بشكل مقصود أو بالإهمال من خلال :
 - التحريف والمبالغة وسوء التقديم.
 - حذف مواد.
 - تلخيص المواد.
- ٣-١ ما هو منطقي وصحيح فقط من مصادر الأخبار يجب ان يقدم كحقائق، مثل هذه الحقائق يجب نشره بعدالة مع الأخذ بعين الاعتبار المستوى والأهمية، عندما يكون الخبر غير مبني على الحقائق بل على الآراء أو الادعاءات أو الإشاعات أو الافتراضات يجب تقديمه بطريقة تشير وتوضح ذلك.
- ٤-١ عندما يكون هناك سبب للشك في دقة الخبر أو التقرير وكان يمكن التحقق من الدقة فانه يجب فعل ذلك، وإذا لم يكن ممكنا التحقق من الدقة يجب ذكر ذلك في الخبر.
- ٥-١ يجب على الصحافة ان تبحث عن الآراء المتعلقة بموضوع التحقيق بشكل مسبق قبل النشر، بشرط ان يتم ذلك عندما يكون لدى الصحيفة لرضية معقولة للاعتقاد بأنها بإجراء ذلك قد يتم منعها من نشر التقرير أو حيث تكون الإثباتات معرضة للتدمير أو قد يتعرض الشهود للترهيب.

- ٦-١ على الصحيفة أو وسيلة النشر ان تعدل المعلومات المنشورة أو التعليقات التي قد تجدها مؤذية وغير دقيقة من خلال نشرها بسرعة وبشكل بارز مناسب يتضمن سحب المعلومات أو تصحيحها أو تفسيرها.
- ٧ ١ التقارير والصور أو الرسوم المتعلقة بقضايا عدم اللياقة والفحش يجب عرضها مع الأخذ بعين الاعتبار الحساسية تجاه الوضع السائد.
- ٨-١ هوية ضحايا الاغتصاب والضحايا الآخرين للعنف الجنسي يجب عدم نشرها بدون موافقة ورضى الضحية.
- ٩-١ الأخبار التي يتم للحصول عليها بوسائل غير شريفة أو غير عادلة أو المعلومات التي يمكن ان تسبب خرقا أو تصدعا في الثقة يجب عدم نشرها إلا إذا كانت مهمة جدا لمصلحة الجمهور.
- ١٠-١ في الأخبار والتعليقات على الصحافة ان تمارس حذرا استثنائيا مع إعطاء اعتبار للمسائل المتعلقة بالحياة الخاصة للأفراد، أخذة بعين الاعتبار بان أي موضوع يتعلق بالخصوصية يمكن تبرير نشره إذا كان يتعلق بمصالح الشعب للشرعية.
- ١١-١ ان لدى الصحيفة حرية التصرف الواسعة في مسائل الذوق العام، الا ان هذا لا يبرر الانحطاط في الذوق إلى درجة الاشتمزاز بحيث تضع حرية الصحافة في موقف حرج أو عدائي بشكل سافر للشعب.
- ١٢-١ على الصحيفة ان لا تركز بلا مبرر على الجنس والجنسية والدين واللون والأصل والحالة العائلية والرأي السياسي أو الحالة العقلية والإعاقة الجسدية لأي أفراد أو مجموعات إلا إذا كان ذكرها ضروريا في المادة الاخبارية.

[٢] : للدفاع

- للصحيفة الحق في الدفاع بشدة عن وجهات نظرها في القضايا التي يجري مناقشتها بشرط ان تعامل قراءها بعقل من خلال:
- ١-٢ يجب التمييز بشكل واضح بين الحقيقة والرأي.
 - ٢-٢ عدم عرض الحقائق بطريقة سيئة أو طمسها.

٢-٣ ان لا يتم تشويه الحقائق في المحتوى أو العناوين.

[٣] : التعليق

- ١-٣ الصحافة مخولة بان تعلق أو تنتقد أي عمل أو أحداث ذات أهمية للناس بشرط ان تتم هذه التعليقات أو للنقد بعدالة وصدق وأمانة.
- ٢-٣ التعليق من الصحافة يجب تقديمه بطريقة ان يكون ظاهرا بوضوح بأنه تعليق يستند إلى الحقائق التي نشرت بصدق أو تشير إليها بعدالة.
- ٣-٣ التعليق من الصحافة يجب ان يكون تعبيرا صادقا عن الرأي بدون حقد أو دوافع غير شريفة، وان يكون محتويا على نظرة عادلة إلى جميع الحقائق حول الموضوع الذي يتم التعليق عليه.

[٤] : العناوين، الصور، الشروحات والملصقات

- ١-٤ العناوين والشروحات والصور يجب ان تعطي لنعكاسا منطقيا لمحتوى التقرير أو الصورة.
- ٢-٤ يجب ان لا تعمل الملصقات على تضليل الجمهور بل ان تعطي الطباعا منطقيا لمحتوى المادة أو التقرير محل السؤال.
- ٣-٤ الصور يجب ان تشوه مضمون تقديم المادة أو تضلل الجمهور ولا يجب استغلالها لذلك.

[٥] : المصادر الموثوقة

يجب ان تلتزم الصحيفة بحماية المصادر الموثوقة للمعلومات.

[٦] : الدفع مقابل المقالات

يجب ان لا تنفع الصحيفة مقابل مقالات لأشخاص متورطين بالجريمة أو لنزوي السمعة والملوك السيء أو الأشخاص المحكومين أو لمن له علاقة معهم بمن فيهم العائلة والأصدقاء والجيران والزملاء إلا عندما تكون المادة ذات العلاقة ضرورية النشر لمصلحة الجمهور.

مالاوي

دستور الأخلاقيات والقواعد للسلوك المهني

صدر عن مجلس الإعلام في مالاوي في تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٩٤

[١] الفصل الأول : الصحفي المتميز

- ١-١ تقديم الصحفي لنفسه : على الصحفيين مسؤولية ان يزودوا الجمهور بالمعلومات الدقيقة، يجب ان يقدموا أنفسهم ويتصرفوا بكل لباقة في جميع الأوقات خلال قيامهم بأداء واجباتهم.
- ٢-١ اللباس: على الصحفيين ان يرتدوا ملابس تتناسب مع المناسبة.
- ٣-١ اللغة: يجب عدم إجراء مقابلة بلغة يكون فيها الذي تتم معه المقابلة غير مؤهل للتحدث بها.
- ٤-١ الأشخاص الذين تتم مقابلتهم : في الوقت الذي لا يجبر فيه شخص سواء كان شخصية عامة أو غيرها على التحدث للصحفيين يجب على الصحفي عدم الحصول على المعلومات عن طريق التهديد أو الابتزاز، وعلى الصحفي ان لا يهين أو يشتم أو يهزج الذين تتم مقابلتهم.
- ٥-١ التكرب وصراع المصالح: سيضمن الصحفيون تدريس دستور الأخلاقيات في أي برنامج تدريبي، وسوف لا يضع الصحفيون أنفسهم في ظروف وسوف لا يتعاملون مع مهن أخرى قد تفرض عليهم صراع المصالح مع مهنتهم الصحفية.

[٢] الفصل الثاني: عمل الصحفي

- ١-٢ المسادة: جميع المواد التي يكتبها الصحفيون يجب ان تكون صادقة متوازنة وعادلة لجميع الأطراف، وفي نفس السياق يجب كتابة العناوين بحيث تعكس جوهر التقرير الصحفي من أجل تجنب خداع القراء أو المستمعين أو المشاهدين، يجب تجنب العواطف والتوقعات في الخبر، ونفس الشيء يجب ان يطبق على عدم استعمال الكلمات

النسي تشير إلى التمييز مثل الميل نحو استعمال اللغة العنصرية أو القبلية أو التمييز في الدين وغيرها.

٢-٢ يجب أن تكون الأخبار مميزة عن الآراء وجميع لغة الخبر يجب أن تكون محترمة.

٣-٢ تقديم الصور: تجنب للصور الفاضحة أو التي تصيب بالصدمة، يجب استعمال الصور بالطريقة المناسبة وليس فقط من أجل زيادة المبيعات.

وفي الصور التي يتم التقاطها بعنسات مقربة على الصحفي أن لا يصور أفراداً في أملاكهم الخاصة بدون رضاهم.

٤-٢ الترابط: يجب أن تمثل الصورة محتوى الخبر أو التقرير - مثلاً صورة لجنازة يجب أن تعكس وضع المناسبة.

٥-٢ إذاعة الصوت في الإذاعة والتلفزيون: الأصوات يجب أن تكون خالية من التشويش وتعكس موضوعاً الحدث موضوع التغطية، وما بهم في التلفزيون هو المادة المقدمة وليس تصوير الشخصية.

٦-٢ الاقتباسات: في حالة الاقتباس من شخص يجب استعمال نفس الكلمات التي قيلت، إذا كان هناك إضافات وشطب يجب الإشارة إليهما.

[٣] الفصل الثالث: مبادئ ومبادئ عامة

على جميع الصحفيين في مالاي واجب الحفاظ على درجة مهنية للمقاييس الأخلاقية، ومن أجل ذلك عليهم أن يكونوا غير ملتزمين لأي مصلحة غير مصلحة حق الشعب بمعرفة الحقيقة، ومن أجل تحقيق ذلك يجب التقيد بما يلي في جميع الأوقات:

١-٣ الدقة: على الصحفيين أن يعملوا من أجل الدقة والكمال في كتابة الأخبار.

٢-٣ التصحيح: حينما يكتشف أن مادة منشورة يعتورها عدم الدقة أو جملة مضللة أو تقرير محرف يجب أن يصحح فوراً بشكل بارز مع نشر اعتذار إذا كان مناسباً.

- ٣ ٣ الموضوعية: عند كتابة الأخبار على الصحفيين ان يلتزموا بالموضوعية.
- ٤-٣ الأخبار والآراء: يجب على الصحفيين ان يميزوا بوضوح بين المعلومات الصحفية وبين التوقعات والتعبير عن الآراء.
- ٥-٣ العناوين: يجب ان تكون عناوين الصحف متقيدة بمحتوى المقال، الصور يجب ان تكون حقيقية ومعبرة عن الحدث وان لا تمثل جانبا جزئيا من الحدث العام.
- ٦-٣ العدالة والتوازن:
- على الصحفيين ان يعملوا كل جهد معقول لان يكون التقرير شاملا لجميع اطراف القضية.
 - يجب إعطاء الفرصة العادلة في الرد للمؤسسات أو الأفراد عندما يكون ذلك ضروريا.
- ٧-٣ الإعلان: الإعلانات والبيانات العامة يجب ان تكون صحيحة ومميزة عن الأخبار.
- ٨-٣ القانون والصحافي : أثناء كتابة التقارير التي قد تكون قضائية على الصحافي تجنب الكتابة التي قد تتدخل في حق الفرد في الحصول على محاكمة عادلة، والقضايا التي ينتظر ان تقرر بها المحكمة يجب عدم التعليق عليها.
- ٩-٣ الحق في المعرفة : أثناء مهمته في تنفيذ حق الشعب في المعرفة على الصحافي ان يلتزم بما يلي:
- للصحفيين التزام أخلاقي بحماية مصادر المعلومات الموثوقة.
 - على الصحفيين ان لا يعرفوا ضحايا الاعتداء الجنسي أو ينشروا مادة يحتمل ان تساهم في هذا التعريف إلا إذا - من خلال القانون - سمح لهم بذلك، وعلى الصحفيين ان لا - حتى ولو منع القانون - يعرفوا أو يتكروا أسماء الأطفال تحت سن الثالثة عشرة الذين يكون لهم علاقة في حالات تتعلق باعتداءات جنسية سواء أكانوا ضحايا أو شهودا أو مدعى عليهم.

- على الصحفيين ان يتجنبوا الإشارة الضارة أو الازدرائية إلى عرق شخص أو دينه أو جنسه أو اتجاهه الجنسي أو أي مرض ذهني أو جسدي أو إعاقة يعاني منها.
- على للصحفيين تجنب الإشارة إلى العرق واللون والدين والأصل العرقي إلا إذا كانت هذه الإشارة لها علاقة بموضوع التقرير.
- سوف لن يتلقى الصحفي أي خدمات خلال عمله قد تصعب نزاهته المهنية موضع مساومة.
- سوف لن يحصل الصحفي بشكل عام أو يسعى للحصول على المعلومات أو الصور من خلال تقديم نفسه بصورة خاطئة أو باستعمال الحيلة إلا إذا كان ذلك مبررا من أجل مصلحة الشعب وكان لا يمكن الحصول على هذه المعلومات بوسائل أخرى.
- على الصحفيين ان يكونوا مسؤولين أمام الجمهور عن تقاريرهم، ويجب تشجيع الشعب بان يعلن أي شكوى لديه ضد وسائل الإعلام في حوال مفتوح.

[٤] الفصل الرابع: العلاقة بين الجمهور والصحفيين الآخرين

- ١-٤ حق الرد: يجب إعطاء الأفراد والمؤسسات فرصة للرد على التصريحات التي يتم ذكرهم فيها.
- ٢-٤ الخصوصية : على الصحفيين احترام الحياة الخاصة للفرد وعدم اقتحامها، ومن غير الضروري مضايقته المستمرة للحصول على المعلومة إلا إذا كان ذلك مبررا لمصلحة الشعب.
- ٣-٤ الشفافية : على الصحفيين ان يتمتعوا بالشفافية ويقدموا أنفسهم للمصدر ويأخذوا الإذن للحصول على المعلومات واخذ الصور حيثما كان ذلك ضروريا.
- ٤-٤ صحافة دفتر الشيكات : على الصحفيين ان لا يقبلوا مالا من اجل نشر مادة أو حذف مادة من تقاريرهم التي يكتبونها إلا رواتبهم الشهرية التي يتقاضونها من صاحب عملهم.

٤-٥ علاقات وسائل الإعلام : على الصحفيين ان ينموا علاقاتهم مع بعضهم البعض ويشجعوا الحوار الداخلي حينما ينشأ سوء تفاهم، يجب تجنب الحروب بين وسائل الإعلام.

[٥] الفصل الخامس: الإجراءات ضد مخالفات الأخلاقيات

سيطبق مجلس الصحافة في ملاوي مبادئ هذا الدستور، وخلال إدارته للدستور فإن المجلس سيطبق ولحده من النقاط التالية ضد الصحفي الذي يخرق أخلاقيات الممارسة :

- سيتم استدعاء الصحفي لمناقشته مع توجيه ائذار.
- سيطلب من الصحفي الاعتذار أو إعلان سحب مقالته في نفس الوسيلة الإعلامية التي نشر فيها.
- سيصدر المجلس بيانا يدين فيه المقال، خاصة إذا رفض الكاتب الاعتذار أو سحب مقالته بنفسه.
- قد يتم شطب الصحفي من سجل الأعضاء ويصدر المجلس تفاصيل حول قرار الشطب.
- قد يحث المجلس اتحادات ومنظمات وسائل الإعلام ان لا يتعاونوا مع الصحفي غير الأخلاقي حتى يتم إيجاد حل للقضية محل البحث.

بيرو

دستور الأخلاقيات للمهنية

أصدرته نقابة الصحفيين لدولة البيرو عام ١٩٨٠.

الفصل الأول /قواعد عامة

المادة ١

على جميع الأعضاء الالتزام في جميع مراحل عملهم بالأمانة والشرف لأنهم معنيون بكرامة الأشخاص والمؤسسات وبهيتهم والمستوى المحترم لمهنتهم.

المادة ٢

يتطلب دستور الأخلاقيات المهنية من الصحفي الممارسة الشريفة للمهنة ويفرض قواعد يجب التقيد بها في العلاقة مع المجتمع والزملاء ووسائل الإعلام.

المادة ٣

على الأعضاء ان يتقيدوا بقواعد هذه الدستور للأخلاقيات المهنية، ان من ينتهكه سوف يقدم به تقرير ويصدر بحقه حكم انسجاما مع القانون باعتباره عملا مخالفا.

الفصل الثاني /الأفعال ضد المهنة

المادة ٤

إن الأعمال للمناقضة للأخلاق المهنية هي :

- ١ - قبول أي نوع من المكافأة التي تجعل من الأخبار والمعلومات والآراء محل مساومة.
- ٢ - اقتراف جرائم متعمدة يعاقب عليها القانون.
- ٣ - استعمال وثائق كاذبة سواء بشكل متعمد أو طوعي أو لختياري.

- ٤- نشر أخبار كاذبة بشكل متعمد.
- ٥- تشويه الحقيقة وتزييفها من خلال حذف بعض الحقائق الضرورية من المادة لتغيير معناها.
- ٦- كتابة معلومات كاذبة بدون التأكد المسبق من موثوقيتها إما بنية حسنة أو بسبب الإهمال.
- ٧- الإساءة إلى المهنة الصحفية من خلال مزاعم أو مواد تهدد الأخلاقيات العامة وكرامة الأشخاص والمؤسسات والمصالح الوطنية ورموز الأمة.

الفصل الثالث/ العلاقة مع الزملاء المادة ٥

الأفعال المناقضة للأخلاقيات الصحفية هي :

- ١- انتحال المعلومات بعدم نشر المصدر الذي أخذت منه الأخبار أو التعليقات عند إعادة نشرها.
- ٢- أن ينسب لنفسه أفكارا أو مواد لم يؤلفها.
- ٣- أن يسئ بصورة مباشرة أو غير مباشرة للسمعة المهنية أو مكانة صحفي آخر، أو يشوه سمعته بهجوم شخصي أو أن ينسب له أهدافا أو مصالح سيئة.
- ٤- أن يقاطع صحفيين آخرين يعانون من الاضطهاد أو المضايقة أو الاغتراب أو النفي أو الحبس بسبب آرائهم ويساهم بالظلم ضد صحفيين سيتم الحكم عليهم.

الفصل الرابع/ العلاقة مع المجتمع المادة ٦ :

الأفعال المناقضة للأخلاق المهنية هي:

- ١- أن يحاول تقييد حرية الرأي والتعبير.
- ٢- أن يسمح عن عدم معرفة بانتهاك حقوق الإنسان.
- ٣- أن يسمح عن جهل بتهديد أو تعريض الحياة والصحة للخطر.

- ٤ - ان ينتهك الحق في خصوصية الأشخاص.
- ٥ - ان يحاول وضع قيود ضد الحماية التي تستحقها العائلة والطفل والأولاد الصغار.
- ٦ - ان لا يحتفظ بسر مهني أو يستعمله من اجل مصلحة آخرين.
- الفصل الخامس / العلاقات مع الصحافة**
- المادة ٧ :**

- الأفعال التي تعتبر ضد الأخلاقيات الصحفية هي:
- ١ - ان يكشف القضايا الممرية للوسيلة الإعلامية التي يعمل بها.
- ٢ - ان ينشر معلومات وآراء من اجل مصلحته الذاتية أو لمصلحة آخرين بدون علم وسيلته الإعلامية وإن يتلقى مقابلها للهيئات.
- ٣ - ان يقبل مكافأة أو راتباً تحت مستوى الحد الأدنى.

الفصل السادس / واجبات النقابة

المادة ٨ :

من واجب الصحفي ان يقدم تعاونه الشخصي من اجل تنفيذ أهداف النقابة، ان الأهداف والمهام المخولة له يجب ان يقبلها إلا إذا كانت هناك أسباب تبرر منعه من ذلك.

الفصل السابع / التنقيذ بالدستور

المادة ٩ :

ان قواعد هذا الدستور تنطبق على ممارسة المهنة ولا يوجد أي ظروف تترر للأعضاء عدم التنقيذ بها.

البرازيل

دستور الأخلاقيات للصحافيين

الحق في المعلومات

١. الوصول إلى المعلومات العامة هو حق ثابت وطبيعي داخل المجتمع، ولا يحق لأي شخص إعاقة.
٢. نشر المعلومات بشكل صحيح ودقيق من وظيفة وسائل الإعلام المستقلة في ملكيتها.
٣. المعلومات التي تنشرها وسائل الإعلام يجب أن تكون وفقاً لحقائق حدوثها وأن تكون في مصلحة الجمهور.
٤. أن نشر المعلومات عن الجمهور أو للمؤسسات الخاصة أو العامة التي تؤثر نشاطاتها على المجتمع هو التزام اجتماعي.
٥. أن إعاقة نشر المعلومات سواء بشكل مباشر أو غير مباشر والرقابة والرقابة الذاتية هي جرائم ضد المجتمع.

دستور سلوك الصحافيين المهني

٦. أن مهنة الصحافة ذات طبيعة اجتماعية وهدف عام يحكمها دستور الأخلاقيات هذا.
٧. الالتزام الأساسي للصحفي هو صدق الحقائق وعمل الصحفي يجب أن يكون منظماً باستقصاء الوقائع والكتابة عنها بشكل صحيح.
٨. عندما تكون المعلومات والأخبار صحيحة وضرورية سوف يتمتع الصحفي عن كشف هوية مصدر هذه المعلومات.
٩. أن واجب الصحفي هو:

- نشر الحقائق التي تكون ضمن المصلحة العامة.
- أن يدافع عن حرية الأفكار والتعبير.
- أن يدافع عن حرية ممارسة مهنته.

- ان يزيد قيمة وشرقا وكرامة لمهنته.
 - ان يعارض الأحكام التعسفية والسلطوية والظلم والاضطهاد والدفاع عن المبادئ للموضحة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
 - ان يحارب ويستنكر جميع أشكال الفساد ومحاولات ضبط ومراقبة المعلومات.
 - ان يحترم حق المواطن في الخصوصية.
 - ان يعظم الصفات التمثيلية والديمقراطية لمهنته.
١٠. على الصحفي ان لا:
- يقبل أجورا مقابل عمله لا تتوافق مع راتبه المتفق عليه او مع المعدلات الثابتة لرواتب مهنته.
 - يطبع أوامر مناقضة لكتابة التقرير الصحيح من حيث المعلومات.
 - يمنع نشر الآراء المخالفة أو يعيق إقامة نقاش حر.
 - يسمح بممارسة المضايقة أو التمييز لأسباب تتعلق بنواحي اجتماعية أو سياسية أو دينية أو قومية أو تعود لأسباب توجهات جنسية أو نوعية.
 - يكتب حول المؤسسات العامة أو الجهات الخاصة المرتبط بها سواء أكان موظفا فيها أو مستشارا من خلال الوسيلة الإعلامية التي يعمل بها.

مسؤوليات مهنة الصحافة

١١. الصحفي مسؤول عن جميع المعلومات التي ينشرها طالما أن عمله لم يتم تغييره من طرف ثان.
١٢. في جميع حقوقه ومسؤولياته سوف يحصل للصحافي على الدعم والمساعدة من مؤسسته.
١٣. على الصحفي تجنب إنشاء الحقائق:

- التي تحمل طابعاً اقتصادياً شخصياً أو مصالح أخرى.

- ذات صفة مرضية مروعة ومناقضة للقيم الإنسانية.

١٤. وعلى الصحفي أن:

١. يصفي دائماً قبل أن ينشر الحقائق لجميع الناس الذين هم موضوع الادعاءات غير المؤكدة والتي يقال من طرف ثالث ولم يتم اثباتها بشكل كاف أو لم يتم التحقق منها.

٢. أن يعامل جميع الناس المشار إليهم باحترام خلال نشر الأخبار.

١٥. على الصحفي أن يسمح بحق الرد للأشخاص المعنيين أو المذكورين في تقريره عندما يحصل خطأ واضح في التقرير.

١٦. على الصحفي أن يفاضل من أجل السيادة الوطنية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من أجل صالح أغلبية المجتمع في الوقت نفسه يحترم حقوق الأقليات.

١٧. على الصحفي أن يحافظ على لغته وثقافته القومية.

١٨. يتم كشف واستقصاء انتهاكات الدستور من قبل لجنة الأخلاقيات:

• تنتخب اللجنة بالتصويت السري من قبل الجمعية العامة.

• تتكون لجنة الأخلاقيات من خمسة أعضاء لنفس الفترة التي ينتخب فيها رؤساء الاتحادات الصحفية.

١٩. الصحفيون الذين ينتهكون دستور الأخلاقيات سيخضعون للعقوبات التالية (حسب موقعهم) ويتم تطبيقها من لجنة الأخلاقيات :

• أعضاء الاتحادات: التحذير، الوقف عن العمل وأخيراً الطرد من الاتحاد.

• غير أعضاء الاتحادات: التحذير، إنذار عام، حظر العمل المؤقت ثم حظر كامل من الاتحاد.

• ملاحظة: أعلى حد للعقوبة (الطرد من الاتحاد لأعضاء الاتحاد وحظر كامل لغير الأعضاء) يمكن أن يطبق بعد التصويت من قبل الجمعية العامة التي تعقد لهذا الغرض.

- ٢٣ أي مواطن سواء أكان صحفياً أم لم يكن أو مؤسسة يجد نفسه مظلوماً يمكنه أن يتقدم بشكوى للجنة الأخلاقيات من أجل توضيح الانتهاك والظلم الذي تعرض له.
- ٢٤ عند تلقي الشكوى المذكورة فإن لجنة الأخلاقيات سوف تقرر فيما إذا أرادت النظر فيها وإذا لم يكن في الشكوى أي برهان فإن اللجنة تضعها في ملف وتتخذ قرارها وتنشره إذا كان ذلك ضرورياً.
- ٢٥ وضع العقوبات يجب أن يسبقه جلسة استماع للصحافي المعني بالشكوى، وإذا لم تتم جلسة الاجتماع فإن الجزاء يعتبر باطلاً:
- يجب أن تصدر مذكرة بعد عشرة أيام من جلسة الاستماع خطياً من قبل لجنة الأخلاقيات لإثبات المنكرة.
 - يمكن للصحافي أن يقدم رداً كتابياً خلال عشرة أيام ويشرح قضيته شفويًا خلال جلسة الاستماع.
 - إذا لم يتجاوب الصحافي لا خطياً ولا شفويًا خلال الجلسة فإن ذلك يعني قبوله مضمون الشكوى.
- ٢٦ إذا لم تتلق لجنة الأخلاقيات استجابة من الصحافي فإنها سوف تتخذ قرارها للجهات المعنية خلال عشرة أيام من تاريخ الجلسة.
- ٢٧ الصحفيون الذين تم تحذيرهم أو الذين حرموا مؤقتاً يمكن أن يطلبوا استئنافاً للجمعية العامة خلال عشرة أيام من تلقيهم العقوبة.
- ٢٨ الشكوى للكاذبة على الصحافي والتي يثبت أنها بدون أساس يجب استنكارها من الجميع مع نشر اسم مقدمها.
- ٢٩ إن دستور الأخلاقيات هذا سوف يطبق بعد إقراره من الجمعية العامة التي تعقد لهذا الغرض.
- ٣٠ أي تعديلات لهذا الدستور يمكن إجراؤها فقط في الجمعية العامة للصحفيين من خلال اقتراح موقع من عشرة ممثلين عن اتحادات الصحفيين.

بارغواي

نقابة الصحفيين في بارغواي

(١) الإعلام والتعبير عن الرأي عنصران مميزان متلازمان مع شروط الحياة في المجتمع، لهذا فالصحافيون مسؤولون ليس فقط أمام مسؤولي التحرير ولكنهم يتحملون مسؤولية ما يقدمونه من آراء ومعلومات أمام المجتمع.

ومن أجل هذا :

- يأخذون على عاتقهم مسؤولية تقديم الحقيقة وجعلها واضحة ويتأكدون من فهم الناس لها في جميع القطاعات الاجتماعية.
- يقومون بتحقيق التعايش الديمقراطي بعدالة وتتسق مع احترام حقوق الإنسان ويحاربون جميع أنواع الفساد.
- يقدمون معرفتهم وقدراتهم للدفاع عن سير الأمور وتوازن الأنظمة التي من خلالها تسير حياة المجتمع.

(٢) خلال عملهم المهني على الصحفيين أن يلتزموا بالمبادئ وبالحقيقة والائزان، وسوف ينتهكون المبادئ الأخلاقية عندما يبقون صامتين أو يزيفون أو يشوهون الحقائق. عليهم أن يزودوا الشعب بعناصر وتفاصيل القضايا المختلفة من جميع جوانبها حتى يتمكن من أن يصل إلى فهم الحقائق.

(٣) خلال عملية نشر الأفكار والآراء على الصحفيين أن يساهموا في إيجاد الظروف من أجل التعبير الحر عن آرائهم بديمقراطية وأن لا يكونوا مقيدين بتأثير المصالح الخاصة أو المصالح التجارية أو الدعاية أو أي تأثير آخر.

(٤) الصحفيون مسؤولون عن معلوماتهم وآرائهم، وسوف يقبلون النقد باحترام أسرار المهنة وعدم كشف مصدر المعلومات.

(٥) الأعمال المخالفة لأخلاقيات المهنة:

- انتحال الآراء وعدم احترام الملكية الفكرية.
- قبول ما يعطي في الخفاء مثل الرشوة والابتزاز.
- حذف المعلومات ذات المصلحة العامة.
- التشويه والافتراء والإهانة التي يترتب عليها الأذى.
- التمييز بين الناس المبني على المركز الاجتماعي، السياسي، الديني، العرقي أو الجنسي.

(٦) الصحفيون والمجتمع

ان ميزة المهنة تتطلب ان يقبل الصحفيون تطوير وتوزيع الأفكار والآراء بحيث يسهموا في بناء التعددية ومجتمع المشاركة، وعلى نفس الصعيد عليهم ان يشاركوا ويتعاونوا مع القطاعات الاجتماعية المختلفة خاصة الاقليات ليكون صوته مسموعا من خلال وسائل الإعلام.

(٧) على الصحفيين ان يحافظوا دائما ويحترموا الحياة الخاصة للناس وكراماتهم ويتجنبوا استغلال العلاقات الحميمة معهم. ويجب ان يسترشدوا بالقانون والوسائل الدولية المقررة لمهنتهم، ان الاستثناء لقواعد النشر للنشاطات الخاصة مسموح بها لأسباب تتعلق بالقوانين العامة.

(٨) على الصحفيين ان يحموا براءة المتهم حتى تقرر المحكمة الحكم، وفي نفس الوقت يجب ان يمتنعوا عن تعريف ضحايا الجرائم الجنسية مهما كان عمرهم ووضعهم الاجتماعي بدون رضاهم. نفس القاعدة تنطبق على القصر الذين يمكن ان يشاركوا بهذه الجرائم.

(٩) يجب ان يساهم الصحفيون بفاعلية في حماية الصحة العامة ويدافعوا عن التوازن البيئي الضروري للحياة الإنسانية ويجب ان يكتبوا حول الأمور المسببة لتلويث وتدمير البيئة.

(١٠) على الصحفيين ان يطوروا القيم الثقافية والهوية الوطنية بدون تعصب.

(١١) الصحفيون وزملاؤهم:

على الصحفيين ان يدعموا منظمات واتحادات ونقابات الصحفيين
وعليهم ان يساهموا بتأسيسها حيثما لا تكون موجودة وعليهم ان ينضموا
إلى الحركة العمالية في الدولة.

(١٢) يجب ان يتضامن الصحفيون مع زملائهم خاصة مع أولئك الذين يعانون
الاضطهاد أو الاستغلال والمضايقة الناتجة عن عملهم المهني.

(١٣) يمنع الصحفي بشكل خاص من تشويه سمعة زملائه الصحفيين سواء
بإتهامهم بعدم الأهلية الشخصية أو تشويه سمعتهم للمهنية.

(١٤) الصحفيون والمشروعات التجارية:

الصحفيون ينضمون إلى المؤسسات العاملين بها بالتزام منبثق عن
عقود عملهم معها، ويسمعون إلى إبرام عقود بشكل جماعي، وفي نفس
الوقت سوف يتحملوا مسؤولية عملهم مع احترام دستور الأخلاقيات هذا
والواجبات المشار إليها في الدستور الوطني والقوانين العامة في
باراغواي.

(١٥) يجب على الصحفيين ان يطلبوا من الشركات والمؤسسات العاملين بها:

(١٦) احترام معتقداتهم وأفكارهم وآرائهم مع احترام المواد التي يقدمونها
كنساج عملهم. عليهم ان لا يسمحوا للمسؤولين في المؤسسات بتغيير
معنى المواد الإعلامية التي يقدمونها بتوقيعهم.

(١٧) يتولى الصحفيون معاً مع المؤسسات للمسؤولية ضمان بان كل
المعلومات التي يكتبونها سيتم توزيعها بدون أي تغيير ضد رغبة
المحرر المسؤول، والصحفيين الحق في سحب توقيعاتهم عن أي مادة أو
معلومات إذا اعتبروها ليست دقيقة أو تصريحاً غير دقيق لطرف ثالث
أو إذا جرى عليها تغيير أساسي غير مبرر.

(١٨) يجب على الصحفيين ان يكافحوا من أجل الحصول على حق الإشراف
على تنفيذ واتخاذ السياسات التحريرية والإعلامية في الوسيلة الإعلامية
التي يعملون بها.

- (١٩) على الصحفيين ان يطالبوا بحقوقهم في التعبير عن آرائهم في زاوية الآراء في المؤسسة الإعلامية العاملين بها حتى عندما تكون آراؤهم لا تتماشى مع السياسة التحريرية للمؤسسة.
- (٢٠) على الصحفيين ان يطالبوا من المؤسسة أو الشركة العاملين بها المعاملة الصحيحة وفقا لكرامتهم الإنسانية وكذلك عليهم ان يطالبوا بالاعتراف بأهميتهم وقيمة عملهم في المجتمع.
- (٢١) من الواضح ان العمل في المجال الصحفي والمجال الإعلاني في نفس الوقت لا يتوافق، ويجب على الصحفيين ان يميزوا بشكل واضح بين المعلومات الأخبارية والدعاية من اجل ان لا يؤدي ذلك إلى تشويش المتلقي بالمعلومات الخاطئة أو المشوشة.

كوريا الجنوبية دستور أخلاقيات الصحافة

أقر عام ١٩٥٧ وتمت مراجعته عام ١٩٩٦.

توطئه

نحن الصحفيين نأخذ على أنفسنا عهدا بأننا سوف نحترم رسالة الصحافة بدعم صحافة حرة ومسؤولة، ونؤمن بأن صحافة حرة مسؤولة ضرورية جدا من أجل تقدم ديمقراطية الأمة وجهود الوحدة وتطوير الثقافة والفنون، بهذا الإيمان فقد تبنينا دستور أخلاقيات الصحافة مبكرا منذ ٧ نيسان عام ١٩٥٧ من أجل التقيد اختياريًا بقواعد العمل والسلوك المهني.

والآن بمواصلة نفس الروح العالية لتلك الأيام، فإن نقابة الصحفيين الكورية ونقابة محرري الصحف والإذاعة ونقابة الصحفيين في كوريا تبنت فيما يلي دستورًا منقحًا لأخلاقيات الصحافة من أجل مواجهة حاجات عصر المعلومات الحالي والتغيرات الأخرى في المجتمع.

١- حرية الصحافة :

نحن الصحفيين نؤمن بحرية الصحافة كطريق لحقنا في احترام حق الجمهور في المعرفة، لهذا نأخذ على أنفسنا عهدا بأننا سوف نحمي حرية الصحافة هذه من التدخل الخارجي والداخلي والضغط والانتهاك.

٢- مسؤولية الصحافة :

نحن الصحفيين نؤمن بأن الصحافة كوسيلة إعلام عامة تحمل معها مسؤولية مهمة، ولتنفيذ هذه المهمة نتعهد بأننا سوف نبذل جهدنا لتعزيز رأي عام مزدهر وتحسين الرفاه العام وتقديم ثقافة الأمة وفنونها، كما نتعهد بأن نحمي بقوة الحقوق الإنسانية الأساسية للشعب.

٣- استقلال الصحافة :

نحن الصحفيين نعلن ان للصحافة يجب ان تكون مستقلة من تأثير القوى الخارجية مثل للسياسة والتجارة وجماعات المصالح الاجتماعية والجماعات الدينية، ونحن مصممون على معارضة أي محاولة خارجية لأن نتدخل بالصحافة لو تستغلها على نحو غير مناسب.

٤- الأخبار والتعليقات :

نحن الصحفيين نتعهد بأننا سوف نكتب الأخبار بأقصى درجات المصداقية والموضوعية وبطريقة عادلة، كما نتعهد بأننا سوف نتمسك بتقديم التحليلات والتعليقات والآراء بمعلومات صادقة وعادلة وذلك بالأخذ بعين الاعتبار الآراء المخالفة في المجتمع وسوف نساهم في تقوية رأي عام محلي سليم مزدهر.

٥- احترام الخصوصية والكرامة:

نحن الصحفيين نتعهد بان لا نمس إلى كرامة الشعب وسوف لا ننتهك حق الأفراد في الخصوصية.

٦- احترام حق الرد والوصول إلى وسائل الإعلام:

نحن الصحفيين نعي بان الصحافة كوسيلة إعلامية عامة سوف تسعى لاحترام حقوق الأفراد وبشكل خاص سوف تحاول ان تعطي القراء فرصة حق الرد للتعبير عن آرائهم وتقديم آراء معارضة.

٧- سلوك الصحفيين:

نحن الصحفيين سوف نتصرف بأدب ولياقة وكرامة وسوف نمتنع عن استعمال لغة سوقية، ويعمل ذلك سوف تسعى لتطوير استعمال اللغة الوطنية في الحياة اليومية للشعب.

مقاييس العمل بموجب دستور أخلاقيات الصحافة

تقدمة

نحن الصحفيين لقد تبيننا ونلزم أنفسنا باحترام مقاييس العمل التي وضعت فيما يلي من أجل دعم دستور أخلاقيات الصحافة التي تم تبنيها بشكل مشترك من نقابة الصحف الكورية ونقابة محرري الصحف ونقابة الصحفيين، إضافة لذلك نعلن مقاييس العمل المستندة إلى دستور الأخلاقيات لتكون مرشدا للجنة أخلاقيات الصحافة الكورية.

أولا : حرية الصحافة والاستقلال والمسؤولية

على الصحفيين ان يعارضوا القمع والضغط من أجل ممارسة صحافة حرة مسؤولة، وعليهم من أجل ذلك الالتزام بالحرية والاستقلال.

- ١- (الحرية من القوى السياسية) على الصحفيين معارضة أي ضغط غير مبرر أو طلب يقدم ضد الصحافة من القوى السياسية مثل الإدارة الحكومية والأحزاب والقوى السياسية.
- ٢- (الاستقلال عن القوى الاجتماعية والاقتصادية) على الصحفيين ان يعارضوا أي ضغط مفرط سواء بتقديم المال أو طلب لخدمات مصدرها القوى الاقتصادية الاجتماعية والدينية وجماعات المصالح ورجال الأعمال.
- ٣- (المسؤولية الاجتماعية) على الصحفيين ان يناضلوا لحماية حقوق الأفراد وعليهم ان يعاملوا القضايا العامة المهمة بإيجابية قوية من أجل ان يساعدوا بتقوية رأي عام مزدهرة يساهم في التقدم والرفاه العام، وعليهم ان لا يميزوا ضد الأفراد على أساس الإقليمية أو الدين أو العقيدة أو القومية.

ثانيا: قواعد لجمع الأخبار

سوف يبدي الصحفيون الاحترام لكرامة الناس والمؤسسات خلال جمع المعلومات وكتابة الأخبار. وفي هذا المجال عليهم ان لا يستخدموا طرقا غير أخلاقية أو غير قانونية، إضافة لذلك على الصحفيين ان لا يهددوا أو يسببوا عدم الارتياح للأفراد عندما يقومون بجمع المعلومات للأخبار.

١ - (سوء التقديم واستعمال الأماكن الخاصة).

على الصحفيين ان لا يسيئوا تقديم أنفسهم ذريعة لجمع الأخبار ولا ان يسيئوا استعمال أو تفحص أو للحصول على وثائق أو معلومات أو معلومات مخزنة إلكترونياً أو صور أو أي مواد فيديو بدون إذن من أصحابها أو المسؤولين عن حفظها.

ويمكن ان يكون هناك استثناءات لذلك في حالات تحدثها المصلحة العامة الملحة ولم تكن هناك طريقة أخرى للحصول على الأخبار.

٢ - (الكتابة حول الكوارث الطبيعية):

خلال جمع الأخبار حول الكوارث الطبيعية أو الحوادث على الصحفيين ان لا ينتهكوا كرامة الإنسان ويسببوا تعطيلاً في تقديم المساعدات الطبية للضحايا، في هذه الأحوال على الصحفيين ان يلتزموا بالاحترام تجاه الضحايا وعائلاتهم.

٣ - (كتابة الأخبار من المستشفيات):

في جميع الأخبار المتعلقة بالمستشفيات والعيادات والمؤسسات الطبية الأخرى على الصحفيين ان يقدموا أنفسهم بشكل صحيح، وعليهم ان لا يدخلوا المناطق غير المخصصة للعامة بدون الحصول على إذن، علاوة على ذلك عليهم ان لا يقابلوا المرضى للحصول على معلومات أو تصويرهم بدون الحصول على الإذن المطلوب من المؤسسة الطبية، إضافة إلى ذلك عليهم ان لا يسببوا إعاقة في تقديم المساعدة الطبية للمرضى.

٤ - (المقابلات الهاتفية):

خلال جمع الأخبار بالهاتف، على الصحفي من حيث المبدأ وفورا ان يعرف على نفسه كصحافي، اذا رفض مصدر الأخبار التعاون على الهاتف على الصحفي ان لا يضايقه بقرارات متكررة.

٤ - (الاتصات والتصوير العري أو المستتر) :

على الصحفيين ان لا ينتهكوا حقوق الأفراد في الخصوصية بوسائل مثل الهاتف المستتر أو التصوير الخفي.

ثالثا : إرشادات لجمع الأخبار

تقارير الأخبار، بما فيها التحليلات الأخبارية، يجب تقديمها بالمعلومات الحقيقية الكاملة والتي تكون مؤكدة وماخوذة من مصادر إخبارية معروفة. وعلى الصحفيين الالتزام بالبحث عن معلومات صادقة بشكل كامل من أجل خدمة هدف العدالة الاجتماعية والمصلحة العامة.

١ - (التمييز بين الأخبار والآراء):

في التقارير الصحفية على الصحفيين ان يفرقوا بين الحقائق وبين الآراء الشخصية إضافة إلى ذلك عليهم ان لا يختاروا أو يكتبوا أخبارا مبنية على خدمة مصالحهم الشخصية أو انتماءاتهم.

٢ - (تحديد المعلومات غير الموثوقة):

على الصحفيين، وفي حالات نادرة، عندما يضطرون إلى استعمال معلومات غير موثوقة أو غير مؤكدة أو تكون مصادرها غير معروفة ان يوضحوا في تقاريرهم بأنهم يستخدمون مثل هذه المعلومات ويشيروا إلى ذلك.

٣ - (الإثارة):

على الصحفيين ان يمتنعوا عن اللجوء إلى الإثارة في تقاريرهم المتعلقة بالأعمال غير القانونية وغير الأخلاقية مثل جرائم الجنس والعنف، وفي مثل هذه التقارير عليهم تجنب استعمال محتويات مثيرة جنسيا أو قاسية أو تعابير سوقية.

٤- (حق الرد):

على الصحفيين خلال كتابتهم تقارير حول أخبار تحتوي نقداً أو اتهاماً ضد فرد أو جماعات أن يعطوا هذه الأطراف فرصة للرد، وعليهم أن يأخذوا بعين الاعتبار إجابات الأطراف المعنية في مثل هذه التقارير.

٥- (التفريق بين المعلومات والمصالح التجارية):

من حيث المبدأ يجب التحقق من صحة المعلومات الواردة من مصادر الأخبار قبل نشرها، وعلى الصحفيين أن يكونوا واعين بشكل خاص للأخبار الواردة من مكاتب العلاقات العامة والتأكد بأنها لا تحمل في طياتها مصلحة تجارية.

٦- (التحقق من الاتهامات):

على الصحفيين عند التعامل مع الاتهامات المقدمة من الشرطة أو الادعاء العام أن يحاولوا أن يتحققوا من صدقية الحقائق في هذه الاتهامات، إضافة إلى ذلك يجب أن يعطوا المتهم فرصة للرد.

رابعاً : كتابة التقارير

على الصحفيين أن لا يلجأوا لكتابة تقارير وأخبار وتعليقات من شأنها أن تضر بشكل غير عادل لاستقلال القضاء.

١- (التقارير حول المحاكمات):

على الصحفيين عند الكتابة حول المحاكمات أن لا يجمعوا أخباراً أو يكتبوا تقارير أو يوجهوا نقداً قد يؤثر على المحاكمات بشكل غير منصف.

٢- (التقارير حول القرارات):

على الصحفيين أن لا يكتبوا تقارير أو تعليقات حول القرارات القضائية أو الاتهامات الرسمية قبل أن يتم إصدارها، الاستثناء من ذلك يتم في حالات عندما تتطوع الأطراف المعنية بتقديم المحتويات الوثائق الرسمية.

خامسا : تحديد وحماية المصادر

في التقارير الصحفية على الصحفيين ان لا يستعملوا أو يخفوا أو لا يعرفوا مصادر الأخبار، وعليهم ان لا يستعملوا مصدرا إخباريا افتراضيا أو مريفا، على الصحفيين ان لا يكتبوا أخبارا إذا وافقوا على طلب من المصدر الأخباري بعدم النشر.

١- (تحديد مصادر الأخبار):

على الصحفيين من حيث المبدأ ان يحددوا مصدر المعلومات التي يستعملونها في تقاريرهم، وعلى أي حال، يمكن ان يقبلوا طلب المصدر لابقائه مجهولا إذا كانوا يعتقدون ان هناك مصلحة عامة مهمة لقيمة وأهمية الخبر موضوع البحث. وحتى في هذه الحالة على الصحفيين ان يحاولوا ان يتأكدوا من سبب طلب المصدر ان يبقى مجهولا، وما هي مكانته في المؤسسة التي يعمل فيها وعلاقته التنظيمية مع مؤسسات أخرى.

٢- (عدم ذكر المصدر في التهم):

على الصحفيين من حيث المبدأ ان لا يقبلوا طلبا لتجاهل الاسم من أي مصدر ينتقد أو يهاجم طرفا ثالثا ويكون مبنيا على ادعاءات من طرف واحد أو مصادر مجهولة.

٣- (عدم ذكر المصدر في الاجتماعات السرية):

في الاجتماعات السرية قد يقبل الصحفي طلبا من اجل تجاهل اسم المصدر إذا كان هناك حاجة للتعتيم من اجل المصلحة العامة، ولكن في هذه الحالة يجب ان يتم كشف علاقات المصدر التنظيمية والموقع الذي يحتله في تلك المؤسسة بشكل عام.

٤- (الاتفاق مع المصدر على عدم ذكر الاسم):

إذا وافق الصحفي على سرية المصدر أو للحصول على المعلومة ليس بقصد النشر فعليه ان لا يخرق الاتفاق إلا إذا كان المصدر شريكا في أعمال غير أخلاقية وغير قانونية.

٥- (حماية مصادر الأخبار):

على الصحفيين ان لا يكشفوا عن المصدر إذا كان ذلك يسبب تهديدا لسلامته أو يسبب ضررا كبيرا لمصلحة.

سادسا : وقف نشر المعلومات

على الصحفيين ان يحترموا طلب المصدر بوقف نشر المعلومات لوقت محدد إلا إذا كانت هناك ظروف قاهرة غير عادية تتطلب عدم التقيد بذلك.

١- (تمديد وقف نشر المعلومات):

قد لا يحترم الصحفيون جميعا فيما بينهم التمديد العشوائي لعدم نشر الأخبار خارج الوقت المحدد الذي طلبه المصدر سابقا.

٢- (تجنب اتفاق وقف النشر):

المؤسسات الصحفية غير ملزمة ان تتمسك باتفاقية وقف نشر المعلومات إذا تم خرقها لأول مرة.
سابعا : التقارير المتعلقة بالجريمة وحقوق الإنسان :

على الصحفيين ان يحترموا حقوق الإنسان المتهم والمدعى عليه في قضايا الجريمة التي لم تثبت فيها الإدانة، علاوة على ذلك عليهم احترام حقوق الإنسان المتعلقة بالمعاقين عقليا المتورطين بتهمة جرمية، وعليهم الامتناع عن تسمية ضحايا جرائم الجنس وأعضاء عائلاتهم البرينة بشكل خاص في تقاريرهم.

١- (المجرمون المشتبه بهم والمدعى عليهم):

أخذين بعين الاعتبار ان المتهم والمدعى عليه في القضايا الجرمية يعتبران بريئين حتى تثبت إدانتهم فعلى الصحفيين احترام كرامة مثل هؤلاء الناس، مثلا من خلال مخاطبتهم بأسماء أو ألقاب مناسبة وذلك يعتمد على سياسات غرف التحرير، ويمكن ان يكون هناك استثناءات في حالات يكون

ففيها المتهم قد لقي القبض عليه خلال تنفيذ الجريمة أو يكون مثبتا عليه الاتهام.

٢- (المعاقون عقليا):

على المندوبين والمحريين ان يكونوا حذرين من نشر أسماء المشتبه بهم بارتكاب الجرائم واعين لاحتمالية بان هؤلاء قد يتم اتخاذ قرار بأنهم غير مذنبين لأسباب تتعلق بالجنون.

٣- (ضحايا الجرائم الجنسية):

في التقارير المتعلقة بالجرائم الجنسية على الصحفيين والمحريين ان لا ينشروا هوية أفراد العائلة الأبرياء.

٤- (حماية الأحداث المشتبه بهم):

على المندوبين والمحريين ان لا ينشروا أسماء أو صور المشتبه بهم في الجرائم أو المدعى عليهم من الأحداث الذين هم في سن الثامنة عشرة أو دونها.

٥- (تصوير المشتبه بهم):

على الصحفيين ان لا يصوروا المتهم بجرم أو نشر صورته أو يبتثوا أفلاما تصورههم بدون الحصول على إذنهم، يستثنى من ذلك الشخصيات العامة أو المشتبه به إذا ضبط خلال تنفيذ الجريمة.

٦- (صور الشهود):

على الصحفيين ان لا يصوروا ولا ينشروا صوراً للشهود غير المتهمين بدون الحصول على إذن، يستثنى من ذلك الشخصيات العامة.

ثامنا : استعمال المواد المشمولة بحقوق النشر

على وممائل الإعلام والصحفيين ان لا ينتحلوا الآراء من الصحف الأخرى أو وكالات أنباء أو للمجلات والدوريات أو المواد المشمولة بحقوق

النشر والصور والأعمال الفنية والموسيقى وغيرها من مواد الأفلام، عندما يتم استعمال مثل هذه المواد باقتباس منها عليهم أن يعزوها إلى المصدر الأصلي.

١ - (الإشارة إلى تقارير وكالات الأنباء):

على وسائل الإعلام والصحافيين أن يميزوا تقاريرهم الخاصة عن الأخبار التي تزودها وكالات الأنباء وذلك بالإشارة إلى المصدر بشكل مناسب، يجب عليها أن لا تنشر أخبارا منسوبة لها بإجراء تغيير بسيط على الأخبار التي توردها وكالات الأنباء.

٢ - (الإشارة إلى الصحف الأخرى):

على وسائل الإعلام والصحافيين أن لا ينتحلوا من تقارير وسائل الأخبار الأخرى وتعليقاتها، كما لا يحق لها الاقتباس من وسائل الإعلام الأخرى بدون أن تكسب إليها المعلومات.

٣ - (الإشارة إلى المنشورات الأخرى):

على وسائل الإعلام والصحافيين أن لا ينتهكوا حقوق نشر الآخرين، فعندما يستعملون مواد لها حقوق نشر بلذن من الناشر عليهم أن يشيروا إلى مثل هذا المصدر.

٤ - (الإشارة إلى الصور والمواد العلمية):

على وسائل الإعلام والصحافيين احترام حقوق النشر التي يحصل عليها الأفراد والجماعات فيما يتعلق بالصور والأعمال الفنية والموسيقى وغيرها من الأفلام، عندما يستعملون مثل هذه المواد في تقاريرهم أو تعليقاتهم عليهم أن يشيروا إلى مصادرها.

تاسعا : إرشادات لكتابة التعليقات

التعليقات يجب أن تستند إلى معلومات صادقة، كن عادلا ومتوازنا في تقديم الآراء، وبشكل خاص يجب أن تتجنب التحيز المقصود والتحريف،

التعليق يجب أن يعرض بحرية الآراء السياسية ويقدم التنوع في الرأي العام في المسائل الاجتماعية، حاول جاهدا إيجاد رأي عام متطور.

١- (آداب الافتتاحيات):

يجب أن تتحدث الافتتاحيات حول حكمة الوسيلة الإعلامية المؤسسية، ويجب أن لا تمثل مصالحها الاقتصادية ولا مصلحة أي جماعة أو حزب معين.

٢- (حرية التعليق السياسي):

الافتتاحيات والتعليقات، إلا إذا كانت ممنوعة بموجب القانون، يمكن أن تعبر بحرية عن الموقف السياسي للوسيلة الصحفية بما فيها التعبير عن دعمها أو معارضتها لأحزاب سياسية معينة أو مرشحين سياسيين خلال الانتخابات.

٣- (حق الرد):

إذا كانت الافتتاحيات أو التعليقات محرجة لأشخاص معينين أو لجماعات على الأطراف المتأثرة أن تعطي الفرصة المناسبة للرد.

ملاحظة : إرشادات في التحرير

على المحررين أن يكونوا أحرارا من الضغوط والتعديلات الخارجية والداخلية ويجب السماح لهم أن يحرروا باستقلالية بتوجيهات واضحة وصريحة من المؤسسة الإعلامية، علاوة على ذلك على المحررين أن يتجنبوا الإثارة بالمبالغة وتشويه محتويات الأخبار.

١- (مبادئ العناوين):

يجب أن تعرض العناوين روح الخبر بدلا من المبالغة وتشويه المعلومة أو الخبر.

٢- (التحرير غير الأخلاقي والإثارة):

على المحررين أن لا يحتفوا من مادة الخير أو تغيير موضعه أو تغيير محتواه لأسباب تتعلق بطلبات غير ضرورية من مصادر خارجية أو داخلية، يجب أن يمتنعوا عن تحرير التقارير والأخبار بتأثيرات عاطفية أو إثارة باستعمال كلمات مثيرة أو عنيفة.

٣- (التقارير غير المؤكدة):

على المحررين أن يمتنعوا عن المبالغة بالتقارير أو الأخبار غير المؤكدة أو التقارير المبنية على أقل من مصادر واضحة معروفة حتى ولو كان هناك ضرورة لنشر مثل هذه التقارير.

٤- (التعامل مع المقالات من خارج المؤسسة):

على المحررين أن لا يقوموا بإجراء تغييرات جوهرية للمقالات المقدمة من الكتاب من خارج المؤسسة بدون الحصول على موافقتهم.

٥- (تصحيح الأخطاء):

إذا وجدت أخطاء في المادة بعد النشر أو إذا نبه القراء للأخطاء فعلى المحررين أن يقدموا الحقيقة حول الأخطاء فوراً وبطريقة لائقة.

٦- (التعامل مع الصور):

عند تقديم صور الأخبار مرتبطة مع القصة يجب أن تكون ذات علاقة مباشرة مع القصة، ويجب أن يتم شرحها. وإذا كانت الصور المستعملة متعلقة بشكل غير مباشر بالقصة الأخبارية فإن شرحها يجب أن يوضح هذه العلاقة غير المباشرة مع القصة.

٧- (نشر الصور):

على المحررين أن لا يغيروا الصور بالحذف أو الإضافة أو تغيير المضمون، ويسمح لهم أن يغيروا بأدنى حد ممكن إذا تطلبت الضرورة ذلك، وفي هذه الحالات التي تتم فيها تغييرات طفيفة يجب ذكرها.

حادي عشر : احترام الشرف والمصداقية

على الصحفيين ان لا يقدموا التقارير الصحفية أو التعليقات التي تضر بشكل غير عادل شرف ومصداقية الأفراد والجماعات.

١ - (شرف الأفراد ومصداقيتهم):

على الصحفيين ان لا يسببوا ضررا لكرامة ومصداقية الأفراد والجماعات من خلال نشر تقارير كاذبة وتقارير غير دقيقة أو تشويه الحقائق أو تقارير لا أهمية لها على مصالح الناس.

٢ - (التشهير بالتعابير السوقية):

على الصحفيين ان لا يسببوا ضررا لشرف وكرامة الأفراد باستعمال مصطلحات سوقية.

٣ - (احترام سمعة المتوفى):

التقارير الصحفية والتعليقات يجب ان لا تنتهك سمعة الشخص المتوفى.

ثاني عشر: حماية للحياة الخاصة

على الصحفيين ان لا يكتبوا تقارير أو تعليقات تتناول حياة الأفراد إلا إذا كانت تتعلق بشكل أساسي بالمصالح العامة.

١ - (الحياة الخاصة):

على الصحفيين ان لا يدخلوا منزل أحد الأفراد لو أرضه الخاصة بدون إذن منه.

٢ - (المعلومات المخزنة إلكترونيا) :

على الصحفيين ان لا يطلعوا أو يكشفوا معلومات تعود لملكية شخصية مخزنة بوسائل إلكترونية على أجهزة مثل الكمبيوتر بدون إذن من صاحبها أو المسؤول عن هذه الأجهزة.

٣- (تصوير الحياة الخاصة):

على الصحفيين ان لا يصوروا ولا يكتبوا تقارير حول الحياة الخاصة للأفراد أو الأملاك والأشياء الخاصة بدون الحصول على رضى الأطراف المعنية، الشخصيات العامة مستثناة من هذا البند.

٤- (الحياة الخاصة للشخصيات العامة):

عند كتابة التقارير أو التعليقات حول الحياة الخاصة للشخصيات العامة على الصحفيين الحذر من عدم تخطي الحدود أو عدم اللياقة.

ثالث عشر : حماية الأطفال

على الصحفيين ان يضعوا في اعتبارهم دورهم في التأثير على الأطفال خلال فترة تكيفهم الأولى مع المجتمع، وبناء شخصياتهم العلمية ونمو المواطنة لديهم، عليهم ان يبذلوا جهدا لحماية الأطفال من العنف والبيئة الفاسدة.

١- (جمع الأخبار والتقارير حول الأطفال):

على الصحفيين ان لا يجرؤوا مقابلات ولا يصوروا الأطفال تحت سن ١٣ عاما بدون الحصول على رضى وقناعة آبائهم أو أولياء أمورهم. إضافة إلى ذلك على الصحفيين ان لا يلتقوا مع أو يأخذوا صورا للأطفال في المدرسة أو المؤسسات بدون موافقة المسؤولين عن الأطفال.

٢- (جرائم الجنس والأطفال):

على المراسلين والمحررين ان لا يكشفوا هوية الأطفال في قضايا جرائم الجنس يكونوا هم أو أحد أفراد عائلاتهم طرفا فيها.

٣- (التقارير حول الاختطاف):

خلال تغطية عمليات الاختطاف على المراسلين والمحررين ان يقدموا مساعيهم من أجل عودة سالمة للمختطفين الأطفال وبشكل خاص عندما يكون الأطفال في أيدي الخاطفين. على الصحفيين ان يتجاوبوا مع مطالب

العائلات ومؤسسات تطبيق القانون في تقييد كتابة التقارير حول عملية الاختطاف.

٤ - (حماية الأطفال من الأجواء المؤنية):

على الصحفيين ان يكونوا حذرين بشكل خاص ان لا يخلقوا جوا مؤنيا للأطفال بوسائل تتضمن تضخيم وتعظيم العنف أو القضايا المثيرة أو استعمال المخدرات والكتابة عنها بتفاصيل زائدة ووصف مفصل.

رابع عشر : الاستعمال غير المناسب للمعلومات

على الصحفيين ان لا يسيئوا استعمال المعلومات التي يحصلون عليها خلال عملهم في جمع الأخبار لمصالحهم أو مصالح أقربائهم أو معارفهم، ولا ان ينقلوا مثل هذه المعلومات إلى وكالات أنباء أخرى أو أفراد آخرين.

١ - (التقارير حول الأسهم):

على الصحفيين ان لا يزجوا بأنفسهم في كتابة التقارير حول الأسهم والسندات التي يملكونها أو التي تتعلق بمصالحهم شخصيا أو مصالح أقربائهم أو معارفهم.

٢ - (التعامل مع الأسهم والسندات):

إذا قرر الصحفيون كتابة تقارير حديثة أو خططوا لذلك في المستقبل حول معلومات تتعلق بالأسهم والسندات عليهم ان لا يدخلوا بصفقات تجارية لهذه الأسهم والسندات مباشرة أو غير مباشرة.

٣ - (صفقات الأراضي والممتلكات):

على الصحفيين ان لا يستغلوا المعلومات التي يحصلون عليها خلال جمع الأخبار أو أي طريقة مهنية أخرى خلال أداء واجبهم للاستفادة من صفقات بيع الأراضي والممتلكات أو أي مشروعات شخصية ربحية أخرى.

خامس عشر : كرامة الصحفيين

على وسائل الإعلام والصحفيين أن يسلكوا ويتصرفوا شخصيا بالاحترام والتعظيم والكرامة وبأعلى درجات السلوك المهني بحيث يصبحون بوضعهم الاجتماعي كرجال إعلام ومهنيين محترمين.

١ - (الرشوة والضيافة):

نظرا لعلاقة وسائل الإعلام والصحفيين بجمع الأخبار والتقارير والتعليقات والتحرير عليهم أن لا يتلقوا منافع اقتصادية من أطراف المصالح على شكل تقديم المال أو الضيافة أو البقاشيش أو المصروفات لرحلات الحصول على الأخبار أو الحصول على بضائع تجارية أو بطاقات أو تذاكر عالية.

ويستثنى من هذا البند نماذج أو عينات الكتب التي سوف تستعمل للمراجعة والكتابة وعينات بضائع تجارية، وإذا أخذ الصحفي مثل هذه البضائع عليه استعمالها للمصلحة العامة.

٢ - (ممارسة التأثير الجماعي):

على الصحفيين أن لا يتصرفوا بشكل جماعي أو مجموعات منظمة إلا بهدف تسهيل عملية جمع الأخبار وتنمية قدراتهم أو مواصلة مصالحهم المهنية العامة. عليهم أن لا يمارسوا للتأثير بشكل جماعي على مصادر الأخبار مثل رجال الأعمال، علاوة على ذلك عليهم كمجموعة أن لا يقبلوا إعطيات مالية أو ضيافة غير ضرورية من مصادرهم الأخبارية.

٣ - (دفع المال مقابل الأخبار):

على الصحفيين أن لا يلجأوا لوسائل غير أخلاقية للحصول على الأخبار والمعلومات مثل دفع المال للمجرمين أو أي شخصيات معادية لمصلحة المجتمع.

٤ - (الصحافيون ومبيعات الإعلان والتوزيع):

على وسائل الإعلام أن لا تفرض مهمة الحصول على الإعلانات أو ترويج التوزيع على العاملين في غرفة الأخبار مثل المحررين والمندوبين، وحتى إذا كان على الوسيلة الإعلامية أن تفعل ذلك فإن على العاملين في غرفة الأخبار أن لا يوافقوا على مثل هذه الطلبات.

سادس عشر : الدفاع عن مصلحة الشعب

المصلحة العامة المعرفة بموجب مقاييس المهنة في دستور الأخلاق الصحافية قد تضم المجالات المرتبطة بما يلي :

- ١- (الأمن الوطني): الأمن الوطني، النظام الاجتماعي والرفاه العام.
- ٢- (السلامة العامة): الصحة العامة والسلامة العامة وحماية البيئة.
- ٣- (كشف الجرائم): وسائل ضد الجرائم المعادية للمجتمع، الممارسات غير الأخلاقية الخطيرة.
- ٤- (تضليل الجمهور): إساءة تقديم بيانات الأفراد والجماعات وتصرفاتهم التي من المحتمل أن تكون نتيجتها تضليل الشعب وإعطائه معلومات خاطئة.

نقابة الصحفي الكورية ونقابة محري الصحف الكورية ونقابة الصحفيين الكوريين يصانقون على دستور أخلاقيات الصحافة ومقاييس العمل المتضمن له ويتبنونها كقواعد للممارسة المهنية.

اليابان

قانون الصحافة

تم إقراره في ٢١ حزيران (يونيو) عام ٢٠٠٠ من نقابة ناشري ومحرري الصحف اليابانية.

"إدراكا للرسالة المهمة للصحافة على عتبة للقرن الحادي والعشرين واخذين على أنفسهن عهدا لمواصلة جهدهن نحو مستقبل مشرق وسلمي وضعت نقابة ناشري ومحرري الصحف اليابانية هذا القانون للصحافة".

ان حق الشعب في المعرفة مبدأ عالمي يدعم المجتمع الديمقراطي، هذا الحق لا يمكن ضمانته بدون وجود وسائل الإعلام، التي تعمل بضمان مبدأ حرية الكلام والتعبير وهي ملتزمة في ذات الوقت كلية بأعلى مقاييس الأخلاق والاستقلال لتنام عن جميع القوى.

ان الصحف الأعضاء مصممة على ان تحتفظ بدورها الأساسي رافعة أولا لواء المبادئ الأخلاقية في هذا المجال.

في مجتمع حديث ملئ بكم هائل من المعلومات فإن الشعب يحتاج باستمرار إلى قرارات حكيمة سريعة وصحيحة حول ماهية المعلومات الحقيقية وأي معلومات يختار، انها مسؤولية الصحف الأعضاء ان تستجيب لمثل هذه المتطلبات لاتمام رسالتها الثقافية والشعبية من خلال كتابة التقارير العادلة والدقيقة ومن خلال التعليقات المسؤولة.

ويجب على جميع رجال الصحافة، رجالا ونساء، الذين يعملون على أداء واجباتهم في التحرير والإنتاج والإعلان والتوزيع ان يدعموا حرية الكلام والتعبير، كما ان عليهم ان يتصرفوا بشرف واحترام بطريقة تضمن هذه المسؤوليات وتنفيذها ويقروا ثقة القراء بصحيفتهم.

الحرية والمسؤولية

ان حرية التعبير هي حق إنساني أساسي، والصحف الحرية المطلقة في التغطية الاخبارية ومقالها الافتتاحي وفي ممارسة الحرية وعلى الصحف

الأعضاء ان تكون واعية ومدركة لمسئوليتها الثقيلة ومتنبهة باستمرار بان لا تسئ إلى المصلحة العامة.

الدقة والعدالة

تعتبر الصحف أول مصدر للتاريخ، ومهمات الصحفيين تكمن في الملاحقة المتواصلة للحقيقة، وكتابة التقرير أو الخبر يجب ان تكون دقيقة وعادلة ويجب ان لا تكون أبداً محكومة بالمعتقد الشخصي للصحافي أو انتماءاته، ان حكم التحرير يجب ان يكون تعبيراً شريفاً عن إيمان الكاتب وليس من أجل المجاملة وتحقيق الشعبية.

الاستقلال والتسامح

ان الصحف الأعضاء تؤيد استقلالها من أجل التعليق الحر والكلمة الحرة وعليها معارضة التدخل من أي قوى خارجية وان تعقد للنية من أجل ان تبقى حذرة من أولئك الذين يرغبون في استعمال الصحف لتحقيق أغراضهم الشخصية، ومن الناحية الأخرى عليهم ان يعطوا بطيب خاطر مجالاً للأراء المخالفة لأرائهم بشرط ان تكون مثل هذه الآراء صحيحة وعادلة ومسؤولة.

احترام حقوق الإنسان

على الصحف الأعضاء ان يعطوا احتراماً كاملاً لكرامة الإنسان ويقدرها عالياً شرف الأفراد ويعطوا اعتباراً جدياً لحقوقهم في الخصوصية، وعليهم ان يعترفوا بالأخطاء ويصححوها بسرعة.

وفي حالات عندما يكون فرد أو مجموعة قد تعرضوا لضرر غير مبرر يجب اتخاذ الخطوات المناسبة لتصحيح الوضع بما فيه شرط إعطاء الفرصة للرد.

اللياقة والاعتدال

على الصحف خلال تنفيذ مهمتها الجماهيرية والثقافية ان تكون متوفرة لأي شخص من أجل قراءتها في أي وقت وأي مكان، ويجب ان تكون على درجة من اللياقة من ناحية التحرير والإعلانات، وعلى الصحف ان تمارس في كل الأوقات الاعتدال والوعي العقلاني السليم.

أستراليا دستور أخلاقيات الصحفي

اتحاد وسائل الإعلام في أستراليا مقدمة

الصحافيون يصفون المجتمع لنفسه، انهم يبحثون عن الحقيقة، وينقلون المعلومات والأفكار والآراء، وهو دور مميز، يبحثون، يكشفون، يسجلون، يستجوبون، يترجون ويتذكرون .

لهم يذرون الطريق ويعلمون المواطنين وينمون الديمقراطية ويعطون مضمونا عمليا لحرية التعبير.

كثير من الصحفيين يعملون في مؤسسات خاصة ولكنهم جميعا لديهم مسؤوليات عامة.

انهم يثقون في السلطة ولكنهم يمارسونها، وعليهم ان يكونوا عرضة للمحاسبة والمسؤولية، والمسؤولية تولد الثقة.

وبدون الثقة لن يتمكن الصحفيون من القيام بمسؤولياتهم العامة.

على الصحفيين الأعضاء في الاتحاد ان يلتزموا بما يلي:

- الصدق والإخلاص.
- العدل.
- الاستقلال.
- احترام حقوق الغير.

وبالتشاور مع الزملاء عليهم ان يطبقوا القواعد التالية:

١- ان يكتبوا ويفسروا بصدق، هدفهم الدقة والعدل وكشف جميع الحقائق الضرورية، ان لا يمنعوا نشر الحقائق المتوفرة المتعلقة بالموضوع، ولا ان يعطوا حقائق محرفة.

- ٢- ان يبذلوا جهدا من اجل ان لا يتضمن الموضوع أي معلومات مضرّة ويعطوا الفرصة للتعليق الذي يفضل ان يكون في نفس التقرير.
- ٣- الحث على نشر تصحيح عادل لأي أخطاء.
- ٤- ان يستعملوا وسائل شريفة وعادلة للحصول على المعلومات، أي خرق قد يؤدي إلى الخطأ يجب كشفه.
- ٥- الصوت والصور يجب ان تكون حقيقية وبقية، أي احتيال قد يؤدي إلى تشويه المعلومة يجب ان يتم كشفه.
- ٦- الانتحال هو السرقة، يجب ان تتسبب المعلومات بشكل عادل.
- ٧- اقتبس الكلام بشكل مباشر عندما يكون قد قيل أو كتب، وإلا فاعد الصياغة، المعنى والمضمون يجب ان يكون موجودا بشكل صحيح.
- ٨- اكشف عن أي دفعة مالية مباشرة أو غير مباشرة قدمت من الذين تقابلهم أو مقابل نشر الصور أو المعلومات.
- ٩- لا تسمح للمنافع الشخصية أو الالتزامات الشخصية ان يكون لها الأولوية على الدقة والعدالة والاستقلال، وأعلنها حينما تكون.
- ١٠- لا تسمح لأي هدية أو أي منفعة أخرى ان تقلل من الدقة والعدالة أو الاستقلال ويجب ان تعلنها.
- ١١- لا تستعمل موقعك كصحافي بصورة غير مناسبة من اجل منفعة شخصية.
- ١٢- تنبه للاعتبارات الإعلانية أو التجارية ولا تدعها تؤثر على مهنة الصحافة بشكل غير مناسب، حينما تحدث لكشفها.
- ١٣- يجب ان تقبل بحق كل إنسان بالخصوصية، وبالنسبة للشخصيات العامة فخصوصيتهم تكون بنسبة أقل لدورهم العام، أقارب وأصدقاء الأشخاص المهمين يحتفظون بحقهم بالخصوصية.
- ١٤- في أوقات الحزن يجب التصرف بحساسية وبحكمة وحذر، يجب عدم الضغط أو إتهام المعني، لا تستغل جهل الشخص من اجل فائدة وسائل الإعلام، قم بإجراء المقابلة وفق ما تم اتقاها عليه.

١٥ - لا تضع تأكيداً غير ضروري على الصفات الشخصية بما فيها الجنس والأصل القومي والفرع والسن والأصل الجنسي والعلاقات العائلية والعقيدة والدين أو الإعاقة الجسدية أو العقلية.

١٦ - لا تعرض حياة وأمن شخص للخطر بدون قناعة ثابتة.

١٧ - أعط عناية خاصة لمصلحة الأطفال في التقارير التي تُشِير إليهم.

١٨ - احترام حق كل إنسان بمحاكمة عادلة.

١٩ - لنسب بكل دقة جميع المعلومات لمصادرها، عندما يرغب المصدر بعدم ذكر اسمه لا توافق بغير أن تعرف دافع المصدر وأي بدائل لعدم ذكره، احفظ الثقة التي أعطيت لك بامانة.

٢٠ - ثق نفسك حول الأخلاقيات وساعد على تطبيق هذا الدستور.

[القواعد الأساسية أحياناً تتضارب، وتتطلب الأخلاقيات واضعي قرارات لديهم ضمير حي، الاعتبار الرئيسي هو مصلحة الشعب، إن أي محاولة حقيقية لإيذاء الشعب تسمح بتجاوز أي قواعد].

هونج كونج

دستور الأخلاقيات

نقابة الصحفيين في هونج كونج

- ١- ان واجب الصحفي ان يتمتع بأقصى درجات المقاييس المهنية الأخلاقية.
- ٢- على الصحفي في جميع الأوقات ان يدافع عن مبادئ حرية الصحافة ووسائل الإعلام التي لها علاقة بجمع المعلومات وممارسة التعليق والنقد، وعليه ان يكافح من اجل عدم تحريف الأخبار أو منعها أو مراقبتها.
- ٣- على الصحفي ان يبذل جهده لضمان ان المعلومات التي ينشرها عادلة ودقيقة، وعليه ان يتجنب اعتبار التعليق أو التخمين حقائق ثابتة ويتجنب أيضا التزوير والتزييف في المعلومة من خلال تحريفها أو اختيار جزء منها أو سوء اختيارها لتمثل المعلومة المقدمة للناس.
- ٤- على الصحفي ان يعدل وبسرعة أي معلومات غير دقيقة ومسببة، ويضمن نشر تصحيح واعتذار ويعطي الحق بالرد للأشخاص الذين يتم انتقادهم إذا كان الموضوع مهما بما فيه الكفاية.
- ٥- يحصل الصحفي على المعلومات والصور والتوضيحات بالوسائل المستقيمة فقط، استعمال الوسائل الأخرى يمكن تبريرها فقط إذا كانت ضرورية من اجل المصلحة العامة، على الصحفي ان يمارس ضميره الشخصي في استعمال هذه الوسائل.
- ٦- وبالنسبة لتبرير استعمال الوسائل غير الشرعية من اجل المصلحة العامة على الصحفي ان لا يقوم بفعل يقتحم فيه الحزن والألم الشخصي.
- ٧- على الصحفي ان يرفض الكشف عن مصادر للمعلومات السرية.
- ٨- على الصحفي ان لا يقبل للرشوات أو يسمح بالاعترافات الأخرى ان تؤثر على إنجاز عمله أو واجباته المهنية.

- ٩- على الصحفي ان لا يسمح لنفسه بتحريف أو منع الحقيقة لأسباب إعلانية أو لأي اعتبارات أخرى.
- ١٠- على الصحفي ان لا يكتب مادة تشجع على التمييز العنصري على أرضية العرق واللون والعقيدة والنوع أو الجنس.
- ١١- على الصحفي ان لا يحصل على منقعة شخصية من المعلومات التي يجمعها خلال عمله قبل نشر هذه المعلومات.

الهند

دستور الأخلاقيات للصحافة في نقل التقارير والتعليق على الأحداث العامة

تم تبنيه عام ١٩٦٨ من مؤتمر محري للصحف في عموم الهند.

أولاً : ان الصحافة الحرة تستطيع ان تنمو فقط في مجتمع حر، ان الحكومات الطائفية المتعددة المحلية هي تهديد لاقامة مجتمعنا الحر ولتضامن الأمة.

ثانياً: للصحافة دور حيوي في لكمال الاهداف الأساسية التي يتضمنها الدستور وبشكل خاص الديمقراطية والعصرية والوحدة الوطنية ووحدة الأرض والنزاهة وحكم القانون، ولجب الصحافة ان تساعد في تطوير وحدة الشعب وتماسك قلوب وعقول أفرادها وتمتتع عن نشر مواد تساهم في إثارة العواطف للعامة أو إشعال الكراهية.

ثالثاً : من أجل ذلك على الصحافة ان تتمسك بالإرشادات التالية في كتابة الأخبار حول الأحداث العامة في الدولة :

١- يجب ان تكون جميع التعليقات والافتتاحيات وغيرها من مقالات التعبير عن الرأي سواء كانت من خلال المقالات أو الرسائل إلى المحرر أو بأي شكل مقيدة وخالية من الهجوم البذيء ضد جميع القادة والفئات ويجب ان لا تعرض على العنف.

٢- ان الاتهامات المعممة وبث الشكوك ونم الوطنية والإخلاص لأي مجموعة أو طائفة يجب ان يتم تحاشيها.

٣- تعميم الاتهامات والادعاءات ضد أي طائفة والتمييز غير العادل الذي يثير الكراهية الطائفية وعدم الثقة يجب تحاشيه.

٤- التشويه للمتعمد لأخبار الأحداث العامة ونشاطات الطوائف يجب تجنبه.

٥- أخبار الأحداث المتعلقة بفقدان حياة شخص أو عدم التقيد بالقانون أو عمليات الحرق المتعمد وغيرها يجب وصفها وكتابة التقارير عنها

ووضع عناوينها بمصطلحات موضوعية مقيدة ويجب عدم التوسع في عرضها.

٦- يجب ان تعطى الأخبار التي تتحدث عن السلام والانسجام وتساعد على إعادة والمحافظة على القانون والنظام أهمية وتبرز وتعطى أولوية على الأخبار الأخرى.

٧- يجب الحذر الشديد في لختيار ونشر للصور والرسوم والتوضيحات للأحداث من أجل تجنب إثارة للكرهية وعواطف الطوائف.

٨- يجب عدم ذكر أسماء للطوائف والجماعات ولا استعمال مصطلحات مثل جماعات الأغلبية والأقلية.

٩- عند نشر أرقام عن عدد الضحايا يجب ان يذكر المصدر الذي اعطى العدد.

١٠- يجب عدم نشر حقائق وأرقام بدون التاكيد بصورة كاملة منها، وعلى أي حال إذا كان نشر الحقائق والأرقام من شأنه ان يثير العواطف الطائفية فيجب عدم نشرها.

ماليزيا

قواعد للصحافة

تؤكد الصحافة الماليزية إيمانها بالمبادئ والتطلعات الوطنية ضمن ما يلي:

- ١- تعترف بأن دورها أن تساهم بشكل كامل في بناء الأمة.
 - ٢- تعترف بأن دورها للمساهمة بشكل كامل بتطوير الانسجام العرقي والوحدة الوطنية.
 - ٣- تقر بأن الشيوعية والعنصرية والتطرف الديني تشكل تهديدا مميتا للمصلحة والأمن الوطني.
 - ٤- تؤمن بمجتمع حر متسامح وبالدور التقليدي لصحافة حرة مسؤولة تخدم الشعب بكتابة الحقائق الصادقة بدون خوف أو محاباة.
 - ٥- تؤمن أن الصحافة ذات المصداقية هي عنصر مساعد للأمة.
 - ٦- تؤمن بتطوير مستويات الأخلاقيات الاجتماعية.
 - ٧- تؤمن بأنه يجب أن لا يكون هناك أي قيود على دخول الماليزيين في المهنة.
 - ٨- تؤمن بأن الصحافة لها واجب المساهمة في السياسة العامة.
- وفي كل الظروف التي تعمل بها الصحافة للماليزية يجب أن تلتزم بالقواعد التالية :

- ١- أن المسؤولية للرئيسة للصحافي الماليزي أن يكتب الحقائق بدقة وصدق وأن يحترم حق الشعب بمعرفة الحقيقة.
- ٢- سيدعم الصحافي الحرية الأساسية في جمع الأخبار بطريقة شريفة والحق بالتعليق والنقد العادل.
- ٣- سيسعمل الوسائل الصحيحة فقط في الحصول على الأخبار والصور والأفلام والوثائق.

- ٤- سيكون من واجبه ان يصحح وينشر المعلومات التي يثبت انها غير صحيحة.
- ٥- سيحترم سرية مصادر المعلومات.
- ٦- سيلتزم بمقاييس الفضيلة خلال ممارسة واجباته وان يتجنب انتحال الآراء والافتراء والتشهير والتحريض على الفتنة وإلقاء الاتهامات التي لا أساس لها ويمتنع عن قبول رشوة بأي شكل.
- ٧- سيتجنب نشر أخبار أو تقارير ذات طبيعة طائفية أو متطرفة تتناقض مع القيم الأخلاقية للمجتمع الماليزي المتعدد الأعراق.
- ٨- سوف يكون ملزماً للصحافي ان يفهم السياسات العامة والوطنية المتعلقة بمهنته.

القليبين

نستور أخلاقيات الصحافيين

تمت صياغته من معهد الصحافة للقليبين ونادي الصحافة الوطني

- ١- سأقوم بدون تردد بكتابة الأخبار والتقارير ونهر الأخبار بدون ان إخفاء أو حجز للحقائق الرئيسية أو تحريف الحقيقة عن طريق الحذف أو التركيز على غير المناسب، وأقر بان لنشر رأي الطرف الآخر وأصحح الأخطاء بشكل سريع.
- ٢- سوف لا أنشر المعلومات السرية أو المواد التي تعطى لي خلال ممارستي مهنتي.
- ٣- سوف أجا فقط للوسائل العادلة والصادقة خلال جهدي في الحصول على الأخبار والصور والوثائق، وسوف أقوم بتعريف نفسي بشكل مناسب كممثل عن الصحافة عندما اجري أي مقابلة صحفية من أجل النشر.
- ٤- سأمتنع عن كتابة تقارير تعطي تأثيرا سلبيا أو غير ملائم لسمعة خاصة، إلا إذا كانت مصلحة الجمهور تبرر ذلك، سوف أحارب بقوة من أجل وصول المعلومات للشعب.
- ٥- سوف لن أسمح للدوافع أو المصالح الشخصية بان تؤثر علي خلال تادية واجباتي وسوف لن أقبل أو أقدم أي هدية أو أي اعتبارات ذات طبيعة قد تحمل شكوكا حول نزاهتي المهنية.
- ٦- سوف لن أنحل أراء الغير.
- ٧- سوف لا أسخر بأي طريقة أو اطعن أو أخط من قيمة أي شخص لأسباب تتعلق بالجنس أو العقيدة أو للمعتقد الديني أو السياسي أو الأصل القومي.

- ٨ - سافترض ان الشخص المتهم بالجريمة بريء حتى يثبت عكس ذلك، سوف أكون حذرا في نشر أسماء الأحدث والنساء المتورطين في قضايا الجريمة حتى لا يفقدوا مكانتهم في المجتمع بشكل غير عادل.
- ٩ - سوف لا أحصل على أفضلية تكون غير عادلة للزملاء الصحفيين.
- ١٠ - سأقبل القيام بالمهام التي تتوافق فقط مع أمانة وكرامة مهنتي، وسوف أطبق قانون الضمير عندما تفرض على اللوجيات الصراع مع صوت ضميري.
- ١١ - سأصرف في حياتي العامة أو أثناء قيامي بواجباتي كصحافي بطريقة تحفظ كرامة مهنتي، وعندما يوجد شك في ذلك فإن اللياقة والاحترام يجب ان تكون شعاري.

سنغافوره

دستور السلوك المهني لصحافتي سنغافوره

١. سيضع جميع الأعضاء في اعتبارهم دائماً مبدأ الاخوة داخل مهنتهم وسوف لا يخدع أحد منهم الآخر.
٢. على كل عضو ان يحافظ على أداء جيد ومستوى عال من السلوك.
٣. سوف لا يقوم العضو بأي شيء يشوه سمعته أو سمعة اتحاده أو وسيلته الإعلامية أو مهنته.
٤. سيدافع كل عضو عن مبادئ الحرية في جمع الأخبار ونشرها بطريقة شريفة صادقة والحق بالتعليق والنقد العادل.
٥. سوف يدرك كل عضو مسئولياته الشخصية عن المواد التي يحضرها لصحيفته وغيرها من الوسائل.
٦. سيكتب العضو التقارير ويحال الأخبار بأكبر درجة من الأمانة.
٧. سيعمل كل عضو الوسائل الشريفة فقط في الحصول على الأخبار والصور والوثائق.
٨. سوف لا يقبل العضو أي نوع من الرشاوي سواء من أجل نشر خبر أو الامتناع عن نشره ولا يسمح للمنافع الشخصية ان تؤثر على مفهوم العدالة.
٩. سيحترم كل عضو الثقة التي أولته إياها مصادر معلوماته ووثائقه.
١٠. سيتذكر كل عضو المواد التي تتضمنها قوانين التشهير وعدم احتقار المحاكم وحقوق النشر.

سيرلانكا

دستور مجلس الصحافة لأخلاقيات الصحفيين

قوانين أعدها مجلس الصحافة السيرلانكي مبنية عن دستور الأخلاقيات للصحفيين رقم ١٣٠ لقانون مجلس الصحافة لعام ١٩٧٣ وتمت الموافقة عليها من البرلمان.

١- هذه القواعد يمكن اعتبارها بقوة قواعد مجلس الصحافة لأخلاقيات الصحفيين لعام ١٩٨١،

على الصحفي الالتزام بما يلي:

- يستعمل جميع الطرق المعقولة المتوفرة للتحقق مسبقاً وقبل النشر من صحة محتويات أي مقال قام بكتابته.
- يمتنع عن كتابة أو نشر أي قضية يعرف أو يكون لديه سبب للاعتقاد أنها غير صحيحة وغير دقيقة.
- يمتنع عن تحريف الحقيقة بأي إجراء سواء عن طريق الحذف بطلب من أطراف أخرى أو الحذف المتعمد.
- يتخذ جميع الخطوات وضمن وقت قصير معقول لتصحيح عدم الدقة أو عدم الصحة في المعلومات في أي مقال أو تقرير نشر كان مسؤولاً عنه.
- يمتنع الصحفي عن نشر أو التسبب بنشر أي موضوع قد يسيء إلى الذوق العام أو الأخلاقيات أو يمكن أن يقاتل من مقاييس الذوق والأخلاقيات العامة.

٢- سوف يستعمل الصحفي كل الوسائل المنطقية التي لديه لأن يضع خطاً مميزاً واضحاً بين الجمل التي تتضمن للحقائق والجمل التي تعبر عن الرأي والسنقد في أي خبر أو تقرير أو مقال يكتبه أو يقوم بطباعته أو نشره.

٣- كل صحفي سينتقد بالعريّة تجاه أي مصدر للمعلومات إلا إذا كان الشخص الذي أعطاه مثل هذه المعلومات خوله بالكشف عن هويته.

٤- على كل صحفي احترام سمعة الفرد ويمتنع عن كتابة تقرير أو القيام بالتسبب في نشره أو طباعة أي معلومات أو تعليق من شأنه الإساءة للحياة الخاصة للفرد إلا إذا كان النشر أو الموضوع ضمن المصلحة والاهتمام الشعبي وليس تلبية للفضول الشعبي.

٥- في كتابة التقارير أو نشرها والمتعلقة بأخبار الجرائم والحوادث الجرمية على الصحفي أن لا يتناول ما يلي:

- تسمية ضحايا الجرائم الجنسية.

- تسمية أي شخص صغير تحت سن الثامنة عشرة متهم باعتهام جنسي ومعروف أن لا سولبق له.

- تسمية أي شخص بأنه قريب لشخص متهم أو مدان بسبب جريمة إلا إذا تطلبت مصلحة الشعب ذلك.

٦- في كتابة التقارير أو نشرها أو طباعتها والمتعلقة بأسباب وإجراءات الزواج على الصحفي أن يمتنع عن كتابة ونشر أي تفاصيل عدوانية هجرية.

٧- على الصحفي أن لا يمارس عملية انتحال الرأي.

٨- على الصحفي أن لا يقدم أي مسألة بطريقة تبعث على التلذذ بمصائب الآخرين أو العنف أو إثارة للشهوة.

٩- على الصحفي أن لا يكتب أو ينشر أو يطبع أي موضوع فاحش إلا إذا كان في ذلك خدمة للجمهور.

١٠- على الصحفي أن لا يكتب تقريراً أو يطبعه أو ينشره يتناول مسألة تخدم إشعال النزاع للطائفي أو الديني أو العنف.

١١- كل صحفي سوف يحمي شرف مهنته وسوف لن يقبل رشوة نقدية أو أي نوع من الخدمة لأي مسألة تتعلق أو مرتبطة مع مهنته.

تاييلاند نستور الأخلاقيات

نقابة المراسلين في تاييلاند

من أجل المحافظة على أمانة الصحفيين المراسلين وللتأكيد على مسئوليتهم تجاه الشعب فإن نقابة المراسلين في تاييلاند تضع دستور الأخلاقيات التالي للتقيد به من قبل الأعضاء:

١. أن يعززوا ويحافظوا على حرية التعبير.
٢. أن يعلموا الشعب بالحقيقة، وإذا وجد أن المعلومات المنشورة مشوهة فيجب تصحيحها فوراً.
٣. للحصول على الأخبار والوثائق والصور يجب أن يتم ذلك فقط من خلال الوسائل الصريحة والشريفة.
٤. التقيد بسرية مصادر المعلومات.
٥. أن يكون الصحفي حراً من التأثير لأي أفراد أو جماعات مصالح.

جزر فيجي

دستور أخلاقيات الصحافة

نقابة وسائل الإعلام في جزر فيجي

- ١- يجب أن تكون للصور والرسومات والتقارير والأفلام صحبة ومعدة بصدق وعدل.
- ٢- عناوين الصحف يجب أن تكون متطابقة بشكل كامل مع محتوى المادة الأخبارية.
- ٣- يجب أن يكون هناك فرق واضح بين الخبر والتقارير الأخبارية وبين التعبير عن الرأي والإعلانات، ويجب أن تكون التقارير الأخبارية حرة التعبير بعيدة عن التحيز وحررة من التأثير الإعلاني وتمثل جميع أطراف القضية وتعكس المصداقية التي تؤكد الثقة والدقة والشرف والاستقلالية.
- ٤- على وسائل الإعلام أن تقف ضد انتهاك حقوق الإنسان في الخصوصية وإن تكون حساسة بشكل خاص تجاه المواطنين العاديين الذين تتناولهم الأخبار مثل الأحداث والضحايا والذين يكونون تحت ضغط عاطفي كبير ويعانون من خسارة شخص أو حزن أو مأساة.
- ٥- من واجب وسائل الإعلام أن تقوم بنشر تصحيح فوري وكامل لأخطائها.
- ٦- الاحترام: الذي يتضمن إعطاء الاعتبار الكامل للخصوصية الشخصية وإن تكون حساسة لأذواق الناس ومفاهيم المجتمع ومعاملة الأفراد بالكرامة واللفظ والرحمة.
- ٧- المسؤولية : فهي استجابة الصحفي لاستفسارات وشكاوي الشعب والاعتراف بالأخطاء وتصحيحها وممارسة ضبط النفس من أجل المصلحة العامة.
- ٨- الخدمة العامة: التي تتضمن نشر المعلومات الجديرة بالنشر لمساعدة القراء في اتخاذ القرار الصحيح، وللحذر من ممارسة دور الحارس على

الحكومة وغيرها من المؤسسات الرئيسية ومواصلة كتابة الأخبار للمواطنين ضمن المقاييس الأخلاقية المذكورة.

٩- النوع: الذي يتضمن الالتزام بتغطية نشاطات جميع للفئات الاجتماعية والجماعات والالتزام ببناء جهاز صحفي ذي خلفيات متنوعة وضمان التغطية الشاملة.

إرشادات عامة

- الهدايا والخدمات والرحلات المجانية والحصول على معاملة خاصة أو مزايا من المؤسسات التجارية يمكن أن تجعل الصحفي يساوم على نزاهته، وعلى العاملين عدم قبول شيء ذي قيمة يشجع على ذلك.
 - على الصحفيين والعاملين أن يسلوكوا في حياتهم الشخصية بطريقة تبعدهم عن أي صراع مصالح وأن يكون الهدف إيضاح الحقيقة.
 - يجب عدم نشر الأخبار أو إذاعتها سواء كانت من الجمهور أم من المصادر الخاصة بدون إثبات، ومن الضروري حماية المصادر السرية للمعلومات.
 - انتحال الآراء هو أمر غير أخلاقي وغير مقبول، والأخبار والمعلومات المستعارة بهدف إعادة نشرها يجب أن تتم الإشارة لمصادرهما.
- هذه إرشادات اختيارية وعلى الصحفيين والمؤسسات الصحفية أن يقرروا كيف ومتى يتم تطبيق هذا الدستور.

الاتحاد الدولي للصحافيين

إعلان مبادئ حول سلوك الصحافيين

تبعه المؤتمر العالمي الثاني للاتحاد العالمي للصحافيين الذي عقد في فيلادلفيا ما بين ٢٥-٢٨ نيسان ١٩٥٤ وعُدل في المؤتمر الثالث عشر للاتحاد الذي عقد في هلسنكي ما بين ٢-٦ حزيران ١٩٨٦.

إن هذا الإعلان العالمي هو مقياس للسلوك المهني للصحافيين الذين يعملون في جمع وبحث ونشر الأخبار والتعليق عليها وجمع المعلومات ووصف الأحداث.

- ١- إن أول واجبات الصحفي هي احترام الحقيقة وحق الشعب في معرفة الحقيقة.
- ٢- وخلال قيامه بهذا الواجب على الصحفي في كل الأوقات أن يدافع عن مبادئ الحرية من خلال النقل الأمين والصادق للأخبار ونشرها وعن حق التعليق والنقد العادل.
- ٣- سيقوم الصحفي بنقل الأخبار وفق الحقائق التي يعلم مصدرها فقط، وعليه أن لا يحجب المعلومات الضرورية أو يزيّف الوثائق.
- ٤- يستعمل الصحفي الطرق المفروعة للحصول على الأخبار والصور والوثائق.
- ٥- سيقوم الصحفي ببذل أقصى طاقته لتصحيح المعلومات المنشورة التي تكون غير دقيقة بشكل مؤذ.
- ٦- سيبذل الصحفي بمبدأ السرية المهنية تجاه مصادر المعلومات التي يحصل عليها ويطلب منه عدم إفشائها.
- ٧- على الصحفي أن يعي أخطار التمييز التي تروح لها وسائل الإعلام، وعليه أن يبذل ما يوسعه لتجنب تسهيل مثل هذا التمييز المبني إلى جانب أشياء أخرى على أساس عنصري أو للجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو المعتقد السياسي والأصول القومية أو الاجتماعية.

٨- يعتبر الصحفي النقاط التالية من الإساءات المهنية الخطيرة:

- انتحال للرأي.
- تقديم نفسه بشكل خاطئ أو خبيث.
- تشويه السمعة والافتراء والطعن والانتهاكات غير الصحيحة.
- قبول الرشوة بأي شكل سواء من أجل نشر المعلومات أو الامتناع عن نشرها.

٩- على الصحفيين الجديرين بحمل اسم صحفي أن يتقيدوا بإخلاص خلال قيامهم بواجبهم بالمبادئ المذكورة أعلاه، وضمن الإطار العام لقانون كل دولة على الصحفي أن يعترف في المسائل المهنية بحكم زملائه فقط من أجل إبعاد أي نوع من التدخل الحكومي أو التدخل من أي أطراف أخرى.

الاتحاد الأوروبي

إعلان ميونخ لواجبات وحقوق الصحفيين

أقرته ست نقابات للصحفيين في دول الاتحاد الأوروبي في ميونخ عام ١٩٧١.

توطئة

الحق في الحصول على المعلومات وحرية الكلام والنقد هو واحد من الحريات الأساسية لكل إنسان.

جميع واجبات وحقوق الصحفيين تنبثق من حق الشعب في أن يعرف الحقائق والأراء، أن مسؤولية الصحفي تجاه الجمهور تسبق وتعلو على أي مسؤولية وخاصة مسؤوليته تجاه المؤسسة التي يعمل لديها أو السلطات العامة الأخرى.

وممارسة الإعلام تتضمن بالضرورة القيود التي يفرضها الصحفيون في ذات الوقت على أنفسهم وهي الواجبات التي يجب أن يتقيدوا بها.

وهذه الواجبات يجب احترامها بقوة خلال ممارسة المهنة الصحفية فقط في مجال تطبيق الاستقلالية المهنية والمحافظة على الكرامة.

إعلان الواجبات

الواجبات الرئيسية للصحفي خلال جمع الأخبار وكتابة التقارير والتعليقات حول الأحداث تكمن في :

- ١- احترام الحقيقة بغض النظر عن نتائجها التي تترتب عليها وذلك لأن حق الشعب هو أن يعرف الحقيقة.
- ٢- الدفاع عن حرية المعلومات والتعليقات والنقد.
- ٣- نشر المعلومات التي يكون مصدرها وأصلها معروف وعلى عكس ذلك يجب متابعتها وتحفظ وان لا يمنع نشر معلومات ضرورية وان لا يغير في المعلومات الواردة في النصوص والوثائق .

- ٤- ان لا يستعمل الوسائل غير الشريفة في الحصول على المعلومات.
 - ٥- عليه ان يلتزم باحترام الحياة الخاصة للناس.
 - ٦- ان يصحح أي معلومات متفورة والتي يثبت انها غير دقيقة.
 - ٧- التقيد بالسرية المهنية وان لا يفشي مصدر المعلومات التي اخذها بسرية وثقة من المصدر.
 - ٨- عدم اللجوء لانتحال الرأي، الاقتراء، القذف، الاتهامات التي لا اساس لها وكذلك عدم الحصول على أي منفعة بسبب نشر أو عدم نشر معلومات.
 - ٩- عدم الخلط بين مهنة الصحافة ومهنة الإعلان أو الدعاية وعدم قبول أي مكافأة مباشرة أو غيرها من المعلنين.
 - ١٠- رفض أي ضغط من أي طرف مع قبول توجيهات التحرير من الأشخاص المسؤولين في مكتب التحرير.
- على كل صحفي جذير بمهنته ويشعر بالفخر لانتمائه لها ان يتقيد بالمبادئ السابقة، وببينا يقر ويعترف بالقانون المطبق في كل دولة عليه تقبل السلطان القضائي لزملائه فقط في القضايا المهنية بعيدا عن التداخلات الحكومية أو غيرها.

اتحاد الصحفيين لدول جنوب شرق آسيا

مستور أخلاقيات للصحفيين

ان الصحفيين الآسيويين، مع وعيهم لمسؤولياتهم الصحفية تجاه الشعب في كل دولة من دول جنوب شرق آسيا وتطلعهم لتحقيق السلام والتقدم في المنطقة، يعلنون فيما يلي دستور الأخلاقيات هذا للصحفيين دول جنوب شرق آسيا.

- ١- ان الصحفي من اتحاد دول جنوب شرق آسيا سوف يلجأ فقط للوسائل والطرق العادلة والصريحة والشريفة في الحصول على الأخبار والصور والوثائق الضرورية لتمكينه من القيام بعمله المهني بشكل مناسب مقدما نفسه خلال ممارسة العمل كممثل لوسائل الإعلام.
- ٢- سوف لن يسمح الصحفي في الاتحاد للدوافع أو المصالح الشخصية للتأثير على أو لتثويبه وجهة نظره بطريقة تنعكس على نزاهته المهنية أو تقلل من كرامة مهنته.
- ٣- سوف لن يطلب الصحفي في الاتحاد أو يقبل أي أموال، هدية، أو أي مكافأة مقابل كتابة تقرير غير صادق أو منع أو إخفاء الحقيقة.
- ٤- سينقل الصحفي ويفسر الأخبار بشرف ويتأكد بأقصى درجات المعرفة والقدرة بأن لا يمنع الحقائق الأساسية أو يشوه الحقيقة من خلال المبالغة الخاطئة غير المناسبة.
- ٥- سيعطي الصحفي الحق لأي شخص ظلم من خلال معلومات الخبر أو تفسيره الحق في الرد.
- ٦- سوف لن يفشي الصحفي أي معلومات أو مادة سرية حصل عليها خلال ممارسة عمله.
- ٧- سوف لن يكشف الصحفي عن مصدر معلوماته وسوف يقاوم أي محاولة خارجية لجعله يفعل ذلك خاصة عندما يحظر هذا الأمر الشخص الذي أعطى المعلومة.

- ٨- سيتمتع الصحفي عن كتابة تقارير يكون لها تأثير مدمر على شرف وسمعة الفرد الشخصية إلا إذا بررت المصلحة العامة ذلك.
- ٩- سيعطي للصحافي الاعتبار المطلوب للتحديد العرقية والثقافية والدينية لدول جنوب شرق آسيا.
- ١٠- سوف لن يكتب الصحفي في الاتحاد تقارير أو أفكارا أو تعليقات من شأنها ان تعرض أمن دولته للخطر أو تثير النزاعات المسلحة بين بلده وأي دولة أخرى في الاتحاد، مناضلا في كل الأوقات، بدلا من ذلك، من أجل تطوير علاقات صداقة وثيقة بين هذه الدول.

دول شرق أفريقيا

مستور الأخلاقيات الصحفية لدول شرق أفريقيا

العدالة والحق في الرد

سيكتب الصحفيون ومشترون وسائل الإعلام وتوزيع وتكتب أخبارا وتقارير عادلة دقيقة غير متحيزة، ويجب كتابة جميع الجوانب المتعلقة بالتقرير، الحق في الرد من أي شخص يذكر في محتوى تقرير سلبي يجب نشره بالطريقة المناسبة.

قبول الهدايا والرشوات

على الصحفيين والعاملين لديهم أن يتصرفوا بطريقة تحميهم من صراع المصالح الحقيقي أو الظاهري، وصراع المصالح هذا يمكن أن ينشأ من خلال قبول الهبات والرشوات والخدمات والرحلات المجانية والمعاملة الخاصة أو أي شكل من الإغراء أو منح المزايا.

التمييز

سوف تتجنب وسائل الإعلام اللغة المؤذية أو الازدرائية أو البغيضة عن الإشارة إلى جنسية الشخص أو عرقه أو طبقته الاجتماعية أو دينه أو توجهه الجنسي أو الجنسي أو إلى أي مرض عقلي أو جسدي أو إعاقة يعاني منها، مثل هذه الإشارات يجب تجنبها إلا إذا كانت وثيقة الصلة بالتقرير أو ضرورية.

الدقة

أن من حق الشعب الحصول على معلومات غير متحيزة، دقيقة ومتوازنة وشاملة، ومن واجب الصحفي أن يقوم بالاستقصاء المناسب والتأكد من الحقائق التي جمعها.

عدم الكشف عن المصادر

سيقتيد الصحفيون بسر المهنة فيما يتعلق بمصدر المعلومات التي يحصلون عليها بسرية.

المسؤولية الاجتماعية

خلال جمع ونشر للمعلومات على الصحفي ان يأخذ بعين الاعتبار المسؤولية التي يتحملها تجاه الشعب بشكل عام والمصالح المختلفة في المجتمع.

احترام الكرامة الإنسانية

سوف يحترم الصحفي ويدافع عن الحريات والحقوق الأساسية للناس التي تضمنتها جميع المواثيق والمعاهدات الدولية والإقليمية، ويجب إعطاء أهمية خاصة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمسائل الاجتماعية والثقافية.

فتحال الآراء

يجب على الصحفي ان يعتبر فتحال الآراء عمل غير أخلاقي وان يقوم دائما بذكر المصدر وان ينسب المعلومات إليه.

الاستقلال

سوف يمارس الصحفي مهنته من اجل المصلحة العامة بدون تدخل غير ضروري من أي شخص أو جهة.

منظمة اليونسكو

المبادئ الدولية للأخلاقيات المهنية في الصحافة

أصدره الاجتماع الاستثنائي الرابع للصحفيين العالميين والإقليميين الذي عقد في باريس عام ١٩٨٣ تحت رعاية منظمة اليونسكو. وشارك في الاجتماع الأطراف التالية: منظمة الصحفيين العالمية، الاتحاد العالمي الكاثوليكي للصحافة، اتحاد الصحفيين لأميركا اللاتينية، اتحاد العاملين في الصحافة في أميركا اللاتينية، اتحاد الصحفيين العرب، اتحاد الصحفيين الأفارقة واتحاد الصحفيين الاسبان، وهي تمثل حوالي ٤٠٠ ألف صحفي عامل من جميع مناطق العالم .

مبدأ [١] حق الشعب في المعلومات الصادقة

للشعب والأفراد الحق في الحصول على صورة موضوعية عن الحقيقة من خلال إعلام دقيق شامل وكذلك الحق في التعبير عن أنفسهم بحرية من خلال مختلف وسائل الاتصال الإعلامية والثقافية .

مبدأ [٢] التزام الصحفيين بالحقيقة الموضوعية

المهمة الأولى للصحافي أن يخدم حق الشعب في الحصول على المعلومات الصادقة الموثوقة من خلال التكريس الشريف للحقيقة الموضوعية حيث يتم نقل الحقائق بضمير واع بمحتواها الصحيح بإبراز ارتباطاتها الأساسية وبدون تشويه، مع الإبراز المناسب للقدرة الخلاقة للصحافي حتى يتم تزويد الشعب بالمادة المناسبة ليستطيع تشكيل صورة دقيقة وشاملة بسهولة للعالم توضح أصل وطبيعة وجوهر الأحداث، وسير وأوضاع الشؤون والقضايا وفهمها بأكثر قدر من الموضوعية .

مبدأ [٣] مسؤولية الصحفي الاجتماعية

أن المعلومات التي تنقلها الصحافة تفهم باعتبارها حاجة اجتماعية وليس رفاهية، وهذا يعني بأن الصحفي يشارك في المسؤولية حول المعلومات التي ينقلها وهو مسؤول ليس فقط أمام من يسيطرون على وسائل الإعلام ولكن

في النهاية أمام الجمهور بشكل عام ومختلف الأطراف الاجتماعية. ومسؤولية الصحفي الاجتماعية تتطلب بأن عليه أن يتصرف تحت مختلف الظروف بما يتسق مع الضمير الأخلاقي الشخصي.

مبدأ [٤] نزاهة الصحفي المهنية

الدور الاجتماعي للصحفي يتطلب أن تكون مهنة متميزة بأعلى مقاييس النزاهة، بما فيها حق الصحفي بالامتناع عن العمل ضد معتقداته أو كشف مصادر المعلومات وكذلك الحق بأن يشارك في صنع القرار في الوسيلة التي يعمل بها . النزاهة المهنية لا تسمح للصحفي أن يقبل أي نوع من الرشاوي لو إعلاء أي مصلحة شخصية على المصلحة للعلمة . وكذلك فإن من الأخلاقيات المهنية احترام الملكية الفكرية وبشكل خاص الامتناع عن انتحال الرأي.

مبدأ [٥] حق الشعب في المعلومات والمشاركة

أن طبيعة المهنة تتطلب أن ينمي الصحفي حق وصول الشعب إلى المعلومات ومشاركة الشعب في وسائل الإعلام بما فيها الحق في تصحيح المعلومة أو تعديلها وحق الفرد في الرد .

مبدأ [٦] احترام الخصوصية والكرامة الإنسانية

أن الجانب الأساسي في مبادئ مهنة الصحفي أن يحترم حق الفرد في الخصوصية بما يتناسب مع شروط القانون الدولي والوطني فيما يتعلق بحماية الحقوق وممعة الآخرين ومنع الطعن والقذف والافتراء وتشويه السمعة.

مبدأ [٧] احترام مصلحة الشعب

أن القواعد المهنية للصحفي تقضي باحترام المجتمع الوطني ومؤسساته الديمقراطية وأخلاقياته للعلمة .

مبدأ [٨] احترام القيم العالمية وتنوع الثقافات

ان الصحفي المخلص يدعم القيم العالمية للإنسانية وفي مقدمتها السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان والتقدم الاجتماعي والتحرر الوطني في الوقت الذي يحترم فيه للصفة المميزة والقيم وكرامة كل ثقافة وكذلك حق كل شعب ان يختار بحرية ويطور أنظمتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. لهذا على الصحفي المشاركة بفاعلية في إعادة التشكيل الاجتماعي نحو الإصلاح الديمقراطي ويساهم من خلال الحوار لخلق مناخ من الثقة في العلاقات الدولية المؤدية إلى السلام والعدالة في كل مكان، وانفراج العلاقات الدولية ونزع السلاح والتنمية الوطنية. ومن الأخلاقيات المهمة ان يدرك الصحفي البند المتعلقة بذلك التي تحتويها المعاهدات والإعلانات والقرارات الدولية .

مبدأ [٩] القضاء على الحروب والشرور التي تواجه الإنسانية

ان التزام الصحفي الأخلاقي بالقيم العالمية الإنسانية تقضي بأن يمتنع عن تقديم أي تبرير أو تحريض للحروب العدوانية وسباق التسلح خاصة الأسلحة النووية وجميع أشكال العنف والكرهية والتمييز خاصة العرقية والتفرقة العنصرية والاستبداد من قبل الأنظمة الظالمة والاستعمار والاستعمار الجديد، وكذلك المشاكل والشرور التي تبلى بها الإنسانية مثل الفقر وسوء التغذية والأمراض، ويعمله هذا فان الصحفي يستطيع ان يساعد في القضاء على الجهل وسوء التفاهم بين الشعوب ويجعل مختلف للفئات في الدولة متفهمة لحاجات ورغبات الأطراف الأخرى، ويؤكد احترام حقوق وكرامة جميع الأمم والشعوب والأفراد بدون تمييز مبني على أساس العرق والجنس والقومية والدين أو المعتقد الفلسفي .

مبدأ [١٠] تطوير نظام عالمي جديد للإعلام والاتصال

يعمل الصحفي في العالم المعاصر بشكل متواصل نحو بناء علاقات دولية جديدة بشكل عام ونظام إعلامي عالمي جديد بشكل خاص. هذا النظام الجديد يفهم على انه جزء أساسي من النظام العالمي الاقتصادي الجديد، ويهدف إلى القضاء على الاستعمار وتحرير ودمقرطة حق الإعلام

والإتصال على المستويين الوطني والعالمي، على أسس التعايش السلمي بين الشعوب واحترام كامل لهويتهم الثقافية، وعلى الصحفي التزام خاص في تنمية وتطوير العملية الديمقراطية للعلاقات الدولية في حقل الإعلام وبشكل حاصر تقوية وحماية علاقات السلم والصدقة بين الدول والشعوب.

مصادر الفصل :

- (١) موقع منظمة للصحافيين العالمية على الإنترنت.
- (٢) موقع مؤسسة "برس وايز" على الإنترنت - المملكة المتحدة.
- (٣) موقع الجمعية الأميركية لمحري الصحف على الإنترنت.
- (٤) موقع شبكة للمركز العالمي للصحافيين / اي جي نت / .
- (٥) موقع دائرة الصحافة ووسائل الاتصال في /جامعة تامبير/ فنلندا على الإنترنت.
- (٦) موقع جامعة بانثيون - أسس (باريس الثانية) على الإنترنت.
- (٧) مراسلا وكالتي لنباء المغرب العربي والشرق الأوسط في عمان.

انتهی
بحمد اللہ

• المؤلف في سطور:

• حائز على درجة البكالوريوس في الإدارة العامة والعلوم السياسية من الجامعة الأردنية عام ١٩٧٠.

• بدأ عمله مندوبا ومحررا صحفيا في جريدة "الرأي" الأردنية منذ تأسيسها خلال عام ١٩٧١ وحتى عام ١٩٧٤.

• يعمل حاليا مديرا للأخبار في وكالة الأنباء الأردنية بعد أن عمل مديرا للتحرير وسكرتير تحرير ومحررا ومندوبا في الوكالة منذ عام ١٩٧٤ ومندوبا لها في القاهرة لمدة سنتين.

• حصل على راسم الاستقلال الأردني من الدرجة الثالثة عام ١٩٨٨.

• شارك خلال سنوات عمله في الصحافة منذ عام ١٩٧١ في التغطيات الإخبارية لزيارات القادة وكبار المسؤولين من الأردن ودول أخرى محليا وخارجيا وتغطية مؤتمرات دولية وإقليمية وعربية ومحلية في عمان والقاهرة ودمشق وبغداد والدار البيضاء وواشنطن ولندن ومدريد وبروكسل ويون واثينا وغيرها كما شارك في العديد من ورش العمل والدورات الصحفية محليا ودوليا.

• أصدر ثلاثة كتب: "مستقبل الأردن"، الديمقراطية، الهوية والتحديات" ١٩٩٠، "قيادة دول العالم" ١٩٩٦، "أفكار في متابعة الأخبار" ٢٠٠٣.

هذا الكتاب

وضعت معظم نقابات الصحفيين والمؤسسات الصحفية والاعلامية في دول العالم مواثيق شرف ودساتير اخلاقية للعاملين فيها بمهنة الصحافة لتأكيد حرية الصحافة اولا في الوصول الى الحقيقة بوسائل شريفة وعادلة في معظمها وتقديم هذه الحقيقة للشعب .

وهنفت في الوقت ذاته الى ربط هذه الحرية بالمسؤولية المهنية للصحفيين - مؤسسات وافراد - مع وضع المبادئ التي تحكم ممارسة المهنة والواجب مراعاتها والالتزام بها.

وهذه الدساتير والمواثيق لم يتم فرضها على الصحفيين ولم تشكل للمخالفين لها محاكم ، فهي ليست قوانين ، بل هي مبادئ وقيود وضعتها الصحفيون طواعية لانفسهم وبانفسهم.

ان الهدف الاسمي الذي كنا نسعى اليه من وراء اصدار مثل هذا الكتاب الذي يحتوي على اكثر من خمسين دستورا وميثاق شرف ليس فقط بيان مدى التقيد بتطبيق الدساتير ومواثيق الشرف الصحفية او مقارنتها مع بعضها البعض على المستوى العالمي بل ايضا توفير الفرصة امام الصحفيين وأصحاب المؤسسات الصحفية والاعلامية في الاردن والعالم العربي للاطلاع على هذه الدساتير لتكوين فكرة حول الكيفية التي يفكر فيها العالم من الشرق الاقصى حتى الغرب الأمريكي ومن اوروبا حتى افريقيا بمهنة الصحافة ودورها في المجتمع وواجبات ومسؤوليات وحقوق الصحفيين أثناء ممارستهم لعملهم .

ان الخروج عن المبادئ السامية التي تضمنتها هذه المواثيق والدساتير من قبل البعض في مختلف دول العالم في وقتنا الحالي يجب ان لا يشكل قاعدة عامة توصف بها مهنة الصحافة .

وهذا الخروج عن المبادئ الواضحة والجليلة اما ان يكون مفروضا من القيادات السياسية في الدول مبررا بما تدعيه 'بالمصلحة' او ان يكون خروجا تفرضه المصالح الخاصة والتنافس غير المشروع بين المؤسسات الصحفية والصحفيين.

ولا بد من القول انه مهما تعددت لشكال الخروج عن المصالحية سواء من اشخاص او مؤسسات اعلامية او من جماعات او دول فاننا نؤكد ان هذه المبادئ لا بد يجب الدفاع عنه في تحديد الاهداف المقننة والنظف والعاملين بها في قول ونقل الحقيقة للشعوب ، وان يكون تضمنته من اهداف سامية هو الاصل خاصة بالنسبة للصحفيين .

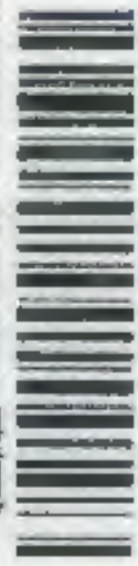
أخلاقيات الصحافة

النظرية والتطبيق
الدساتير ومواثيق الشرف
في خمسين دولة

طارق موسى الخوري

mmalkhoury@hotmail.com

Bibliotheca Alexandrina



06966826

المؤلف